جمعية شئون الشرق الأوسط
كلية التجارة جامعة فؤاد الأول

دراسات فى السودان

واقتصاديات الشرق الأوسط

باشراف

دكتور راشد البراوى

الأستاذ بكلية التجارة (جامعة فؤاد الأول)
ورئيس جمعية شئون الشرق الأوسط

الطبعة الأولى

١٩٥١

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلى باشا - القاهرة

الطريق الى السلام

بحث فى تنظيم العلاقات الدولية

تأليف

دكتور راشد البراوى

تصوير دقيق لأسرار السياسة العالمية ، وتحليل للمشكلات الدولية

إنه يجيبك عن السؤال الخالد .....

هل تنشب حرب ثالثة ومتى تنشب ؟

٤٠٠ صفحة — ٤٠ ص

الـكتاب الذى أحدث صدوره لأول مرة ضجة
فى أوربا وأمريكا ...

الدولة والنظم الاقتصادية
فى الشرق الأوسط

ترجمة	تأليف
دكتور راشد البراوى	بونيه

(١) أوفى بحث عن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الشرق الأوسط

(٢) يرسم لنا برنامجا للنهوض على الأسس الصحيحة

(٣) كتاب لايستغنى عنه طالب أو أستاذ أو سياسى أو مشتغل بالمسائل العامة

الآراء الواردة فى هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر أصحابها بصفتهم الشخصية .

مقدمة الكتاب

يسر « جمعية شئون الشرق الأوسط » وقد انقضى على قيامها أربعة أعوام أن تقدم إلى جمهور القراء كتابها الثالث متوخية فيه الأغراض العلمية الكامنة وراء فكرة إنشاء الجمعية . غير أن الجمعية حرصت خلال عامها الأخير هذا على توجيه قدر من الاهتمام إلى شئون السودان الأمر الذى يدل عليه عنوان الكتاب . وفضلا عن هذا فقد نحت نحوا جديدا وهو دعوة بعض المتخصصين فى ألوان معينة من الدراسة إلى المساهمة فى مجهودها عن طريق المحاضرات الأمر الذى لا يسعنا ازاءه إلا أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا لهم . وإننا لنرجو أخيراً أن يكون هذا الكتاب الجديد موضع تقدير القراء الذى تعودناه .

راشد البراوى

رئيس جمعية الشرق الأوسط

محتويات الكتاب

ص	الموضوع
١	بعض نواحى التعاون الاقتصادى بين البلاد العربية : بقلم دكتور راشد البراوى
٢١	مشكلة اللاجئين الفلسطينيين (عرض وتحليل) : بقلم الأستاذ منير عبد الملك
٥٧	بريطانيا تشترى عدن وملحقاتها : بقلم الأستاذ سامى حكيم
٦١	المواد الأولية اللازمة للصناعات فى الدول العربية : بقلم الأستاذ لويس لبيب
٩١	الأحزاب السياسية فى السودان (نشأتها وأهدافها) : بقلم الأستاذ ألفريد عبد السيد
١١٣	فكرة الاستفتاء فى السودان : بقلم الأستاذ عبد اللطيف حسن
١٢٧	وسائل تدعيم الصلات بين الباكستان والشرق الأوسط بقلم الأستاذ إسماعيل كشميرى
١٤٣	الوعى الفكرى فى العراق : بقلم الأستاذ عبد الله القصبى
١٥٤	تشريعات العمل فى البلاد العربية : بقلم الأستاذ عبد المغنى سعيد
١٧٦	الصناعة فى سوريا حاضرها ومستقبلها : بقلم الأستاذ رفيق الكسم
٢٠٢	التسليف وعلاقته بالتصنيع ونظام التسليف الصناعى فى مصر بقلم الأستاذ حامد حسن أبو الخير
٢٢٠	علاقة ازدياد السكان بالتقدم الاقتصادى فى البلاد العربية بقلم الأستاذ محمد صدقى العزونى

بعض نواحي التعاون الاقتصادى

بين البلاد العربية[1]

بقلم

دكتور راشد البراوى

أرى واجباً على أن أتوجه بالشكر العميق إلى رابطة الطلبة اللبنانيين على حسن ظنها الذى دفعها إلى دعوتى لإلقاء هذه الكلمة . غير أن لهذه الدعوة الكريمة مغزى خاصاً فى نفسى لأنها تتيح لى فرصة التحدث إلى طائفة من الشباب المثقف ، ولهذا الأمر أهميته من ناحيتين ؛ الناحية الأولى أن هذا الشباب إنما قد نشأ فى الفترة التى شهدت عظم حدة الحركة القومية فى البلاد العربية ، وارتفاع صوت الدعوة إلى تحقيق تعاون وثيق بينها ، وازدياد الوعى السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، كما شهد الحرب العالمية الثانية وما تمخضت عنه من نتائج بعيدة المدى وبخاصة بالنسبة إلى البلاد العربية ، ومن هنا فانى إذ أتحدث إلى الشباب إنما أتحدث فى الواقع إلى من هم صورة تنعكس عليها بوضوح الروح المتطورة الجديدة فى البلاد العربية ، وهى روح قومية فى أهدافها إزاء الغير ونزاعة إلى إخراج هذه المنطقة من نطاق التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، وحريصة على تحقيق الرفاهية ورفع مستوى الحياة لجميع المواطنين . هذا الشباب هو عماد تحقيق أهداف البلاد العربية لأنه متأثر بها تأثيراً عميقاً

---

(١) ألقيت هذه المحاضرة يوم ١٨ مارس سنة ١٩٥١ فى نادى لبنان بدعوة كريمة من رابطة الطلبة اللبنانيين .

أو ينبغى أن يكون كذلك ، وهذا ما يجعل الحديث إليه أكثر جدوى مما لو وجه إلى الذين كانوا من الشباب فى أعقاب الحرب العالمية الأولى أو ماقبلها . فهم بالرغم من أهمية الدور الذى لعبوه فى حياة العالم العربى وقتذاك يبدو لى كأنما هناك هوة تفصلهم عن الروح الجديدة والعقلية الجديدة والأهداف الجديدة فى هذا العالم العربى اليوم . أما الناحية الثانية فتنحصر فى أنى أتبادل الرأى مع لفيف من ذوى الثقافة العالية أو الساعين إليها فى المعاهد العالية والجامعات . وما من نهضة يقدر لها القيام بصورة سليمة والاضطلاع بأعبائها إلا إذا استندت إلى العلم وحملة العلم والمؤمنين بقيمة العلم .

ولقد كانت الرابطة موفقة كل التوفيق فى اختيار عنوان الموضوع فجعلته « بعض نواحى التعاون الاقتصادى » . ولم تشأ أن تطلب منى مثلا أن أتكلم عن « الوحدة الاقتصادية » بالمعنى الواسع . لأن قيام وحدة حقيقية يقتضى توافر التجانس بين البلاد العربية من حيث المستويات السياسية والأوضاع الدولية ودرجة النهوض الاقتصادى والتقدم الاجتماعى والارتقاء الثقافى . وإذن فخير ما نطمع فيه اليوم أن نؤسس العلاقات على دعامة من التعاون الذى يزداد وقتاً بعد آخر . فاذا ماحقق هدفاً من الأهداف التى يرنجها ، كان ذلك حافزاً على تعاون أعظم قدراً . وهكذا تنمو العملية وفقاً للتطور العام . وفى هذه الحالة يكون الوعى العربى قد ازداد تقديراً لأهمية هذه الصلات ، فتصبح الوحدة حقيقية لأنها لن تعدو كونها ضرورة .

والتعاون الاقتصادى كما يبدو لى يتخذ صوراً متعددة وإن كان يتجه نحو غاية واحدة . فقد يكون بين طرفين أو أكثر نتيجة شعور بضرورة العمل المشترك بسبب تشابه الظروف والأوضاع وطبيعة المشكلات . وقد يكون تعاوناً تندرج فى ظله كافة الدول العربية أو بلدان الشرق الأوسط العربى بصدد

المسائل التى تمسها مباشرة . إما فى علاقاتها بعضها ببعض . وإما فى علاقاتها مع العالم الخارجي . وقد يكون التعاون على هيئة الاشتراك فى رسم الخطط وإعداد المشروعات وتقديم التوصيات لأغراض كلية تشمل الاقليم كله أو جزئية تتناول بلدين أو أكثر ، كما يكون فى حدود التنفيذ العملى . ومهما تعددت الصور فإن التعاون الحقيقى ينبغى أن يجعل وجهة النظر العربية معياره الرئيسى ، وينبغى أن يسعى إلى تحقيق الأغراض العامة الآتية وهى :

أولا : تحرير هذه المنطقة من الاستغلال الأجنبى ، أما التعاون مع الدول الأجنبية بصورة لا تحمل فى طياتها معنى التسلط أو الاحتكار أو التوجيه ، فأمر لا يمكن استبعاده وبخاصة فى هذا العصر الذى تشابكت فيه مصالح مختلف أجزاء العالم .

ثانيا : يرجع السبب فى إطلاق كلمة « المتخلفة » على البلاد العربية فى أنها ما زالت تتبع الكثير من التقاليد والنظم التى تنتمى إلى العصر الاقطاعى ، وهو عصر قد زال من العالم الغربى . ومن هنا تبدو المفارقة واضحة ، ولذلك يجب أن يكون رائد التعاون العمل على أن تكون الأوضاع السائدة فى الشرق الأوسط العربى مشابهة لما نلقاه فى دول أوربا الغربية مثلا .

ثالثا : العمل على استغلال أو استثمار الموارد الطبيعية والبشرية إلى أكبر حد مستطاع ، فيعظم الانتاج ، وتتوافر الأعمال ، ويزداد الدخل القومى ، ويرتفع المستوى المادى للحياة مما يترتب عليه تحسين اجتماعى واضح . وأود أن أقول إنه بالرغم من عظم ارتفاع معدل الوفيات فى البلاد العربية فإنها ما زالت تتميز بظاهرة زيادة سريعة فى المواليد ، وإذن فالشرق العربى فى مجموعه مهدد بأزمة خطيرة وهى أن زيادة عدد السكان أسرع

من زيادة موارد العيش . فإذا ما استمر الحال كذلك اشتد هبوط مستوى المعيشة . ومن الخطأ أن تقصر جهودنا على جانب واحد من التقدم الاقتصادى وأعنى الزراعة . حقيقة امكانيات التحسن فى ميدان الزراعة واسعة ولكنها لا تكفى لمواجهة ازدياد عدد السكان واشباع مطالبهم ، وإذن فمن الضرورى الاتجاه نحو الحرف الأخرى كالصناعة . وأستطيع أن أقول أيضا إن عبارة « التخلف الاقتصادى » تطلق كثيرا على الشعوب التى يقتصر نشاطها الانتاجى على حرفة الزراعة وحدها .

فإذا كان التعاون الاقتصادى غاية نبيلة فى حد ذاته ، فإنه فى الوقت نفسه وسيلة لغاية وهى تحقيق النهوض الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . والنهوض لا يتحقق إلا بواسطة العلم ، أى البحث والدرس . أذكر اننى أصدرت فى عام ١٩٤٨ كتابا باسم « مشروعات السنوات الخمس » وردت فى مقدمته العبارات الآتية أرى لزاما على أن أعيدها على حضراتكم . . « فأنا أؤمن بأنه لا رجاء فى نهوض وارتقاء إلا عن طريق التنظيم العلمى الدقيق وبذا يكون الاتجاه صوب غاية واضحة محدودة المعالم ، ووفق خطط رسمت وأعدت بعناية وبعد دراسة عميقة . إن آفة الشعوب الارتجال والركون إلى أنصاف الحلول أو الاكتفاء بها ، ومن هنا يكون علاجها للمسائل دائما طابعه الاضطراب والتعثر والتناقض . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أرى أن العالم العربى غنى بالموارد الطبيعية ، وهى فى حاجة إلى الاستغلال على أوسع نطاق ممكن ، وهو أمر لا غنى عنه إذا أردنا للبلاد العربية نهضة شاملة . ومن المحقق أن هذه البلدان لن يقدر لها تنمية اقتصادها القومى من زراعة وصناعة ونقل وتجارة ، ولن تتمكن من رفع مستوى الحياة المادى والاجتماعى ، وأن تتحرر من الاستغلال الأجنبى لمواردها وخيراتها ، إلا إذا رسمت لنفسها أهدافا واضحة

صريحة ووضعت الخطط الكفيلة بتحقيقها . هذا ما قلته فى أوائل عام ١٩٤٨ وإذا كنت قد قصدت منه حث كل بلد عربى على الأخذ بسياسة التصميم الاقتصادى سعيا وراء التقدم ، فانى أراه أيضا له أهميته ونحن نتحدث عن التعاون الاقتصادى بين البلاد العربية . فهذا التعاون أيضا يجب أن تكون أهدافه واضحة وصريحة ، ويجب وضع الخطط الطويلة الأجل مما يكفل إخراج فكرته إلى حيز الواقع العملى .

ولهذا فقبل أن أتناول بعض مظاهر التعاون فى الميادين المتصلة بالشئون الاقتصادية البحتة ، أرى من الأفضل أن أتناول ناحية البحث والدرس فهى فى نظرى الأساس الذى يقام عليها الصرح الأعلى ، وأحب أن أقول إن دراسة مشا كلنا أساس لفهمها ثم تنفيذها ، وإن هذه الدراسة يتوافر عليها الجماعات غير الرسمية ، إلى جانب الهيئات الرسمية .

ومن الناحية الرسمية اقترح المسائل الآتية :

أولا : يجب المبادرة بانشاء ما أدعوه «الهيئة الاقتصادية للبلاد العربية» للعمل على إنماء التجارة والصناعة والزراعة وغير ذلك ، ويجب أن تنقسم هذه الهيئة إلى فروع مختلفة أذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر :

ا — لجنة الدراسات الجيولوجية بقصد التنقيب عن الثروات المعدنية ووسائل استثمارها .

(ب) لجنة الشئون الزراعية وهذه تتوافر على دراسة امكانيات التوسع الزراعى ومشروعات الرى بصورة قومية أو اقليمية . ونظم حيازة الأرض ، ووسائل استغلال الأراضى البور ، وتطبيق التجارب الزراعية الجديدة .

(ج) لجنة تنمية الصناعة وتوفير القوى المحركة .

(د) لجنة التجارة الخارجية بقصد تنميتها بين الدول العربية أو بينها وبين الدول الأخرى ، والاتفاق على أسس عامة تقوم عليها المبادلات الخارجية .

(هـ) لجنة تنظيم المواصلات لربط أجزاء العالم العربي .

(و) لجنة تنظيم شئون الهجرة من البلدان المزدحمة بالسكان إلى الأقل ازدحاما طبقا للحاجات الاقتصادية .

(ز) لجنة الجماعات القبلية وهدفها بحث وتنظيم الوسائل الكفيلة بتحويل الجماعات القبلية المنتشرة فى مختلف البلاد العربية إلى جماعات مستقرة ، وهذه من المشاكل الكبيرة التى تواجه البلاد العربية .

(ح) لجنة الاستغلال وأريد منها تنظيم القواعد التى بمقتضاها يسمح لرؤوس الأموال الأجنبية الخاصة بالعمل فى البلاد العربية ، ومنح التسهيلات للشركات الصناعية والتجارية والتأمينية العربية بالعمل فى البلاد العربية الأخرى ، والاتفاق على سياسة متجانسة إزاء الشركات الأجنبية التى تمارس عملها فى الشرق العربى .

(ط) لجنة تنسيق شئون السياحة والاصطياف .

فهذه اللجان التى تتكون منها « الهيئة الاقتصادية للبلاد العربية » تكون مهمتها جمع البيانات والاحصائيات ودراسة الموضوعات المختلفة ووضع الخطط من ناحية خطوطها الأولية . وتقوم الهيئة بصفتها ممثلة للبلاد العربية بتقديم التوصيات وهنا أرى من الضرورى أن تبادر الدول الأعضاء إلى تنفيذها ما دامت قد وافقت عليها عن طريق ممثليها وبمحض اختيارها . أما أن تقدم التوصيات لتهمل فأمر لا يتفق مطلقاً مع روح التعاون ، والمفروض أن هذه التوصيات إما أن تكون خاصة بطرفين يرتضيانها وإما متعلقة بالمجموعة كلها ووافقت عليها .

ثانياً : أرى السعى إلى إنشاء « بنك مركزى » فى البلاد المشتركة تكون مهمته محاولة الاشراف على البنوك الأخرى ومراقبة عمليات إصدار العملة ، وذلك بالقدر الذى يتفق مع النظم والقوانين السائدة فى هـذه البلاد الأعضاء .

ثالثاً : اقترح إنشاء « بنك عربى للانشاء والتعمير » يتكون رأس ماله من المصادر التالية :

(ا) حصة تدفعها الحكومات ، كل حسب طاقتها المالية ومواردها

(ب) جانب من الأرباح التى تحصل عليها الحكومات العربية من جراء استغلال البترول فى أراضيها ، سواء بالاستنباط أو المرور .

(حـ) جزء طيب من أرباح شركات البترول الأجنبية ومن أرباح الشركات الأجنبية الكبرى التى تعمل فى الشرق العربى . والفكرة فى هذا أن الأرباح الضخمة التى تحصل عليها هذه المؤسسات ، لا تتسرب كلها خارج العالم العربى ، وإنما يستغل جانب منها فى مشروعات النهوض الاقتصادى .

والغاية من مثل هذا البنك تقديم القروض ، أو تسهيل عملية الحصول عليها ، لصالح المشروعات الانشائية التى تزمع إحدى الدول الأعضاء القيام بها ، بعد دراسة المشروع دراسة فنية وافية والتأكد من الفائدة المرجوة منه ومن مقدرة المقترض على السداد . وبعبارة أخرى نريد منظمة ائتمانية على غرار « البنك الدولى للانشاء والتعمير » وإن كان على نطاق اقليمى صغير .

رابعاً : أما من الناحية غير الرسمية فإنى أعود إلى ترديد الاقتراح الذى كتبت فيه أكثر من مرة ، وأقصد به إنشاء « معهد لشئون الشرق العربى » تتعاون فى تكوينه البلاد العربية . ولست أقصد بذلك شيئاً من هذا القبيل المألوف لدينا . أى المعاهد التى تمنح الدرجات ، وإنما أطالب

بمركز لضم الوثائق والمؤلفات التى تعالج شئون هذا الإقليم ، فتكون مرجعاً للكتاب والباحثين . وتكون هناك نشرة دورية يصدرها المعهد بصورة تجعل منها أداة للتوجيه ومرآة تنعكس عليها الأهداف العربية ، وهذا على غرار « المعهد الملكى للشئون الدولية » فى أنجلترا ، « المعهد الهندى للشئون العالمية » فى نيودلهى .

وإنى لأتقدم إلى شباب البلادالعربية المختلفة بأن يعملوا على إنشاء هيئات لدراسة الشئون العربية فى كل قطر ، على أن يتصل بعضها ببعض وبهذا ينشأ ذلك التقارب بين المثقفين، الأمر الذى يساعد على خلق رأى عام عربى سليم .

بهذه المقترحات نستطيع القول أننا نخلق الأداة التى ترسم خطوط التعاون بعد دراستها علمياً وتنظم طريقة التنفيذ . والآن انتقل إلى نواح من التعاون الاقتصادى أعرضها بصورة موجزة تتفق مع الوقت المحدود .

المسألة الزراعية

من المعروف أن الشرق الأوسط العربى يغلب عليه الطابع الزراعى ، وسيظل الحال كذلك إلى أمد طويل . بل إن بلداً مثل مصر ، حيث تقدمت الصناعة فيه تقدماً ملحوظاً ، نجد أن الأغلبية الكبرى من السكان تمارس وتستمد الشطر الأوفى من الدخل القومى عن طريق الزراعة . فطبقاً لتقديرات « قسم الاقتصاد الزراعى والاحصاء » فى وزارة الزراعة المصرية بلغ الدخل الأهلى الزراعى لعام ١٩٤٧ حوالى ٢٨٤ مليون جنيهاً بينما يتراوح الدخل الأهلى العام بين ٥٠٠ ، ٦٠٠ مليون جنيه (ومن الطبيعى أن هذه الأرقام قد زادت أخيراً نتيجة ارتفاع ثمن القطن) .

وإذا كانت الزراعة تلعب دوراً أساسيا فى اقتصاديات البلاد العربية ، فإنها ما زالت متخلفة وتعانى الكثير من المشكلات . وفى مقدمة ذلك ضآلة نسبة الأراضى المزرعة فهى لا تتعدى ٦٫١٥٪ من المساحة الكلية فى مصر وشرق الأردن وفلسطين والعراق وسوريا ولبنان . وعلاوة على ذلك فنظراً لاتباع نظام الزراعة المتسعة فى هذه البلدان (باستثناء مصر) والقائم على تبوير نصف الأرض أو أكثر نجد أن مساحة المحصول أقل من المساحة المزرعة . فنى العراق مثلا تبلغ الأولى ستة ملايين فدان مقابل ١٢ مليون فدان وهى مساحة الأراضى المزرعة . فالواجب إذن العمل على زيادة كل من المساحة المزرعة ومساحة المحصول وهـذا يتطلب القيام بطائفة من مشروعات الرى والصرف، يتولى رسمها « مجلس زراعى مركزى ». وبدون الدخول فى التفاصيل نجد أن عملية التنفيذ لها جانبان . فهناك الجانب المحلى الذى يتعلق بقيام كل دولة على حدة بمشروعات الرى والصرف الخاصة بها . أما الجانب الإقليمى فهو الذى يتصل بالدول المتجاورة والتى تعتمد على مصادر مشتركة للحياة ، وهنا تستطيع سوريا والعراق مثلا التعاون للاستفادة من الفرات بانشاء هيئة مشتركة ، كما يمكن تأليف هيئة مماثلة لأغراض توفير مياه الرى بالنسبة إلى سوريا وفلسطين وشرق الأردن ، ومن الممكن خلق صلة بين الهيئتين وبهذا نكون كلا متناسقاً من هذه البلدان ، تتعاون أجزاؤه على تنفيذ سياسة سليمة للرى . وثمت فائدة أخرى من هذه المشروعات وهى استخدامها فى توفير الكهرباء للأغراض المدنية والصناعية وشئون المواصلات ، ويحسن هنا دراسة مثل مشروع وادى نهر التنيسى فى الولايات المتحدة . ولقد وضعت عدة تقارير لتنمية الزراعة فهناك تقرير أعدته بعثة بريطانية عن العراق وهناك آخر عن سوريا وهو Report of the United States-Syrian Agricultural Mission ، وأمامنا أيضاً مشروع وادى الأردن ، وكذلك

تقرير بعثة كلاب ، فضلا عن المقترحات التى أوردها كين فى كتابة « تطور الزراعة فى الشرق الأوسط . وبونيه فى كتابه « التقدم الاقتصادى فى الشرق الأوسط » ، وما إلى ذلك . هنا يقوم « المجلس المركزى للزراعة » والذى تحدثت عنه بدراسة هذه التقارير والوثائق وغيرها مما وضعته وزارات الزراعة فى البلاد العربية المختلفة وبعد ذلك يضع مشروعاً وافياً للأعمال القصيرة الأجل والطويلة الأجل لتنفيذها خلال فترة محدودة من الزمن ، ذلك أن تنمية الزراعة أهم ما يقتضى لا التعاون فحسب ، بل ونظام المشروعات المرسومة لآجال .

ومن الطبيعى أن هذه السياسة المائية التى تستهدف زيادة المساحة المزروعة والانتاج الزراعى لمواجهة زيادة السكان خلال ربع القرن القادم بحاجة إلى مقادير كبيرة من الأموال ؛ ويمكن أن نشير إلى بعض مصادرها :

أولا : يحدد المجلس المركزى المال الذى يتعين على كل من البلدان التى تعنيها مشروعات الرى المشتركة ؛ تخصيصه لهذا الغرض خلال المدة المقررة .

ثانيا : يمكن الحصول على بعض المال من الهيئة التى اقترحناها أولا وهى « البنك العربى للانشاء والتعمير » .

ثالثاً : يمكن الحصول على بعض القروض من « البنك الدولى للانشاء والتعمير » إذا ما قدمت إليه خطة شاملة مفصلة .

والتنفيذ أيضاً بحاجة إلى الخبرة الفنية ، وهنا يمكن الاعتماد على الاخصائيين فى البلاد العربية مع الاستعانة ببرنامج المعونة الفنية الذى أقرته هيئة الأمم المتحدة فى دور انعقاد الجمعية العمومية الرابع فى أواخر عام ١٩٥٠ .

وثمت عنصر من عناصر المسألة الزراعية فى الشرق العربى ؛ وهى المتعلقة بالأيدى العاملة . فهناك بلدان مثل مصر تفيض فيها الأيدى عن حاجة الأعمال

الزراعية . وهناك بلاد عربية أخرى تنطوى على إمكانيات ضخمة فى الاصلاح الزراعى حيث توجد ملايين الأفدنة التى يمكن استغلالها ؛ ولكن هذه البلاد تفتقر إلى الأيدى العاملة بالقدر الكافى . وفى هذه الحالة على الدول العربية أن تدرس هذه المسألة على ضوء الحاجة ثم تضع سياسة لهجرة الأيدى العاملة من بلد إلى آخر ؛ على أن تحدد شروط إقامتهم وتدبر لهم الوسائل لذلك ؛ وهذا نوع من التعاون الذى يؤدى إلى الصالح العام فضلا عن مصلحة الدول التى تشعر بالنقص فى الأيدى العاملة اللازمة للزراعة .

وهنا أتعرض لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ؛ فسواء اعتبرنا إسرائيل دولة مزعومة أو نظرنا إليها على أنها دولة قائمة فعلا ؛ فالثابت أن هناك مئات الألوف من أهل فلسطين قد أخرجوا من ديارهم . ولا أريد التحدث عما يقاسون من آلام ، وأقصد اللاجئين الفقراء ، لا القلة التى استطاعت الالتجاء إلى البلاد العربية بأموالها حيث تعيش فى بذخ نشهده جميعاً وتحترف السياسة أو الدفاع عن فلسطين بالصورة التى ألفناها فأضاعت فلسطين .

ولست أقبل لهؤلاء المشردين أن يعيشوا على الإعانات والإحسان ، لأن هذا عمل مؤقت كما أنه يتنافى مع الكرامة الإنسانية . وسواء وفقت الدول العربية إلى سرعة إعادتهم إلى وطنهم أم تأخر الوصول إلى هذا الحل ، فان الواجب يقضى بتدبير أعمال لهم توفر لهم سبيل العيش كما تجعلهم عناصر تعاون فى تنمية النشاط الاقتصادى . وهذا يقتضى من المجلس الزراعى المركزى أو الهيئة العليا للاقتصاديات العربية دراسة إمكانية توزيع هؤلاء اللاجئين على البلاد المفتقرة إلى الأيدى العاملة والتى تعتزم تنفيذ سياسة إصلاح فى شئون الزراعة والمواصلات ، كما يجب عمل مشروعات فى المنطقة العربية من فلسطين ليشتغل فيها هؤلاء . ونجاح هذه الفكرة يقتضى التعاون بين الدول العربية من حيث إعداد المشروعات وتنفيذها وتمويلها .

وثمت مشكلة أخرى وهى وجود قبائل كبيرة العدد فى مختلف البلاد العربية وتعيش على الرعى ، ومن الواجب تعويدها على حياة الاستقرار . وهذا يقتضى من الدول العربية مثل شرق الأردن وسوريا والعراق الاتفاق على سياسة مشتركة ترمى إلى توفير الأعمال الزراعية وحمل هذه القبائل على الإقامة بكافة السبل المختلفة .

هذه بعض جوانب رئيسية من المسألة الزراعية فى البلاد العربية وهى مجال واسع للتعاون المثمر .

انسياب رؤوس الأموال

يعلم المتتبعون لحقائق التاريخ أن رؤوس الأموال الأجنبية المتراكمة فى البلدان الصناعية كانت تهاجر إلى الأقاليم المتأخرة والمتخلفة حيث الجزاء أعظم بسبب وفرة الموارد الطبيعية وانخفاض أجور العمال الوطنيين وطول ساعات العمل ، ومن هنا كانت رؤوس الأموال سبيلا للاستغلال فالسيطرة التى تستهدف رعاية مصالح الدول المصدرة لرؤوس الأموال . ولكن شيئاً من هذا يمكن أن نستبعده فى حالة الدول العربية لأن هجرة رؤوس الأموال من إحداها إلى الأخرى مظهر للتعاون من جهة ووسيلة لدعم اقتصاديات البلاد العربية وتنميتها من جهة أخرى ، ومن هنا فالفكرة سليمة من ناحية المبدأ وإن كنا لا نرى إمكانية تنفيذها على نطاق واسع لعدم توافر رؤوس الأموال الفائضة عن حاجة النهوض الاقتصادى ؛ بل إن مصر التى نمت فيها رأسمالية صناعية ومالية طيبة لعاجزة عن أن تلعب دورها خارج حدود مصر لأن الأموال الموجودة قاصرة عن الوفاء بمطالب التقدم الصناعى مثلا .

وبالرغم من هذا الاعتبار الأخير فاننا سنفترض إمكانية هجرة رأس المال

العربى الصميم إلى حيث ينتظر الاستغلال مما يقتضى خلق التسهيلات أمام هذه العملية . وهنا نتساءل : لماذا نحبذ مثلا هذا العمل ؟ لأننا نريد من هذا المال أن يساعد على زيادة الاستغلال الزراعى وإقامة الصناعات الصالحة وتيسير سبل المواصلات . . . هذه هى الميادين الرئيسية وما عدا ذلك فاننا لا نوافق على إلغاء القيود المفروضة على هجرة رؤوس الأموال ، ولنضرب لذلك أمثلة: إذا كان الغرض أن نفتح أبواب مصر مثلا أمام أموال عربية تستغل فى شراء الأراضى الزراعية بأثمان مرتفعة ، أو لبناء القصور والعمارات الشاهقة ، أو الاشتغال بعمليات الربا ، أو فى الإكثار من دور اللهو وما إليها ، فأنا أول من يعارض فى هذا ، كما أنى أرفضه بالنسبة إلى رأس المال المصرى الذى يراد تيسير هجرته إلى سوريا أو العراق أو لبنان . ولكنى أؤيد الهجرة إذا كانت هذه الأموال سيستغلها أربابها فى إصلاح الأراضى البور لفائدة الفلاحين المصريين ، وفى بناء العدد الكبير من المساكن الشعبية الرخيصة . وفى إنشاء الصناعات التى توفر للبلاد بعض حاجتها من السلع الاستهلاكية .

وعلى ضوء هذه الحقيقة التى أشير إليها على سبيل المثل فقط أرى أن التعاون بين البلاد العربية فى ناحية انسياب رؤوس الأموال يجب أن يسترشد بالأمور الآتية :

(١) تنظيم عملية تصدير رؤوس الأموال بالقدر الذى يتطلبه الصالح الاقتصادى للبلاد المقترضة .

(٢) تمنح التسهيلات أمام رؤوس الأموال لمباشرة عمليات الإصلاح الزراعى والإنشاء الصناعى وما إلى ذلك إما عن طريق إنشاء البنوك أو الشركات ولكن يجب فى هذه الحالة التعاون ، بمعنى أنه إذا أراد بعض أصحاب رؤوس الأموال المصريين أن ينشئوا شركة صناعية فى سوريا أو العراق وجب أن يكون ٥١٪

من رأس المال ملكا لأهل سوريا أو العراق ، وكذلك الحال بالنسبة إلى رؤوس الأموال السورية أو السعودية فى مصر .

(٣) يمكن أن يتحقق انسياب رؤوس الأموال بطريقة أخرى وهى الاقتراض من المؤسسات المالية عن طريق المؤسسات المماثلة أو الحكومات .

(٤) يجب الحذر حتى لا تتسرب رؤوس الأموال الأجنبية من بلد إلى آخر تحت ستار الأموال الوطنية .

(٥) ينبغى ألا تكون هذه الهجرة سبيلا إلى منافسة رؤوس الأموال الصغيرة بصفة خاصة فى البلاد التى تجد سبيلها إليها .

فطبقاً لهذه الشروط والظروف تقوم الدول العربية بعقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف لوضع القواعد والنظم التى تسهل عمليات انتقال رؤوس الأموال فيما بينها .

التعاون فى ميدان التجارة

لا شك أن من أكبر الأمثلة على التعاون تنمية العلاقات التجارية بين البلاد العربية . ولقد كثر الحديث عن إلغاء الرسوم الجمركية وإنشاء منطقة تجارية حرة بين الدول العربية . وقد تبدو الفكرة وجيهة فى ظاهرها . وقد تصبح حقيقة فى المستقبل البعيد ، ولكننا نعتقد أنها — على الأقل بالنسبة إلى الوقت الحاضر — غير عملية ، إن لم تكن ضارة بالاقتصاديات العربية ، وذلك بسبب اختلاف النظم الجمركية وتفاوت درجة التقدم الاقتصادى . ولتوضيح الفكرة أشير إلى بعض الأمثلة . لنفرض أننا ألغينا الرسوم الجمركية ، فماذا تكون النتيجة بالنسبة إلى بلدين هما مصر التى تقدمت فيها صناعة المنسوجات

القطنية وسوريا التى ما زالت هذه الصناعة بهـا فى دور الإنشاء ؟ النتيجة المترتبة على إلغاء الرسوم تكون تغلب المصنوعات المصرية والحيلولة دون نهوض الصناعة فى سورية . أما محاولة توحيد النظم الجمركية فضارة ، لأن هذه النظم وليدة الظروف الاقتصادية ، فبعض الدول العربية ترى من مصلحتها اتباع سياسـة الحماية الجمركية بينما يأخذ البعض الآخر بمبدأ الحرية . فلو أردنا من جميع هذه الدول اتباع سياسة الحرية لأوذيت الصناعات القومية فى بعضها ، ولو أنها جميعاً سارت على مبدأ الحماية لأدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف المعيشة فى بلاد مثل لبنان والمملكة العربية السعودية .

وإذن كيف يتحقق التعاون فى ميدان التجارة الخارجية ؟ هناك طائفة من السبل نذكر منها :

١ — دراسة إمكانيات عقد الاتفاقيات بشأن تبادل المنتجات والسلع عن طريق المقايضة وبذلك يمكن التغلب نوعاً ما على عقبات العملة .

٢ — تيسير السبيل أمام المؤسسات الصناعية والتجارية والمالية لكى تزاول نشاطها فى البلاد العربية الأخرى مع الحذر الشديد خشية أن يصبح بعضها ستاراً لعمليات ضارة من التهريب وبخاصة فى السلع التى تتصل بصحة الشعوب .

٣ — العمل على أن تطبق البلاد العربية ، فى حدود ظروفها الاقتصادية ، مبدأ الدولة الأولى بالرعاية .

٤ — إقرار حرية تجارة الترانسيت فى أراضى البلاد العربية الداخلية فى نطاق الجامعة الحالية (مع مراعاة القوانين والنظم الخاصة بذلك فى كل بلد ومحاولة التنسيق بينها) .

٥ — اتخاذ نظام موحد (وليكن النظام المئوى) فيما يتعلق بالعملة والمقاييس والمكاييل والموازين .

٦ — تكوين اتحاد عربى من الغرف التجارية والصناعية يقوم بإصدار نشرات شهرية اخبارية ، كما يكون فيه هيئة مهمتها دراسة واقتراح الوسائل الكفيلة بتنمية التجارة بين البلاد العربية ، كما يعمل هذا الاتحاد على تيسير تبادل الزيارات بين رجال الأعمال .

٧ — الإكثار من إقامة المعارض الزراعية والصناعية فى البلاد العربية مع تنسيقها ومنح كافة التسهيلات لزيارتها .

٨ — يتولى الاتحاد المشار إليه عملية الدعاية للمنتجات والمصنوعات العربية فى مختلف بلدان الشرق العربى بكافة السبل الممكنة .

المواصلات والنقل

ومن العوامل التى لها صلة مباشرة بتحسين الزراعة وتنمية الانتاج الصناعى وتنشيط التبادل التجارى ، العمل على خلق شبكة من المواصلات الحديثة ، لا فى داخل كل دولة عربية على حدة ، وإنما لربط هذه البلاد جميعها ، بعضها ببعض . وفى مقدمة التدابير التى ينبغى اتخاذها تكوين « مجلس عربى أعلى للمواصلات » ويمثل الحكومات العربية والهيئات الحكومية وغيرها التى تشرف على طرق المواصلات . ومهمة هذا المجلس تنحصر فى دراسة امكانيات إنشاء المواصلات الحديثة والطرق البرية والخطوط الجوية وغيرها بالنسبة إلى الإقليم كله وكذلك تقوم كل دوله بالمساهمة فى النفقات اللازمة . وهذا العمل يقتضى الاتفاق على سياسة مشتركة بشأن طريقة بناء الطرق البرية من النواحى

الفنية ، والتنسيق بين عرض الخطوط الحديدية لتسهيل سير القطرات من قطر إلى آخر، والتوفيق بين نظم النقل والشحن والأجور، وكذلك التسهيلات التى يتعين منحها . وهذه السياسة الخاصة بالمواصلات يجب أن تسترشد بالاعتبارات الاقتصادية الخاصة بالعالم العربى كله كمجموعه متصلة بالأجزاء . وللملاحة البحرية أهميتها فى نقل السلع والمنتجات بين البلاد العربية ، وبينها وبين العالم الخارجى . ولهذا يحسن البحث فى مشروع إنشاء « شركة ملاحية عربية » لتحقيق هذه الأغراض. أما رأس مال الشركة فيتكون عن طريق مساهمة الحكومات العربية ، فضلا عن الأفراد والهيئات المختصة ، وعلى البلاد العربية تفضيل هذه الشركة على سواها الأجنبية فى نقل السلع والمنتجات . ومن الضرورى أيضاً تسهيل عمليات الشحن والتفريغ فى الموانىء العربية ، فضلا عن تبسيط الإجراءات الجمركية فى حدود المصلحة العامة . وما من شك أن إنشاء مثل هذه الشركة الكبيرة يساعد على خلق وتنمية إحدى الصناعات الرئيسية وهى بناء السفن وإصلاحها ، إلى جانب فتح أبواب العمل أمام المواطنين العرب ، من العمال والبحارة والفنيين .

وفيما يتعلق بالنقل الجوى يتعين توثيق الصلات بين شركات الملاحة الجوية التى تعمل الآن فى البلاد العربية ، ومن الضرورى العمل على تعريب رأس مالها حتى يتسنى بذلك إبعاد رأس المال الأجنبى عنها خشية تسلطه عليها . ونظراً لضرورة أن يكون المشتغلون فى عمليات الملاحة الجوية من أهل البلاد العربية كالطيارين والمهندسين ومن إليهم ، نرى إنشاء معهد عربى ذى مستوى راق لأمثال هذه الدراسات ، أو توجيه الاهتمام إليها فى الكليات الحالية مع تسهيل إرسال البعوث إليها من مختلف البلاد العربية .

ومهما يكن من أمر فمن واجب الحكومات العربية تقديم مختلف ألوان

المساعدة المالية وغيرها إلى هذه الشركات العامة أسوة بالدول الأخرى التى تتبع السياسة ذاتها إزاء شركات الملاحة البحرية والجوية .

السياحة والاصطياف

والسياحة والاصطياف من الصناعات الهامة فى العصر الحديث ، وتشجيعهما داخل نطاق الكتلة العربية مما يساعد على التعارف وتقريب وجهات النظر . ولكى تؤدى هذه الصناعة وظيفتها كمظهر من مظاهر التعاون العربى ، يجب مراعاة الاعتبارات التالية :

١ — النظر إلى السياحة والاصطياف من وجهة نظر الطبقة الوسطى ومن دونها ، وهذا يقتضى الاتفاق على قواعد مشتركة أو قريبة من هذا لتسهيل هذه العمليات . ومن ذلك إلغاء الجوازات بين البلاد العربية ، ومنح التخفيضات الكافية للأسفار والرحلات ، ومراقبة محال الإقامة منعاً للاستغلال . وبهذه المناسبة أود أن أكون صريحاً وأنا فى النادى اللبنانى فأقول : إن الكثيرين ممن أرادوا الاستفادة خلال العام الماضى من التسهيلات الممنوحة فى أجور السفر إلى لبنان كانوا يشكون مر الشكوى من أن البعض من أصحاب المساكن والمتاجر كانوا يعملون على استغلالهم كأنهم من أثرياء الحرب أو من أغنياء الأمريكان . وأنا مضطر أن أكون صريحاً لأن ما سمعته جعل البعض من أفراد الطبقة الوسطى المصرية يحجمون عن السفر ، بل لا أبالغ إذا قلت أنى عدلت فعلا عن ذلك بعد أن كان عزمى مستقراً .

٢ — يجب إنشاء هيئة عربية مهمتها تولى الدعاية للمصايف والمشاتى والأسفار إلى مختلف البلاد العربية .

٣ — الإكثار من المعارض والمؤتمرات وغير ذلك من المجتمعات التي تعقد في الأقطار العربية ومنح التسهيلات الكافية للذين يرغبون الاشتراك فيها .

التعاون فى مكافحة التهريب

ما من شك أن ارتفاع المستوى الصحى فى الشعوب وثيق الصلة بالتقدم الاقتصادى ، وهذا هو السبب الذى من أجله أنشئت مثلا « هيئة الصحة العالمية » التابعة لمنظمة الأمم المتحدة . وتمشياً مع هذه القاعدة الجوهرية تحرص الحكومات دائما على وقاية شعوبها من أخطار المواد التى تهدد البنيان الصحى وفى مقدمة ذلك المخدرات . ولقد بذلت عصبة الأمم فيما مضى كما تبذل هيئة الأمم اليوم الجهود لمكافحة هذه السموم . وإذن فمن أكبر الأدلة على أن الدول العربية صادقة الرغبة فى التعاون أن تتفق جميعها على منع زراعة المواد السامة كالحشيش مثلا أيا كانت الاعتبارات المالية التى قد تستفيد منها بعض الجماعات . بل إنى لأعلم أن أصحاب المصلحة فى ذلك يتعاونون فى هذه الناحية مع إسرائيل . فإذا لم تستطع الدول العربية الاتفاق على أمر كهذا فلست أدرى كيف يكون التعاون الاقتصادى .

مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

عرض وتحليل

بقلم

منير عبد الملك

بكالوريوس فى التجارة (شعبة العلوم السياسية)
كلية التجارة (جامعة فؤاد الأول)
وعضو جمعية شئون الشرق الأوسط

فهرس البحث

١ — مقدمة تاريخية
٢ — الأهداف الكامنة وراء السياسة الدولية فى الشرق الأوسط
٣ — كيف أصبح عرب فلسطين لاجئين
اللاجئون العرب اليوم .
(ا) إحصاء اللاجئين
(ب) ظروف اللاجئين المعيشية
(حـ) الامكانيات المهنية للاجئين
٤ — إعادة اللاجئين إلى ديارهم

(ا) تقدير عام للمتلكات العربية الثابتة فى إسرائيل
(ب) سياسة إسرائيل
(ح) حالة الممتلكات العربية
٥ — مسأله تعويض اللاجئين
٦ — إمكانيات إيواء اللاجئين فى غير ديارهم
فى فلسطين الوسطى وغزة — فى شرق الأردن — فى لبنان — فى سوريا — فى العراق .
٧ — الاستقراء العلمى من مشكلة اللاجئين
خاتمـة .

مقدمة تاريخية

من المستحيل أن يفوتنا أن نذكر فى مستهل هذا البحث ـ أن اكتشاف المعدن الذى قيل عنه إن كل قطرة منه تساوى قطرة من الدم ـ فى إقليم الشرق الأوسط ، كان المحرك الأول والسر الدفين فى جميع الحركات السياسية الاستعمارية التى جدت على بطاح هذه البقعة من كوكبنا . فهنا يقبع ٤٢٪ من الزيت الذى اكتشف فى العالم إلى الآن . وهنا يتجاوز الاحتياطى من الذهب الأسود ١٦ مليار برميل . وهنا يبلغ معدل الكمية المستخرجة من البئر الواحدة فى إيران ٢٨٠٠ برميل وأكثر من ١٤٠٠ برميل فى المملكة العربية السعودية و ٧٤٢ برميلا فى العراق — وفى القطر الأخير وحده بلغت كمية البترول المنقب عنه سنة ١٩٤٣ حوالى أربعة مليارات برميل .

وبديهى أن الآبار تخدمها الأنابيب أو السفن البترولية . وهذه لها مسالك تعتبر قناة السويس عنق الزجاجة بالنسبة لها . أما الأنابيب فتمر عبر أراضى

بلدان متعددة فى هــذا الإقليم . ولضمان سلامة هذه الأنابيب وطرق السفن لابد من السيطرة على كلا القناة وهذه البلدان معاً . أما قناة السويس فالسيطرة قائمة عليها فعلا وهى لصالح الشركات البريطانية التى تستغل أموالها فى خامات الشرق الأوط البترولية والزراعية والتجارية والصناعية بل وحتى البشرية .

أما عن الأنابيب فهناك خط بناه الانكليز فى عام سنة ١٩٣٤ بين العراق وفلسطين لنقل البترول . وتقوم فى حيفا مصفاة للبترول كبيرة تخص كتلة « رويال دتش شل » وشركة البترول الانجليزية الإيرانية . وكان معدل ما تكرره قبل الحرب ٤٥ ألف برميل فأصبح فى أثناء الحرب ٩٠ ألفا . وهكذا يتبين لنا أن فلسطين ليست فقط قائمة على خطوط مواصلات انجلترا مع ممتلكاتها ومستعمراتها . بل هى أيضا مستودع للبترول الإيرانى والعراقى المعد للبيع فى الأسواق الأوربية .

ومما يجدر بالذكر أن هذا البترول هو عصب المستوى العالى من الرفاهية المادية الذى تتمتع به الدول الأوربية وعلى رأسها انجلترا وكذا الولايات المتحدة الأمريكية . وحرمان البلاد المنتجة له من ثمرات وجوده فى أرضها عن طريق شغل بال تلك الشعوب بمسائل تافهة ، جزء من سياسة مرسومة تقوم بها الحكومتان تعضيداً للشركات الأنجليزية والأمريكية . التى أفلحت فى إثارة مشروع سوريا ونجحت فى تفجير القنبلة الفلسطينية ، وكل ذلك لحماية مصالحها وأرباحها فى الشرق الأوسط ضد الشعور القومى المتصاعد فى البلاد العربية . فالشرق الأوسط هو الذى يثير اليوم اهتمام ممثلى الصناعة البترولية الأمريكية ولذلك أسباب وجيهة أهمها :

١ — غنى أراضيه بالبترول كما بينت وقربها من الأسواق الأوربية وإمكانية الحصول على أيدى عاملة يمكن استثمارها بأجور تافهة ، وانخفاض

مستوى المعيشة وجنى أرباح هائلة فضلا عن مركز هذه الأراضى من الوجهة الاستراتيجية .

ولعلى فى هذه السطور قد أفلحت فى بيان قيمة هذه الأنابيب الرأسية والأفقية فى سياسات الشرق الأوسط .

ولما كان هذا البحث ينصب على هذا القسم المسمى فلسطين . فسوف أقتصر هنا على الحديث عنه لأصل عن طريق التساسل المنطق إلى النتيجة الحتمية التى أدت إليها السياسات الاستعمارية فى هذه البقعة والتى انتهت بمأساة بشرية تكاد تكون الأولى من نوعها فى التاريخ السياسى والديمجرافى الحديث، تحمل جريرتها الصهيونية والتى أفلحت الدول الاستعمارية فى استخدامها لمصالحها .

ففلسطين ليست فى الواقع ، ولم تكن وطناً روحياً أو منزلا قومياً ، لليهود على اختلاف جنسياتهم وإنما أصبحت مأوى لليهود المضطهدين فى ألمانيا والنمسا وبولاندا وأوربا الوسطى على الأخص . فليست المسألة مسألة هجرة متتالية عنصرية أو دينية وليست المسألة إعادة تشييد وطن اندثر ، وإنما الأمر يرجع إلى اضطرار أقليات مضطهدة إلى السعى للتخلص من نير الاضطهاد ورغبتها الدفينة فى الاستقرار فى بقعة من الأرض تكون فيها أغلبية بدلا من أن تظل أقلية إلى الأبد . وإن قدر أن هذه الغاية مشروعة فكل السبل المؤدية لها قد يراها المضطر مشروعة وهنا يجدر بنا أن نأتى بشىء عن أصل الدعوة الصهيونية بإيجاز .

فقد انتهز صحفى نمسوى يهودى يدعى « تيودور هرزل » قضية الضابط اليهودى «دريفوس» الذى اتهم فى فرنسا بالتجسس لأعداء بلاده وخيانة وطنه فأخذ يعلن أن لا أمل لليهود فى أن يظلوا أقليات فى البلاد التى استوطنوها ،

ودعا بادىء ذى بدء إلى أن يهاجر اليهود إلى « أوغندا » البريطانية فيحولوها إلى بلد يهودى .

إلا أن هرزل وجد أن معظم البؤساء من اليهود يشعرون بأن العودة يجب أن تكون إلى فلسطين لأن فلسطين هى أرض الميعاد المذكورة فى كتبهم المقدسة . فاندفع هرزل — وهو الذى كان صحفيا خاملا فى بلاده — مع التيار وطالب بالعودة إلى فلسطين . أى إلى صهيون ودعيت حركته الصهيونية . وفى سنة ١٩١٤ بلغ العدد الإجمالى لليهود الصهيونيين الذين رغبوا فى الهجرة إلى فلسطين التى كانت تابعة وقتئذ لتركيا ١٢ ألف مهاجر فقط .

ولما أرادت بريطانيا خلال الحرب الأولى استمالة اليهود فى العالم أجمع وبخاصة فى أمريكا وبلاد الأعداء ، أصدرت تصريح بلفور فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ . وهو لا يعنينا لأن كتابا يصدر من وزير بريطانى إلى أحد الأفراد البريطانيين لا يربط إلا الحكومة البريطانية . وبديهى أنه لم يكن للانجليز أى حق إطلاقا فى أن يعدوا باعطاء ما لا يملكون .

ثم جاء صك الانتداب البريطانى فى سنة ١٩٢٢ وهو سند خطير فى هذه القضية نكتفى بالعبارات الثلاث التى رددت فيه وهى : الشعب اليهودى — المنزل القومى — « الرابطة التاريخية » .

أما عن الشعب اليهودى فيسرنا أن نذكر أن العلماء اليهود كانوا من أول من نبذ النظريات العنصرية . وأثبت أنه لا يوجد من الوجهة العلمية البحتة ما يصح أن يسمى بالعنصر اليهودى . وهذا عند ما أرادوا أن يدفعوا عنهم خطر التمييز العنصرى الذى هدد هتلر به كيانهم فى أوربا الوسطى .

أما عن روابط الشعب اليهودى فقد عجز علماؤهم حتى ، أن يعرفوها — فهى ليست الرابطة العنصرية فقد أثبتت علماء اليهود ذاتهم فى محاولتهم دحض

المزاعم النازية عن وجود عنصر آرى وعنصر يهودى — أن الكثيرين من يهود أوروبا لا تجرى فى عروقهم قطرة من دم اليهود الذين أرحلهم الغزاة الرومان عن فلسطين من ألفى سنة وأن اليهودى البولندى واليهودى الصينى واليهودى الحبشى لا تجمع بينهم أية رابطة عنصرية تقوم على أساس علمى جدى .

لقد انتهى مفكرو اليهود بعد الجهد — إلى أن قالوا إنه لا يربط اليهود بعضهم ببعض إلا كراهية غيرهم لهم . وفعلا تجسمت الفكرة الصهيونية سنة ١٨٥٥ إذ اشترى سير موزيس مونتيفيوره أول ضيعة فى فلسطين بجوار يافا ، ليستغلها المهاجرون اليهود الذين يريدون أن يعودوا إلى أرض الميعاد . وفى سنة ١٨٩٧ تألفت أول هيئة صهيونية فى العالم . وفى سنة ١٩٠٠ كون البارون إدموند دى روتشلد «الجمعية اليهودية الاستعمارية» : وكل هذه المجهودات لم تفلح إلا فى أن جعلت ١٢ ألف من اليهود يهاجرون إلى فلسطين . وهذا من سنة ١٨٥٥ إلى سنة ١٩١٨ فانضموا إلى اليهود الفلسطينيين الأصليين بحيث أصبح العدد الإجمالى لليهود يقارب ، فى فلسطين كلها ، حوالى أواخر الحرب العالمية الأولى ٨٠ ألفاً .

الأهداف الكامنة وراء السياسة الدولية

برر المستر لويد جورج تصريح بلفور فى خطاب له بمجلس العموم البريطانى فى ١٩ يونيو سنة ١٩٣٦ . فقال « كان يهمنا جداً أن نحصل على كل معاونة مشروعة يمكن الحصول عليها . وقد خرجنا من الاستعلامات التى بلغتنا من كل جهة فى العالم بأنه كان حيويا بالنسبة لنا أن نحصل على تعضيد الطائفة اليهودية لقضيتنا . » وكانت تأمل أن يعضدها إلى جانب اليهود المقيمين فى بلاد الحلفاء ، اليهود المقيمون بلاد الأعداء ذاتها من الألمان والنمسويين

والمجريين والبلغاريين وغيرهم ، على أمل أن يصبحوا فى بلادهم ما اصطلح على تسميته فيما بعد الطابور الخامس . ولما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها فتحت أبواب فلسطين على مصراعيها أمام المهاجرين الصهيونيين . وإذا بهؤلاء يحجمون عن المهاجرة إلى بلاد أجدادهم الأبعدين . ويؤثرون البقاء حيث استوطنوا هم وآباؤهم وأجدادهم ، حتى أن كبار الصهيونيين أعيتهم الدعاية فى أوساطه واضطروا أن يبذلوا الأموال الطائلة لاقناع بضعة ألوف من اليهود أغلبهم من المعدمين المتعطلين ، إلى أن يقصدوا إلى فلسطين حيث كفلت لهم من المساعدات المالية والاقتصادية والسياسية أبعدها أثرا وأوسعها مدى . ومع كل ذلك ففى العشر السنوات الأولى من عهد الانتداب البريطانى الرسمى على فلسطين أى من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٣٢ لم يزد العدد الإجمالى لليهود فى فلسطين إلا من ٨٣ ألفاً إلى ١٨٠ ألفاً . أى كانت الزيادة فى المتوسط عشرة آلاف يهودى فى السنة بما فى ذلك الزيادة الطبيعية بالتناسل فيما بين اليهود . وفى نفس الفترة الزمنية زاد بالتناسل عدد العرب المسلمين فى فلسطين ١٩٠ ألفاً أى ما يقرب من ضعف زيادة اليهود .

لقد أذاعت الأمانة العامة للجامعة العربية فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٦ « أن فى العالم ملايين من منكوبى الحرب والكوارث الطبيعية ليسوا يهوداً . فما معنى الاهتمام بفريق دون آخر من هؤلاء المنكوبين ولماذا لا ينظر إليهم جميعاً نظرة واحدة على أساس » .

وفى ٢٦ أغسطس من نفس السنة كتبت « التايم » تقول : « إن الأرض الواقعة على ملتقى أوربا وآسيا وأفريقيا أصبحت ممراً هاماً فى القرن العشرين الذى تغلب عليه الصبغة الميكانيكية فليست هذه البلاد اليوم طريقاً عسكريا هاما ومطاراً واسع الأرجاء ، فحسب . إنما هى تجاور قناة السويس والزيت

تخترق أراضيها . فوراءها ٤٢٪ من الزيت الذى اكتشف فى العالم إلى الآن وهو الكمين فى صحارى العراق وإيران والمملكة السعودية وتمر إحدى أنابيب الزيت الحيوية بفلسطين ، لتربط بين الآبار العراقية التى تستغلها بريطانيا ، وميناء حيفا . وهذه الأنابيب لا تخلو من الفوائد فى وقت السلم . أما فى وقت الحرب فهى ضرورة حيوية . ولا تنوى بريطانيا العظمى أن تفرط فى شىء من هذا ، وبريطانيا لا تحتاج إلى الزيت فحسب . وإنما هى تحتاج أيضاً إلى القواعد فالاضطرابات المصرية قد أجبرت بريطانيا على الخروج من مصر . وفلسطين وبها ميناء حيفا (ليحل محل ميناء الإسكندرية) وسهول النقب (لتقام فيها المطارات) هى القاعدة التالية المتوفرة لحماية طرق المواصلات الرئيسية الحيوية نحو الشرق الأقصى . وتنظر الحكومة البريطانية إلى المشكلة الفلسطينية على ضوء الإحصاءات الجامدة التى تظهر الحقائق الواقعة الآتية :

يبلغ عدد اليهود فى العالم كله ١١ مليوناً
يبلغ عدد العرب فى العالم كله ٥٠ مليوناً
يبلغ عدد المسلمين فى العالم ٢٠٩ ملايين

هذا ويفضى بى الاستقراء التاريخى ودراسة التطورات المختلفة إلى تقرير هذه النظرية السياسية فى الغشاء الاستعمارى العالمى .

« لما كان نشوب صراع عالمى من العناصر الدائمة فى وجدان السياسة الدولية فإن بعد النظر يقتضى أن تقوم فى فلسطين دولة اسرائيلية . لتجمع فيها الأغلبية الساحقة من اليهود الذين ينتمون إلى البلدان التى تسود فيها النظم الشيوعية . وذلك لأن عدم البر بالوعد الذى قطع لليهود فى الحربين الأولى والثانية قد يقلب الأوضاع فى حرب ثالثة (محتملة ولكنها غير متوقعة) . ذلك لأن المعسكر الشرقى سوف يوغر صدور اليهود ضد المعسكر الغربى ، عن طريق التشهير

بالغرب الذى حنث بوعوده فى حربين ، ولا ينتظر إذا ما انتصر أن يفى بها .
فيكون من نتيجة ذلك أن يتحول النشاط اليهودى العالمى ضد الغرب وتكون الجاليات اليهودية فى بلاده بمثابة الطابور الخامس؛ وهذا فضلا عما هو معروف عن النظم الشرقية الشيوعية التى يقال عنها إنها تلغى كل مبرر للتفرقة والتمييز العنصرى».

وبديهى أن اليهود هم الذين يخسرون هنا . وذلك أن تجسم الصهيونية فى دولة واتخاذها صيغة سياسية مما يضاعف نمو البذور المعادية للسامية anti-semitism وسوف تصبح إسرائيل دمية فى يد الاستعمار الانجلو أمريكى وسينالها على يد حماتها التنكيل والخسارة إذا اقتضت مصلحة الاستعمار نفض يده عنها .

كيف أصبح عرب فلسطين لاجئين

فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تقسيم فلسطين — وهو مشروع قدمته اللجنة الخاصة — إلى دولة عربية وأخرى يهودية مع وضع نظام خاص لمدينة القدس . وقد قوبلت هذه الأنباء من أهل البلاد الأصليين (وعددهم ١٫٣٢٠٫٠٠٠ عربى إلى ٦٤٠ ألف يهودى) بغضب ومرارة سرعان ما انقلبا إلى عنف إذ دعت الهيئة التنفيذية العربية العليا إلى إضراب عام لمدة ٣ أيام . وحدثت اعتداءات عدة من الجانبين وأفلت الزمام من يد الدولة صاحبة الانتداب — أو هكذا ظهر — ولم يأت يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ حتى كان مجموع الخسائر قد بلغ ٦ آلاف من الجانبين بسبب المعارك التى دارت على مقربة من يافا وتل أبيب والقدس وحيفا وأجزاء أخرى من البلد .

وسرعان ما تفوقت منظمات الهجانا والإرهاب والارجون زفاى ليومى على قوات فوزى القاوقجى ؛ وذلك فى القدس على وجه الخصوص ، بعد وفاة عبد القادر الحسينى قائد المتطوعين العرب فى أبريل سنة ١٩٤٨ .

وفى مايو سنة ١٩٤٨ احتل اليهود تخوم يافا . والقطاعات العربية فى القدس ، وحيفا بأجمعها ما عدا الميناء الذى ظل فى يد القوات البريطانية ثم سلم ميناء حيفا لليهود حيث تقوم مصانع تكرير البترول الوارد من العراق والتى تشترك فى ملكيتها الشركات البريطانية والأمريكية وهى التى تحتكر فيما بينها بترول العالم العربى . فكأن تسليم ذلك الميناء إلى اليهود وهو نهاية خط أنابيب البترل العراقى ، اعتراف من هذه المصالح المالية الأجنبية بالصلة الوثيقة التى تربطها بالدولة الصهيونية الأمر الذى يفسر لنا — إلى جانب اعتبارات اقتصادية ومالية أخرى — ذلك التأييد المتصل الحلقات لهذه الدولة من جانب السياسة الأمريكية بوجه خاص . وليس أدل على صدق ما نذهب إليه من أن مجلة أويل فورم الأمريكية أشارت إلى مشروع يراد به تدويل ميناء حيفا كوسيلة للتغلب على رفض العراق تسيير بتروله إلى هذا الميناء .

ولما كان السكان العرب عزلا من السلاح وعاجزين عن حماية أنفسهم . ولما كان الأمر قد تملك ألبابهم عندما وصلت أنباء مجزرة دير ياسين على يد الإرهابين اليهود فى أبريل سنة ١٩٤٨ ، ولما كان الرؤساء المحليون قد غادروا مناطقهم لمصاحبة الجيوش المنظمة أثناء الغزو بعد ١٥ مايو ، فقد أدبروا فارين من ديارهم أمام كرات الهجوم اليهودى ، ورغم إنكار اللاجئين لأثر هذه العوامل فى هروبهم ، إلا أنه يمكن القول أيضاً بأن القادة العرب تعجلوا إجلاءهم من المناطق التى كان من المحتمل أن تدور فيها رحى المعارك . وقد ذكرت النيوستيتسمان أنديشن فى أول مايو سنة ١٩٤٨ أنه قبل انسحاب

البريطانيين . فقد ترك عشرات الألوف من العرب من سكان حيفا ويافا والقدس ديارهم ، ومنهم من غادر البلد — وفى ١٤ مايو أعلنت السلطات اليهودية قيام دولة إسرائيل . وانتهى فى اليوم التالى الانتداب البريطانى رسمياً . ثم بدأت الجيوش العربية العمليات المسلحة بواسطة ٤ جيوش لم تكن تنظمها قيادة مركزية ، بالإضافة إلى الأسلحة العتيقة والفاسدة التى استعملت . هذا بينما عبأت إسرائيل كل مواردها من رجال ونساء للحرب . واستمرت الحرب ثلاثة أشهر حتى فرضت الأمم المتحدة الهدنة الأولى من ١٠ يونيو حتى ٩ يوليو فتمكن الـ ١٠٠ ألف يهودى من التنفس والتجهيز والإعداد — وظهرت فائدة الهدنة بالنسبة لإسرائيل عندما تجدد القتال فوقعت اللد والرملة والناصرة (وهى جميعاً خارجة عن القسم اليهودى بمقتضى مشروع التقسيم) فى أيدى اليهود — وأخذت أفواج اللاجئين تتجمع غرب الجليل ، وهم باقى من استمر من ٥٠٩ ألف عربى الذين كانوا قد تركوا هذه المناطق فعلا من قبل يونيو سنة ١٩٤٨ . واستمر الصدام من أكتوبر حتى ديسمبر حتى أسفر عن سيطرة إسرائيل التامة على النقب ، وتصحيح خطوط الهدنة فى مصلحتها فى مستهل سنة ١٩٤٩ ، وازدياد عدد العرب الذين فقدوا ديارهم .

اللاجئون العرب اليوم

قبل أن أبدأ فى بحث احتمالات رجوع اللاجئين إلى ديارهم وأوطانهم ، أو احتمالات تعويض اللاجئين أو احتمالات إيوائهم فى مناطق أخرى غير مناطقهم الأصلية ، مع بحث مفصل للاعتبارات المالية والأدارية ، أذكر هنا شيئاً عن عددهم ، وظروف حياتهم ، وتقسيمهم حسب الأعمار ، وحسب المعتقدات ، مع التطرق إلى الحديث عن المهن التى كانوا يمارسونها قبل أن يشردوا . وكل هذه

المعلومات مستخرجة من كتاب أصدرته حكومة فلسطين بعنوان Statis tiacl abstract of Palestine ، ومن مقالات نشرت فى مجلة الـ Economist فى أواخر سنة ١٩٤٩ ، وكذلك نشرات مكتب اللاجئين التابع لهيئة الأمم المتحدة . وهذا علاوة على تقارير السير روفائيل خبير الأمم المتحدة ومجلة Geographical Magazine,

احصاء اللاجئين :

يكاد يكون من المستحيل أن نحصل على إحصاءات دقيقة عن اللاجئين . وذلك أن كل أسبوع يشهد انتقال أسرات عديدة من اللاجئين إلى مناطق يشاع أن ظروفها أيسر من التى هم فيها .

وعندما وقع فى أبريل سنة ١٩٤٩ فى رودس الاتفاق بين اسرائيل والاردن والذى بمقتضاه انتقلت مساحة قدرها ١٥٠ ميلا مربعاً من الأراضى العربية إلى إسرائيل ، تغير من جديد العدد الإجمالى للاجئين . وهذا العدد يزيد كلما نفدت مدخرات الأسرات الفلسطينية التى كانت تعيش على أموالها الخاصة التى خرجت بها فينتقلوا من حالة استقلال اقتصادى إلى لاجئين يطلبون المساعدة والمنح .

وهنا أورد نوعين من الإحصاءت ، الأول عن عرب فلسطين الذين بقوا حيث هم ، والثانى عن اللاجئين الفلسطينيين فى مختلف مبلاذ العربية .

التوزيع الحالى لعرب فلسطين

١ — فى ديارهم :

عرب بقوا فى ديارهم أو رجعوا فعلا إلى ديارهم	١٥٠٠٠٠
عرب بقوا فى ديارهم ولكنهم فى حالة من العوز والفاقة جعلتهم يطلبون من منظمة الأمم للترفيه المساعدة فى أول مايو سنة ١٩٤٩ :	
(ا) فى منطقة غزة — تحت إشراف مصر	١٠٥٠٠٠
(ب) فى منطقة وسط فلسطين تحت إشراف الأردن	٢٩٩٠٠٠
إجمالى عدد العرب الموجودين بفلسطين فى سبتمبر سنة ١٩٤٩	٥٥٤٠٠٠

٢ — لاجئون :

فى	منطقة غزه	٢٠٠٠٠٠
فى	فلسطين الوسطى	٢٢٠٠٠٠
فى	الأردن	٨٨٠٠٠
فى	سوريا	١٠٠٠٠٠
فى	لبنان	١٠٠٠٠٠
فى	العراق	٥٠٠٠

مجموع عدد اللاجئين فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩	٧١٣٠٠٠
مجموع عدد الذين توفوا	٢٠٠٠٠
احتياطى الخطأ فى التعداد	٣٣٠٠٠
مجموع العرب من سكان فلسطين فى مايو سنة ١٩٤٨	١٣٢٠٠٠٠

إذن ٤٢ ٪ من عرب فلسطين فى ديارهم بينما مايزيد على ٥٤ ٪ لاجئون و٤ ٪ ماتوا أولم يحصوا . وفى إسرائيل تبلغ نسبة العرب إلى السكان ١٦ر٥ ٪

(عدد السكان ٩٠٠ ألف حسب قول التايمز فى عدد ٦ يوليو سنة ١٩٤٩) ، وفى منطقة غزة ١٩٠ ٪ الزيادة فى عدد السكان الأصلية (١٠٥ ألف) وفى فلسطين الوسطى زيادة ٧٣٪ إلى السكان الأصليين (٢٩٩ ألف) وفى الأردن حيث عدد السكان الأصلى ٤١٩ ألف يمثل اللاجئون زيادة قدرها ٢١ ٪

ظروف اللاجئين المعيشية :

يمكن تقسيم اللاجئين حسب ظروفهم المعيشية إلى أقسام تنازلياً مع العلم أن الانحدار من قسم إلى آخر أحط منه ، هو الاتجاه العام السائد اليوم فى ظروفهم المتدهورة :

(١) لاجئون مقتدرون : وهؤلاء يبلغ عددهم ٨ آلاف . وأغلبهم من الموظفين السابقين فى حكومة الانتداب وأطباء ومحامون ومن أصحاب الضياع فى فلسطين الوسطى . ومعظمهم لجأ إلى لبنان بين ديسمبر سنة ١٩٤٧ ويوليو سنة ١٩٤٨ وهم يشتغلون الآن فى الهيئات الدوليه العاملة فى فلسطين أو مع الصليب الأحمر أو فى الإدارة الاردنية المشرفة على فلسطين . وهناك دلائل تشير إلى أن بعضهم قد رجع إلى أواسط فلسطين حيث توجد أملاكه من الأراضى . ونسبتهم إلى المجموع ١ ٪

(٢) لاجئون يعيشون فى القرى والمدن . ويبلغ عددهم ٢٥٠ ألفا . ومعظمهم ممن كان لهم أقرباء يعيشون فى قرى ومدن المناطق العربية فى فلسطين وخارج فلسطين — وأغلبيتهم فقراء سكان المدن وصغار الفلاحين ، وجميعهم يعيشون على الجراية التى تمنح لهم بالمجان ليحافظوا على حياتهم . ويبلغ عددهم فى غزة ٩٠ ألف وفى فلسطين الوسطى ١٠٠ ألف وفى الأردن ٥٠ ألف وفى سوريا ٥ آلاف وفى لبنان ٥ آلاف ، ونسبتهم جميعا ٣٥ ٪

(٣) لاجئون يعيشون فى جحور وكهوف : ويبلغ عددهم ٣٠ ألفاً. يعيشون عيشة الكفاف ، على هامش الحياة . وهم ممن لاينالهم شيء من جرايات الأمم المتحدة . وهم يقطنون الكهوف فى منطقة تلال يهوذا ومصيرهم الفناء عن آخرهم ونسبتهم إلى المجموع ٤٪ .

(٤) لاجئون يعيشون فى مخيمات أو معسكرات : ويبلغ عددهم ٤٣٠ ألفاً ، ونسبتهم إلى مجموع اللاجئين ٦٠٪ ، وبعضهم يسكن المدارس والجوامع والمبانى العامة كما هى الحال فى نابلس . وهم يتناولون جراية الأمم المتحدة بانتظام وبعضهم يملك رأس مال ثابت ممثلا فى بقرة أو حمار .

ويوجد منهم فى غزة ١١٠ ألف . وفى فلسطين الوسطى ١٠٠ ألف وفى الأردن ٣٥ ألفاً وسوريا ٩٤ ألفاً ولبنان ٨٧ ألفاً والعراق ٥ آلاف .

ويجب أن يكون معلوما أن نسبة ٣٫٤٪ أى ٢٦ ألفاً من ٧١٣ ألف من اللاجئين تعتمد اعتماداً تاماً على الاعانة الدولية من المؤن .

أعمار اللاجئين :

يقول وليم ل . جوير من الصليب الأحمر الأمريكى . فى نشرة أصدرتها الاستعلامات الدولية إنه فى أكتوبر سنة ١٩٤٨ بلغ عدد الأطفال الذين هم أقل من ١٥ سنة ومن الأمهات الذين وضعوا أو فى سبيل الوضع وأناس فوق الـ ٦٠ والمرضى ، ٨٤٪ من اللاجئين — أى ٥٩٨٠٠٠ من ٧١٣٠٠٠ لاجىء .

الامكانيات المهنية للاجئين :

بين الـ ٧١٣٠٠٠ لاجىء تبلغ نسبة القادرين على العمل ٢٨٪ أى ٢٠٠ ألف ، ومايقرب من ١٧٪ من اللاجئين أى ٣٤٠٠٠ منهم كانوا من سكان

المدن الفقراء . وهم يتكونون من عمال صناعيين مهرة وغير مهرة وموسميين وصناع وتجار وكتبة . أما الباقى أى ٨٣٪ فنهم (١٦١ ألفاً) من الفلاحين الفقراء (D. Warriner: Land & Poverty in the Middle East pp 52-66). لقد كان متوسط دخل هؤلاء فى سنة ١٩٣٦ عبارة عن ٧ جنيهات فى السنة ، ثم ارتفع فى سنه ١٩٤٤ بسبب التضخم إلى ٢٧ جنيها (بينما كان بالنسبة إلى اليهود ٦٣ جنيهاً فى البيئة الزراعية) . وبمقارنة المستويات الأخرى للدخل الزراعى فى البلاد العربية المجاورة ، نقرر أن دخل الفلاح الفلسطينى أكثر الدخول العربية الزراعية ارتفاعا . ولذلك يجب أن نعرف أن إيواءهم فى مناطق زراعية أخرى غير فلسطينية سيكون محفوفا بالمتاعب .

ومن الواضح أن أى خطة لإيواء اللاجئين يجب أن تراعى فيها العوامل التى بسطناها آنفاً مثل المهن السابقة لهم ومستوى المهارة التى يتمتعون بها وخاصة فى زراعة الفاكهة .

وقبل أن أنتهى من هذا العرض أود أن أشير إلى مسألة قد تكون لها أهمية فى أى مشروع يوضع لإيواء اللاجئين ألا وهى مسألة الأديان . ذلك أن ٨٨٪ من الفلسطينيين من المسلمين و ١٪ من الدروز و ١١٪ أى ١٤٥ ألف من المسيحيين . والأغلبية الساحقة من المسيحيين من العرب . وأحب أن أقول إن ٤١٪ من المسيحيين بقوا فى ديارهم إذ يوجد منهم ٢٦ ألفا فى المناطق اليهودية و٣٣ ألفا فى المناطق العربية . بينما ٥٩٪ منهم لاجئون وخاصة فى مخيمات لبنان ، والباقى فى بيت لحم ورام الله .

أجل . . . ليس أمام اللاجئين الفلسطينيين سوى أن يعودوا إلى أوطانهم أو أن يعوضوا عن ممتلكاتهم أو أن تأويهم الدول العربية ، وسنبحث كل احتمال من هذه الاحتمالات الثلاث بشىء من التفصيل .

حول اعادة اللاجئين الى ديارهم

ليس من ريب فى أن أمنية الغالبية الساحقة من اللاجئين هى الرجوع إلى ديارهم . وفى ظنى أن هذه الرغبة هى أيضاً رغبة الحكومات العربية أو معظمها . وهذا المعنى نفسه قالت به الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة وهى تعلم أن الحنين إلى الوطن على أشده بالنسبة إلى هؤلاء الفلاحين الذين تربطهم بالأرض أوثق الصلات .

وقد جاء فى سياق النص الحادى عشر المنشىء للجنة التوفيق الفلسطينية « أنه يجب إرجاع اللاجئين الذين يريدون العودة إلى ديارهم ليعيشوا فى سلام مع جيرانهم ، فى أقرب تاريخ ممكن ، كما أن التعويض من حق الذين يرغبون عن الرجوع وهو تعويض مستحق عن أملاكهم أو عن الخسائر التى لحقت بها ، بمقتضى القانون الدولى أو العدالة وبتأييد الحكومات والهيئات ذات الشأن » . وإذن فمن واجب لجنة التوفيق أن تعمل حسب توصيات الأمم المتحدة ، كما أن عليها أن تكون على صلة وثيقة بمدير مكتب اللاجئين الدولى .

إلا أن هناك أشياء لم تدخل فى الحسبان رأيت أن استعرضها هنا بإيجاز . فمن رأى المثقفين أنه يجب على اللاجئين ألا يحلموا بالحياة فى إسرائيل . فمستقبل الأقلية العربية فى إسرائيل غير مضمون إذا عرفنا أن الأولوية فى الاعتبار تعطى للمهاجرين اليهود ، سواء من حيث التوظيف أو الأرض أو السكن . فالأغلبية الكبيرة تظن أن فى الامكان الرجوع إلى ظروف سنة ١٩٤٨ المعيشية ، وهذا بعيد لأن الحالة الاجتماعية والسياسية قد تغيرت تماما .

وهناك رأى يقول بإسكان اللاجئين فى المناطق المتبقية من فلسطين وبعض جهات المملكة الأردنية وسنبحث ذلك فيما بعد .

تقدير عام للمتلكات العربية الثابتة فى إسرائيل :

(الأرقام المذكورة هنا مستخرجة من الكتب التالية لحكومة فلسطين :
(1) The national income of Palestine (2) A Survey of Palestine

هذا البحث فى الممتلكات العقارية للعرب لم نأخذ فى حسبانه التغيرات التى طرأت عليها بتأثير الاقتصاد الإسرائيلى ونظامه ، أو سياسة الحكومة الاسرائيلية تجاه « أملاك الغائبين » أو الخسائر التى لحقت بها منذ نشوب الحرب الفلسطينية وخلالها .

تبلغ المساحة الكلية لفلسطين ٢٦٫٣٢٠ كيلومتراً وهذا عدا صحراء النقب ومساحتها ١٢٫٥٧٧ كيلو متراً ، وعدا السهول الساحلية والجليل والجبال الداخلية حتى الأردن . وهى جميعا جرداء ومساحتها ٣٠٠٠ كيلومتر مربع . وكل هذه المساحة بخلاف المنطقة الجبلية الوسطى حول «حبرون ، والقدس ، ونابلس (٨٠٠٠ كيلو متر مربع) ومنطقة غزة (٨٥ كيلو متر مربع) » — أقول إن كل هذه المساحة الشاسعة تشغلها إسرائيل أى مايقرب من ثمانى عشر ألفا ومئتين وخمسة وثلاثين كيلومتراً مربعا .

ولقد بلغت نسبة المساحة اليهودية من فلسطين سنة ١٩٤٦ إلى مجموع الأراضى ٦٫٦ ٪ ، بينما كانت الأراضى العامة والحكومية ٤٦ ٪ أى (١٢٫١٣٧ كيلومتراً ، منها ١٠٫٥٧٧ كيلومتر فى النقب) . أما الباقى أى ٤٨٫٤ ٪ وهو ١٢٫٨٨٣ كيلومتر مربع [فـ]منطقة عربية . والجدول الآتى يبين المساحة المخصصة من أراضى العرب واليهود بالدونم .

أراضى مزروعة	عربية	يهودية	المجموع
ليمون	١٤٥٠٥٧٢	١٤١٠١٨٨	٢٨٦٠٧٦٠
موز	٢٠٣٠٠	١٠٤٣٠	٣٠٧٣٠
بقول وحبوب (تدفع ضريبة)	٥٠٥٠٣٠١٨٣	٨١٤٠١٠٢	٦٠٣١٧٠٢٨٥

بقول وحبوب (لاتدفع ضريبة)	٩٠٠،٢٩٤	٥١،٠٤٩	٩٥١،٣٤٣
زراعات مختلفة	١٠،٠٧٩،٧٨٨	٩٥،٥١٤	١٠،١٧٥،٣٠٢
أراضى غير مزروعة			
أراض مهملة	١٦،٩٢٤،٨٠٥	٢٩٨،٥٢٥	١٧،٢٢٤،٣٢٨
عليها مبان ريفية	٣٦،٨٥١	٤٢،٣٣٠	٨٩،١٨١
فى المدن	٧٦،٦٦٢	٧٠،١١١	١٤٦،٧٧٣
المجموع	٢٤،٦٧٠،٠٤٤٥	١،٠٥١٢،٢٤٧	٢٦،١٨٤،٧٠٢

وقد بلغت قيمة الناتج الزراعى الكلى ٢٨ مليون و٢٣٧ ألف جنيه فلسطينى . عام ١٩٤٤ منها ١٩٫٥ مليون ج . ف كسبها العرب و٨٫٧ مليون ج.ف لليهود وبلغت قيمة الثروة الحيوانية العربية ٣ مليون و١٠٠ ألف ج ف واليهودية مليون و٤٠٠ ألف ج . ف سنة ١٩٤٣

أما الثروة الصناعية فالتباين فيها أوضح (بالجنيهات الفلسطينية) :

	عربية	يهودية
مؤسسات	١٬٥٥٨	١٬٩٠٧
رأس المال	٢٬٠٦٤٬٥٨٧	١٢٬٠٩٣٬٩٢٩
القوة بالأحصنة	٣٬٦٢٥	٥٧٬٤١٠
إجمالى الانتاج	٥٬٦٥٨٬٢٣٢	٢٩٬٠٤٠٬٦٧٩

إحصاء الضريبة على الدخل (بالجنيهات الفلسطينية) :

	عرب	يهود
ضرائب دخل شخصية	٢٨١ر٩٤٤	٩٤٦ر٢١١
شركات محلية	١٢٧ر٦١٦	٧٩٥ر٣١٨
شركات أجنبية	—	٤٢٨ر٣٠٧
	٤٠٩ر٥٦٠	١ر٩١٢ر٨٥٢

احصاء الاستثمارات الرأسمالية (بملايين الجنيهات الفلسطينية) :

	عرب	يهود	أجانب	المجموع
أصول أجنبية	٣٩ر٣	٦١ر٧	١٣ر٧	١١٤ر٨
أراضى زراعية	٧٤ر٨	٢٤ر٣	—	٩٩ر١
رأسمال صناعى	٢ر١	١٢ر١	٦ر٣	٢٠ر٥
رأسمال تجارى	٢ر٠	٩ر٢	٢ر٨	١٣ر٥
سيارات	١ر٣	١ر٩	—	٣ر٢
استثمار زراعى	١٣ر١	١٦ر٥	—	٢٩ر٦
	١٣٢ر٦	١٢٥ر٧	٢٢ر٣	٢٨٠ر٦

وواضح جداً من هذه الإحصاءات أن إهمال الملكية العربية فى المجال الزراعى جريمة وإغفال صارخ لحقوق وثروات مشروعة . والآن بعد انتهاء الحرب الفلسطينية نجد أنه بينما بقيت القدس القديمة فى يد العرب فقد وقعت القدس الحديثة العربية فى يد اليهود ، ولم يبق للعرب سوى ٨ آلاف كيلومتر منها ٣ آلاف قاحلة والباقى من هذه المساحة ـ عدا نابلس وأريحة ـ يعتبر من الأراضى الحدية .

سياسة إسرائيل

أوضحت إسرائيل فى المذكرة التى قدمتها إلى لجنة التوفيق فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٩ أنها (١) ليست مسئولة عن خلق مشكلة اللاجئين ، (٢) أنها تقدر اللاجئين بعدد أقل مما قدرته الأمم المتحـــدة والسلطات العربية ، (٣) أن الحكومة الإسرائيلية سوف تنظر فى قبول عدد من اللاجئين دون أن يؤدى رجوعهم إلى الإخلال بالأمن ؛ ثم استطردت المذكرة تسرد مساوئ معيشة اليهود إلى جانب العرب ، مدعية أن هذا الازدواج الشعبى قد أدى فى النهاية إلى حرب ، ثم قالت إن السياسة الرشيدة ـ فى نظرها ـ تقضى بإيوائهم فى بلاد عربية . وقالت الحكومة على لسان بن غوريون إن هروب اللاجئين كان حلا حاسماً للقضية الاتنولوجية لفلسطين ، وإن هدف الحكومة هو تأمين سلامة إسرائيل عن طريق تأمين الحدود .

والمشكلة الأولى فى إسرائيل والتى يجب أن يكون لها الاعتبار الأول هى مشكلة الهجرة اليهودية المطلقة من القيود إذ من المنتظر أن يبلغ سكان إسرائيل سنة ١٩٥٤ مليون نسمة إذا استمر معدل الهجرة على ماهو عليه . وهذا مما يجعلنا نيأس من رجوع اللاجئون إلى ديارهم بالوسائل السلمية . ولكن هناك صوتا ارتفع فى إسرائيل يحبذ قبول عدد من العرب ليعملوا فى النقب والمناطق القاسية الظروف ، ليحلوا محل اليهود الذين يحجمون عن العمل فى مثل هذه الأشغال . وواضح أن مشروعات النقب سوف يغلب عليها الطابع العسكرى ، وهذا علاوة على إمكان استخدام هؤلاء اللاجئين فى نشاط حربى لا مصلحة لهم فيه ولن ينالهم منه سوى الفناء .

حالة الممتلكات العربية

من المعروف أن هذه الممتلكات قد استعمل الإسرائيون جزءاً منها أو أتلفوا جزءاً آخر . ولقد كتبت الحكومة الإسرائيلية فى مارس سنة ١٩٤٩ إلى لجنة التوفيق قائلة أن النظام الاقتصادى العربى قد انهار وأن المنقولات التى لم يأخذوها معهم قد اختفت وأن مواشيهم قد ذبحت أو بيعت وأن الألوف من المنازل والبيوت قد دمرت أثناء العمليات الحربية . وكتب بن هورين فى مجلة « فلسطين » تحت عنوان « مصير اللاجئين العرب » أن القطمون والأحياء العربية فى حيفا ويافا قد تشبعت بسكانها الجدد من اليهود . ومن المعلوم أن مبلغاً قدره ١٥ مليون جنيه استرلينى قد دفع إلى الحكومة الإسرائيلية لصالح العرب الذين فقدوا أملاكهم . وأذاعت وزارة الزراعة الإسرائيلية فى أبريل من العام الماضى أن ١٥٪ من مزارع الموالح العربية فى حالة جيدة وينتظر أن تشرف على ٤٥٪ أخرى .

وقدرت المنقولات التى اشتملت عليها الكلية العربية – على يد خبراء هيئة الأمم – بمبلغ ١٨ ألف جنيه . وهذا عدا ملايين من الجنيهات تمثل قيمة سجاجيد وأثاث وكتب الخ .

. . . . . لقد ضغطت الحكومة الأمريكية على الحكومة الإسرائيلية لتجعل البرلمان اليهودى يقر مبدأ إعادة مائة ألف لاجىء إلى فلسطين فى عام واحد على أساس تشغيلهم فى الموانىء والأرصفة ورصف الطرق وفى مزارع الموالح وفى البناء والزراعة . وإذا عرفنا أن اليهودى المهاجر يتكلف من ٦٠٠ جنيه استرلينى إلى ٩٠٠ جنيه حتى يصبح صالحاً الإنتاج ، نستطيع أن نقدر أن

إعادة ألف لاجيء إلى فلسطين يتطلب مالا يقل عن ١٠ مليون جنيه استرليني على أساس ١٠ جنيه لكل شخص .

وقد أدلى كل من وايزمان وشرتوك إلى النيويورك تايمز بحديث مؤداه أن إسرائيل قد تقبل إعادة اللاجئين ولكن بشرط مساعدة الرأسمال الأجنبي (وهذا له علاقة بالنقطة الرابعة مما سنفصله فيما بعد) .

كلمة فى مسألة تعويض اللاجئين

مهما كان عدد اللاجئين الذين قد يرجعون إلى ديارهم فى إسرائيل فمن المنتظر أن تطالب الحكومات العربيـة بالتعويض عن هؤلاء اللاجئين العرب . ومن المنتظر إذا ماحدث وعقـدت معاهدة للصلح بين العرب وإسرائيل أن توقع تلك المعاهدة على أساس التعويض كمبدأ .

ورغم أن حكومة إسرائيل قد قبلت مبدأ التعويض - أو كادت أن تقبله - فكل ما فعلته هو أنها أنشأت حراسـة عامة للملكيات غير الموجود أصحابها وهى تحصل على مبلغ ١½ مليون جنيه استرليني من الصندوق القومي اليهودى ، نظير مساحة قدرها مليون دونم من الأملاك العربيـة ، انتقلت ملكيتها إلى اليهود ويقال إن هناك اعتمادات أخرى فتحتها الخزانة اليهودية للحراسة العامة .

ومبدأ التعويض هذا أبداه كثير من اليهود الرسميين . فقد خطب الدكتور نعوم جولد مان فى مونتريال فى أبريل الماضى يقول إن إسرائيل « سوف تساعد على حل مشكلة اللاجئين بوسائل غير هدامة » واستطرد يتحدث عن

المساعدة فى إيوائهم فى البلاد العربية ، وهكذا نتجنب خلق أقلية عربية فى إسرائيل .

وقال إلياهو بن هودين إن العرب سوف يحصلون على تعويض عن مخلفاتهم ، من أموال إسرائيل – ومهما كان المبلغ فلن يكون منازل أو محلات أو وظائف كانوا يشغلونها فى الماضى «ذلك إن حل مشكلتهم ليس من شأننا».

ومن المفهوم أن صحف إسرائيل ناقشت مبلغ ٥٠ مليون جنيه كتعويض عن الممتلكات العربية ، إلا أن الحكومة الإسرائيلية صرحت فى أكتوبر من سنة ١٩٤٩ أن المسألة قد لا تتعدى نقل أرقام من حساب إلى حساب . إذ أن هناك تعويضات تطالب بها إسرائيل العرب .

بعض الصعوبات فى وجه الدفع (١) قد تطالب إسرائيل هى أيضاً بتعويضات عن خسارتها للمستعمرات اليهودية فى «كفار آزيون» وفيفى يا كوف – وأطروث – وهى جميعاً فى يد العرب . أضف إلى ذلك الخسائر الرأسمالية ممثلة فى أعمال البوتاس فى أقصى شمال البحر الميت بالإضافة إلى مستعمرات الشمال مثل وتيزانيم فى صحراء النقب وميشمار هياردن فى شرق الجليل .

وإذا عرفنا أن الحالة المالية فى إسرائيل حرجة كان من المحتم علينا أن ننتظر رد الفعل ألا وهو طلب المقاصة بين التعويضات العربية واليهودية .

كما أن هناك صعوبة فى إيجاد الهيئة التى ستقوم بالمحاسبة بصبر وذكاء . وعلاوة على صعوبة الاتفاق على أسعار التبادل النقدى – والاتفاق على أساس عملة معينة للدفع ، فليس من السهل اختيار الهيئة التى ستأخذ هذا المبلغ لتصرفه بالتالى على المستحقين ، وهنا أقترح أن تؤلف هيئة دولية لتتولى بهذه العملية .

امكانيات ايواء اللاجئين فى غير ديارهم

(١) فى فلسطين الوسطى ومنطقة غزة

الإمكانيات والاقتراحات : من الاقتراحات التى قدمت فى مؤتمر لوزان ، اقتراح مؤداه أن الجزء العربى من فلسطين يتحمل إيواء ٣٠ ألف لاجىء ، وآخر مؤداه أن الدول العربية قد تقبل إيواء ٤٨٠ ألف لاجئا إذا برت إسرائيل بوعدها بشأن إعادة ١٠٠ ألف لاجىء إلى ديارهم — بالإضافة إلى العرب الموجودين فى إسرائيل — بمساعدة ومؤازرة المال الأجنبى .

وبعد أسبوع من تقديم هـذا الاقتراح أعلنت إسرائيل حنثها بوعدها وباقتصارها على قبول ٧٥ ألف لاجىء « كحد أقصى » .

ويبلغ عدد اللاجئين الذين تأويهم فلسطين الوسطى ٢٩٩ ألف لاجىء وقد بينت آنفا أنهم فى حالة بائسة من الفاقة والعوز حتى أنهم مدوا أيديهم إلى هيئة الأمم.(W. St. Aubin: Middle East Journal) وتبلغ مساحة فلسطين الوسطى ٨ آلاف كيلو متر مربع . ومعظمها جبال أو صحراء وليس فيها مدن سوى حبرون ونابلس والقدس القديمة وبيت لحم — وعدد سكان هذه المدن فى الأوقات العادية يبلغ ٢٦ ألف ، ٢٤ ألف ، ٢٥ ألف ، ٩ آلاف على التوالى — ومن المحتمل بل والمنتظر إذا وجد الرأسمال الكافى بانتظام ، أن يتمكن العمال المهرة وسكان المدن من اللاجئين من الاشتغال فى الصناعات القديمة فى هذه المدن ، مثل صناعة الزجاج والفخار فى حبرون وصناعة الصوف وخشب الزيتـون فى بيت لحم ، والتجارة والأوانى وأشغال الفضة فى أورشليم ، والصابون والحلوى فى نابلس . وقد قامت بعض محاولات على يد

متطوعين فى القدس لجمع تبرعات لكى يستطاع القيام بالتدريب . ولكنها فشلت بسبب العجز المالى : ويبدو أنه بالمساعدة المالية مع ضمان الأسواق الخارجية تستطيع هذه المدن أن تمتص عددا لا بأس به من اللاجئين . وقد أكد موسى العلمى بك فى كتابه «دروس من فلسطين» (بيروت سنة ١٩٤٩) أنه إذا توافر التنظيم أمكن تشغيل اللاجئين فى صنع الأحذية والنسيج والحرف وصناعة الأبسطة بيسر . وهناك أيضاً احتمالات لتشغيل اللاجئين فى الزراعة رغم فقر الأرض والزيادة المستمرة فى معدل التوالد . وذلك فى جوار بيت لحم ، وعلى التلال الممتدة بين بيت لحم وبيتانيا إذا ما توافر الماء ، كذلك يمكن إعادة تشييد مستعمرتى « نيفي يا كوف وكفار أتزيون » لإيواء بعض العرب رغم أن الأراضى المحيطة بهما محدودة . ويبدو أن أكثر المناطق ملائمة لإيواء اللاجئين تقع غربى وادى الأردن وهناك مشروعات أعدتها شركة الأعمال العربية بقيادة موسى العلمى بك للتوسع الزراعى حيث يمكن تشغيل بضع آلاف من اللاجئين فى الحال إذا ما توافرت محطة القوى الكهربائية والآلات الميكانيكية الزراعية وآلات الحياكة بالإضافة إلى الاستعداد التعليمى والملابس الكافية . ومن المعلوم أن هذه الشركة العربية تملك رأسمالا كافيا لمواجهة تكاليف هذا المشروع . ولكن قيل إن الإحلال على هذا الإقليم ، وتوفير مياه الرى وتعمير الوادى ، لا يمكن أن ينفذ إلا بواسطة المال الأجنبى والمساعدة الفنية الأجنبية وبموافقة ومساعدة إدارة فلسطين العربية التى تشرف عليها حكومة الأردن ، وهذا بالإضافة إلى أن المشروع يتطلب إعادة النظر فى مسألة توزيع مياه الأردن .

أما فى غزة فالمسألة أصعب . فمدينة غزة يسكنها ٣٨ ألف فى الأحوال العادية والمنطقة كلها ١٠٥ ألف ، وضعف هذا العدد موجود الآن بها . وكان

مفهوما عند ما قدمت الحكومة المصرية الاقتراح الخاص بإيواء ١٢٥ ألف لاجىء، أن هذا العرض مشروط بتنازل إسرائيل عن أراض لمصر فى النقب إذ أن كثافة السكان قد بلغت لدينا ١٫٤٥٠ للميل المربع من الأراضى الزراعية مما يعنى أن ٥ ملايين فلاح مصرى يعيشون على أرض مصر، يجب نقلهم إلى مناطق أخرى، لأنهم أكثر من أن تستطيع الأرض حملهم، فكيف يكون الحال باللاجئين (D. Warriner : Opt-C.t. Egypt, Contd).

الصعوبات : بغض النظر عن العوائق الطبيعية الظاهرة فى مشروع إيواء اللاجئين فى منطقتى غزة وفلسطين مثل شح الماء وفقر التربة الخ إلا أن هناك عوائق أخرى منها أنه لم يتقرر السلام بصفة نهائية فى فلسطين وبذلك ليس هناك ضمان ببقاء الحدود العربية لفلسطين على ماهى عليه. ثم إن السيادة على الأراضى العربية محل خلاف بين العرب أنفسهم وليس من شك أن إقرار مشروع التقسيم فى مصلحة هذا المشروع الذى تكلمنا عنه :

وإذا قررت مصر ضم غزة، والأردن ضم فلسطين الوسطى، فسوف يكون من السهل أن تعمل الوكالات المختصة والهيئات المسئولة لصالح اللاجئين.

ويلزم لاستقرار أسرة مكونة من ٦ أشخاص مالا يقل عن ٢٤ دونم مع توفير الرى — قيمتها ١٫٨٩٥ دولار بالإضافة إلى الآلات الريفية والمنزلية ومسكن يتكلف ٦٠٠ دولار. وقد قدر أن كل شخص سيتكلف ٣١٦ دولار منها ١٠٥ دولار لتمويل المشتريات المستوردة. وعلى هذا الأساس فثمن استقرار ٣٠ ألف شخص فيما تبقى من فلسطين يزيد على ٩ مليون و ٤٨٠ ألف دولار، عدا مصاريف النقل والإدارة.

ومن الواضح جداً أنه بدون مساعدة رأس المال الأجنبي يتعذر تنفيذ هذا المشروع ، وهذا له علاقة بالنقطة الرابعة :

(٢) الأردن الشرقي

من المعروف أن ١٠٪ فقط من مساحة شرق الأردن تتمتع بماء المطر الذي يبلغ ارتفاعه ٨ بوصات ، مما يجعل الزراعات الجافة ممكنة . ونصف إل ٩ مليون دونم التي يقع عليها المطر ، من الأراضي التي يمكن زراعتها . وعلى هذه ال ٤٫٥ مليون دونم يعيش ٣٠٠ ألف أردني يزرعون في المتوسط ٤ إكر (يلاحظ أن عرب فلسطين يزرعون ٢٫٥ أكر في المتوسط) ومحصول الفدان يبلغ ٦ أرادب على أقصى تقدير . وجلي أن أي تحسينات واصلاحات في النظام الزراعي الأردني ستكون لصالح الأردنيين بالأولوية وخاصة إذا اعتبرنا جيدا معدل التوالد بينهم وهو مرتفع . والاستثناء الوحيد في الأرض الأردنية يتمثل في منطقة « شيرا » حيث يمكن زراعة ٦٢ ألف أكر بواسطة اللاجئين إذا نفذت إصلاحات يسيرة . ولما كان من المنتظر أن تزرع كل عائلة تعدادها مساحة ٦٠ ألف أكر ، فسوف تأوي ١٠٠٠ عائلة فحسب . ومتوسط تكاليف العائلة الواحدة يبلغ ٥٠٠ جنيه فلسطيني لتغطية مصاريف المنزل والغنم وماشية الحرث وبئر : ويلزم لإيواء ١٠٠٠ عائلة تعدادها ٦ آلاف شخص ٥٠٠ ألف ج . ف . ومن المعروف أن الحكومة الأردنية قد بدأت فعلا في تنفيذ هذا المشروع عن طريق القرض الإنجليزي الذي قدم للأردن بدون فائدة ومقداره ١٫٥ مليون جنيه في يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٤٩ . وهناك احتمال تشغيل اللاجئين في شركة الفوسفات الإيطالية الأردنية ، والشركة تحتاج في الحال إلى ٤ آلاف عامل . وسوف توظف فيما بعد ٢٠ ألف لاجئا . وهناك أيضا فرصة للتشغيل في الصناعة الريفية والسياحية

كما أن مصايد الأسماك فى القبة وخط السكة الحديدية بين معان المدينة إذاما نفذ (وهو يتكلف ٢ مليون وربع ج.ف) سوف توظف ٣٠ ألف شخص .

وعلى كل فالاستقرار المنشود للاجئين لا يمكن أن يتحقق إلا بالتوسع الزراعى . ويبدو أن المنطقة المحيطة بواحة الأزراق والمساحة الممتدة بين بحيرة طبرية والبحر الميت ، يمكن زراعتها زراعة كثيفة إذا نفذت مشروعات الماء (ويحسن الرجوع هنا إلى كتاب «مشكلات الشرق الأوسط» حيث مقالة عبد الرحمن الكردى عن هيئة وادى الأردن وبها تفصيل شيق عن هذه المشروعات ، ويلاحظ أن هذا الكتاب أصدرته جمعية شئون الشرق الأوسط بإشراف الأستاذ الدكتور راشد البراوى) . فيمكن مثلا زراعة مساحة قدرها ١٠٠ ألف أكر بكل سهولة إذا نفذت مشاريع الماء وإذا حول الماء من اليرموك إليها . ويلاحظ أن تنفيذ هذه المشاريع يستغرق وقتاً ويحتاج إلى أيد عاملة .

الصعوبات والعقبات :

(١) خطورة الاعتماد على الأمطار .

(٢) النزاع المنتظر على المراعى للماشية .

(٣) مطالبة الأردنيين أنفسهم بأولويتهم بالنسبة إلى الأرض .

(٤) صعوبة إيجاد رأس المال .

(٥) النزاع بين إسرائيل والأردن على نهر اليرموك .

وقد بين هـ.ا. سميث فى مقاله Waters of the Jordan فى مجلة «الشئون الدولية International Affairs» عدد أكتوبر سنة ١٩٤٩ أن نهر الأردن بمثابة خط الهدنة أو الحدود بين إسرائيل وسوريا ، ابتداء من الحدود اللبنانية

حتى شمال بحيرة طبرية ، ثم هى أيضاً الفاصلة بين إسرائيل والأردن لمسافة ١٥ ميلا ابتداء من طبرية حتى بيسان وبعد ذلك يشرف العرب على ضفتى النهر . ويقول البروفسور سميث فى مقالته إن حل مشكلة المياه لا يمكن أن يكون على حد قوله الا by agreement or by force أى بالاتفاق أو بالقوة

(٣) فى لبنان :

تردد أيضاً فى مؤتمر لوزان أن فى استطاعة لبنان أن تأوى ١٠٠ ألف فلسطينى ، ولكن يبدو أن الحكومة اللبنانية لم تبد قط مثل هذا العرض رسمياً ، ففى لبنان اليوم مليون و ١٢٧ ألف نسمة ، والأرض تزرع زراعة كثيفة ، والأرض التى يمكن استصلاحها ضئيلة نسبياً . وقدر فى سنة ١٩٤٤ أن سكان الريف اللبنانى يبلغون ٧٥٠ ألف نسمة تعولهم أرض مساحتها مليون و ٣٠٠ ألف أكر أى بمتوسط ١٫٥ أكر للفرد . وهناك ندرة فعلية فى الأرض مما يدعو اللبنانيين إلى الهجرة إلى المدن ومنها إلى الخارج . ثم إن هناك مسألة جوهرية أخرى وهى أن جزءاً عظيما من الريفيين اللبنانيين يتلقون منحاً من أقاربهم المهاجرين فى الخارج .

وقد أعلنت وزارة الأشغال اللبنانية مشاريع ترمى إلى زيادة مساحة الأراضى وذلك فى إبريل سنة ١٩٤٩ . والهدف الرئيسى من هذه المشاريع استخدام مياه نهر ليطانى ونهر البريد وبحيرة يامونا . وحتى إذا نفذت هذه المشاريع وزادت كمية الأراضى بمقدار ٧٤٥ ألف أكر وشملت المياه مساحة ١٠٠ ألف أكر ، فالمعتقد أن الاقتصاد الزراعى اللبنانى عاجز عن امتصاص اللاجئين .

والرأى السائد أن تنمية موارد لبنان وإمكانياته يجب أن تتمشى مع

مشاريع جارته سوريا . ويبدو أن المشاريع الاقتصادية التى يكون محورها المدن هى المشاريع المثلى لتوظيف سكان يافا وحيفا وعكا من بين اللاجئين ، فبيروت التى يقيم فيها ٢٢٪ من مجموع سكان لبنان مركز مزدهر للتجارة الخارجية والأعمال البحرية . وطرابلس قد ازدهرت من جراء وصول الأنبوبة الثانية لبترول العراق التابع لشركة .I. P. C (البترول العراقية) وفى سوريا مدن يسكنها ٣٠٪ من مجموع السكان . ومن المنتظر إذا ما أصلحت المواصلات ونشطت صناعات الجلود والتطعيم بالفضة والأسمنت وحفظ الفواكه أن يتمكن لبنان من قبول اللاجئين .

العقبات :

(١) قبول اللاجئين فى لبنان قد يفسد التوازن الدقيق بين المسلمين والمسيحيين .

(٢) أن معدل التوالد فى لبنان نفسه مرتفع وموارده محدودة بدليل أن تيار الهجرة منه ما زال مستمراً .

(٤) فى سوريا :

من المؤكد أن تحسين المواصلات فى سوريا هو مفتاح تنمية مواردها وازدهارها الاقتصادى . ومشاريع المواصلات فى سوريا تتطلب رؤوس أموال هائلة . وتحسين المواصلات فى سوريا سوف يجعل من منطقة عرضها ٢٠٠ ميل على الأقل من اللاذقية حتى حقول بترول العراق ، مركزاً عظيما وهاماً فى تجارة المرور إذ أن هذه المواصلات سوف تخدم سوريا المشرفة على العراق وتركيامعا .

وفى منطقة الجزيرة يمكن إيواء ١٢٠ ألف لاجىء تعولهم أرض مساحتها ٣ مليون و٤٧١ ألف أ كر يمكن استصلاحها بالرى كذلك ويمكن إيواء ٦٠ ألف لاجىء فى منطقة وادى خابور ؛ وأخيراً يمكن زراعة ربع مليون أكر تأوى ١٥٠ ألف لاجئا فى المنطقة بين سكين والرقادين .

العقبات:

(١) أن كميات المطر غير مستقرة .

(٢) أن أجزاء كثيرة جداً من تلك المساحات بعيدة عن مقر الحكومة المركزية مما يجعل حماية مستغليها من رجال القبائل صعبا ، علاوة على صعوبة سياسة مشايخ هذه القبائل الذين يقدسون حرية التنقل من منطقة إلى منطقة ، والذين قد يعتدون على المستغلين الجدد لهذه الأراضى .

(٣) النقص فى الأسمدة ورؤوس الأموال للحصول على الآلات الزراعية وتقديم الخدمات الطبية والتعليمية والنقل .

(٥) فى العراق:

العراق بلد دجلة والفرات عميمة الخيرات ؛ ولا ينقصها سوى السكان والمهارة الفنية ورأس المال . فاذا توافرت الموارد البشرية والفنية والمالية ، كانت البلد المثلى لإيواء عدد من اللاجئين ، بل لاستيطانهم جميعا .

وقد قدر الخبير J. J. Haig أنه إذا أمكن التحكم فى مياه دجلة والفرات فسوف يستطاع تنظيم الافادة من الفيضانات عن طريق الخزانات بالاضافة إلى التوسع فى المساحات الزراعية ، وتحسين الملاحة وتأمينها على الرافدين

وتوليد القوى الكهربائية. وقد قدر Haig فى تقريره أن مشاريع الرافدين تحتاج إلى ٩٣ مليون جنيه على أساس عدد سكان العراق الحالى وفى المستقبل. فالأولوية قد أعطيت للسيطرة على الفيضانات ثم لغسل الأراضى التى ملحت وتخزين مياه كافية للمساحات الحالية ثم أخيراً التوسع فى المساحة المزروعة.

ويبدو لى أنه إذا كان إيواء الفلسطينيين فى العراق موضع بحث، فإنه يجب مراعاة إسكانهم فى أماكن وأقاليم تلائم الظروف الايكولوجية التى كانوا يعيشون فيها فى بلادهم. ولذلك فأحسن المناطق لهم هى أقاليم شمال العراق وعدا ذلك فهناك أراضى قليلة تلائم اللاجئين. فهناك شرقى الفرات مساحة قدرها ١٣٠ ألف أكر. كما أن منطقة قناة نهر وان بين نهر ديالا وكوت مساحتها ١٫٣ مليون أكر يمكن أن يسلخ منها ٤٠٠ ألف أكر للزراعة بعد إقامة خزان على نهر ديالا. وهذا الخزان يكلف ٢٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى ويستغرق ٣ سنوات. ثم أن خزان «جبل طارق» أى خزان نهر ديالا سوف يولد ١٦ ألف كيلووات. وهناك منطقة مساحتها ٣٠٠ ألف أكر بين بغداد وسر من رأى.

فأحسن المناطق لإيواء اللاجئين تكون عند اتصال نهر الزاب الأصغر وأدهيم بدجلة. ومشروع استصلاح هذه المنطقة يكلف ٨½ مليون جنيه. منها ٣ مليون و ألف جنيه لسد دوكان.

العقبات والصعاب:

(١) الرفض المنتظر من المسلمين الشيعيين لاقتراح إيواء المسلمين السنيين (معظم أهل فلسطين).

(٢) إنتشار الملاريا والتيفود فى منطقة الزاب الأصغر والأدهيم.

(٣) التهديد الدائم من جانب الجراد فى المناطق الشمالية .

(٤) تحرج مركز الزعماء العراقيين إذا قبلوا الإيواء واستوطن الفلسطينيون فى العراق إذ معنى ذلك قبول الأمر الواقع مما يثير الغضب الشعبى ويفقدهم مراكزهم .

(٥) شح رؤوس الأموال الوطنية .

الاستقراء العلمى من مشكلة اللاجئين

. . . . إذن لقد سلطت قضية اللاجئين الفلسطينيين الأضواء بغتة على المشاريع الاقتصادية فى بلدان الشرق . ومعظم هذه المشروعات ـ كما أوضحت ـ مشروعات زراعية تتفق جميعها من حيث : ـــ

(١) زيادة المساحة المزروعة .

(٢) زيادة التمكن من السيطرة على المياه .

(٣) نقص الأسمدة .

(٤) نقص رؤوس الأموال الوطنية أو إحجام رؤوس الأموال هذه عن اقتحام المشروعات الجديدة رغم توافر الشروط الجدية لاستثمار مجز ومربح .

(٥) الأهمية القصوى لمواجهة الزيادة المطردة فى السكان والضغط المتناهى على المساحات الحالية من الأراضى الزراعية . فكيف يكون الأمر إذا كان لابد من إيواء اللاجئين وهم أيضاً مثل بقية العرب عناصر خصبة جنسيا ؟

وكل هذا من مشروعات زراعيـــة وإيواء لاجئين يتطلب مالا . ومن

الأشياء التى تسترعى النظر أن كلا من مشروع كلاب (وقد تجنبت تناوله فى بحثى وهو لا يخرج عن أنه صورة مصغرة ، موجزة للدراسات التى قام بها خبراء بريطانيون فى مختلف بلدان الشرق الأوسط لتنمية طاقتها الزراعية فحسب) والنقطة الرابعة قد بزغا فى أوقات متقاربة جداً . ولا يمكن أن يفوت المتمعن فى مشكلات الشرق العربى والحركات المسرحية التى تجرى فيه ، أن يعقد مقارنة بسيطة يخرج منها بأن العلاقة بين الزحف المالى وحوادث فلسطين سوف تتمخض بل وتكشف النقاب — وقد كشف فعلا — عن الخطوات المقبلة للأساليب الاستعمارية فى هذه البقعة من العالم .

فتصدير رؤوس الأموال من الولايات المتحدة ، وهى البلد الوحيد فى العالم الذى يتصرف فى مبالغ خيالية خارج حدوده — ضرورة ملحة قضت بها حالة التشبع الخطيرة التى وصل إليها النظام الرأسمالى فى الولايات المتحدة . وهذه الأموال الأمريكية لها هدف مزدوج وهو تأمين الحالة الاجتماعية لهذه الشعوب كى تفسد على دعاة الشيوعية خطتهم ، ثم التغلغل المنظم فى الحياة الاقتصادية للشعوب العربية ، حتى تصل رؤوس الأموال الأجنبية إلى السيطرة على الصناعات الاستراتيجية ، المحورية الرئيسية والحيوية وكل ما يمكن الحصول عليه من المواد الخام الخيالية التى تزخر بها الأراضى فى هذه المنطقة وبعد ذلك يكون من السهل التحكم فى الموارد البشرية الهائلة لهذه البلاد — وهى أثمن رؤوس الأموال وأغلى الخامات على وجه الاطلاق — والدفع بها دفعا إلى أتون حرب ضروس محتملة ولكن غير متوقعة ليدافعوا عن ثروات لا يملكونها ويدفعوا ثمنا لسيطرة الأجنبى على بلادهم ماليا واقتصاديا .

هذا واستقرار اللاجئين فى البلدان العربية المجاورة معناه قبول الأمر الواقع فى فلسطين ، وقبول الأمر الواقع معناه . إخلاء مكان العرب ، ليحل

محلهم المهاجرون اليهود الجدد . ومن هنا يتكشف لنا أن السياسة الدولية المناصرة للصهيونية تريد زيادة التمكين لها بفلسطين عن طريق التوسع فى الهجرة . علاوة على أن قبول الأمر الواقع معناه ضم الجزء العربى من فلسطين إلى الأردن وبالتالى إلى الرقعة البريطانية فى الشرق الأوسط ، فكأن بريطانيا لم تخرج من فلسطين . وقبول الأمر الواقع معناه قطع الطريق البرى بين مصر والبلاد العربية الصديقة فى الشمال مما يسهل وقوعها فريسة للألاعيب الاستعمارية ونحن مكتوفو الأيدى .

ثم تبقى إسرائيل ويعيش فيها مجتمع يسبق مجتمعاتنا العربية بقرون . فالحرية فيه مستفيضة إلى أبعد الحدود ، والبحث العلمى يجرى على قدم وساق ، والحياة الفكرية والصناعية فى تطور دائم . وهنا وجه الخطورة إذا بقيت أحوالنا على ماهى عليه من الجمود والتعلق بالماضى والشرقيات ؛ الخطورة من مجتمع صناعى تطورى يعيش فى بلد قام على تخوم بلادنا ؛ له طموح وطمع ، يقبل أن يكون بمثابة مخلب القط إذا اقتضى الأمر واقتضت المصلحة .

ولذلك يجب أن تنفق على فلاحينا وعمالنا وفقهائنا وشبابنا وفتياتنا وعلى التعليم والصناعة ما ننفقه على الاستعدادات الحربية لأن خطر إسرائيل مزدوج فهو اجتماعى من ناحية ومن ناحية أخرى حربى . وهنا أستطيع أن أجزم جزما لاتردد فيه أنها ستكون أداة الضغط على البلدان العربية كلما احتاج الأمر إلى شغل أذهان الأمم العربية ، عن ذلك الذى سينزف دمها كل يوم ، ويترك فتات المائدة حتى لا يعدم استعبادها .

بريطانيا تشترى عدن ومحمياتها

بقلم

الأستاذ سامى حكيم

محرر الشئون العربية بجريدة الأهرام

فاضت أنباء النزاع بين اليمن وبريطانيا وتعددت نواحيه ، وانتهى الرأى بينهما إلى عقد مؤتمر مشترك لتسوية المسائل المختلف عليها ، وفى مقدمتها تخطيط الحدود والبحث فى هذه المشكلة سيتناول تحديد وضع عدن ومحمياتها التسع ، إذ ترى الحكومة اليمنية أن هذه أماكن يمنية لاحق لبريطانيا فى السيطرة عليها ، بينما ترى بريطانيا أن إشرافها على عدن حق مكتسب وأنها غير مستعدة للتنازل عن هذا الحق .

وقصة استيلاء بريطانيا على عدن هى مزيج من القسر والرشوة والبيع ، فقد جاء الكابتن هينس إلى تلك المدينة فى سنة ١٢٥١ هجرية . وكان إذ ذاك يعمل فى أسطول البحر الأحمر وساحل بلاد العرب الجنوبى فقابل السلطان محسن فضل الذى أحسن وفادته ومعاملته . وفى صباح يوم ١٤ رمضان سنة ١٢٥١ هجرية جنحت السفينة « دريا دولت » بالقرب من عدن ، وهو ملك السيدة الهندية « بيخم » بنت شقيقة نواب « الكرناتيك »

---

(١) كتب هذا المقال فى العام الماضى (١٩٥٠) تلبية لرجاء الجمعية ، فلصاحبه جزيل الشكر .

وكانت مملوءة بالبضائع والحجاج فى طريقها إلى جدة ، فتهافت الأعراب عليها ونهبوا حمولتها ونزل الركاب فى قوارب النجاة فغرق منهم أربعة عشر شخصا وقبض الأعراب على بقية الركاب ، وخلعوا عنهم أثوابهم وتركوهم عراة وأذاقوهم العذاب حتى أنقذهم السيد عيدروس أحد مشايخ عدن .

وفى أول سنة ١٢٥٣ هجرية جاء الكابتن هينس إلى عدن نائباً عن حكومة بومباى قصد السعى لإنشاء محطة للسفن المارة بها ؛ فقابل السلطان محسن فى يوم ٨ شوال وخاطبه فى أمر البضائع المنهوبة من السفينة المتقدم ذكرها ، فأنكر السلطان اشتراك رعيته أو قبائله فى النهب ، ولم يقبل الكابتن هذا الاعتذار لأن بضائع السفينة « دريا دولت » كانت تباع حينئذ فى أسواق عدن ، ففرض على السلطان غرامة قدرها ١٢٠٠٠ ريال أو إعادة جميع الأموال المنهوبة . ولما كان من المتعذر على السلطان محسن إعادة الأموال لوقوع بعضها بأيدى الغرباء عن رعيته ، فقد أرجع من البضائع ما قيمته ٧٨٠٨ ريالا ؛ وكتب على نفسه سندا بالباقى . أى ٤١٩٢ ريالا ؛ وتعهد بدفعه بعد سنة .

وبعد ذلك فاوض الكابتن هينس السلطان محسن بشأن المحطة المطلوب إيجادها فى عدن فرضى السلطان أن يدخل فى معاهدة مع البريطانيين . وأن تكون لهم هذه المحطة بشرط أن يبقى نفوذه على رعيته . ولكن هذا الشرط رفضه الممثل البريطانى فانقطعت المباحثات بينهما . وعاد فى سنة ١٢٥٤ إلى عدن مرة أخرى بعد ما منحته حكومته التفويض التام فى الاستيلاء على المدينة . فخاطب السلطان بتسليمها مقابل ٨٠٠٠ ريال فى السنة . فاستهزأ بهذا الطلب وقال أحمد بن السلطان محسن للكابتن هينس « إن كلمتى هى العليا فإذا جئت إلى باب عدن لمقابلة السلطان فتحنا لك الباب وقطعنا رأسك بالسيف وهكذا عادة البدو . ثم منعوا إعادة السفينة « كوت » وضربوه بالبنادق فأصابوا رجلين من رجاله وحاصر الكابتن المدينة .

وفى يوم ٢٥ شوال سنة ١٢٥٤ تناوشت السفينة كوت وقلعة صيرة بالمدافع واستشهد من أصحاب السلطان ٣٠ رجلا . وفى أوائل ذى القعدة رحلت إلى عدن قوة مؤلفة من السفن الحربية « ما هى وفوليج وكروزر » ومعها نحو ٣٠ مدفعاً و ٣٠٠ مقاتل من البريطانيين و ٤٠٠ مقاتل من الهنود وضربوا عدن وخسر العرب نحو ٢٠٠ قتيل بينما لم تزد خسارة الانجليز على ١٥ رجلا وانسحب السلطان وعائلته إلى لحج ، وهكذا سقطت عدن فى أيدى الإنجليز وهى أول بلد فتح فى عهد الملكة فيكتوريا .

ولم يقف أمر الإنجليز عند هذا الحد بل حاولوا بعد ذلك شراء أراضى الشيخ عثمان الكائنة بين الحسوة والعماد لنقل السكان من عدن إلى هذه الأماكن الجديدة قصد تخفيف ضغط السكان على المدينة المحتلة ، وفى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ وقع سلطان العبادل صك البيع وبذلك أصبحت القناة الكائنة بين عدن والشيخ عثمان ومعامل الملح ملكا لبريطانيا .

ووجدت بريطانيا أن أحسن وسيلة للاستيلاء على جميع الأماكن المجاورة لعدن هى التذرع بتوسيع الميناء وصيانته فكتبت حكومة الهند التى أصبحت مسؤولة عن هذه المنطقة نيابة عن الحكومة البريطانية الكتاب التالى إلى السلطان فضل بن على وهو « ان الضرورة داعية الآن أن نفاوض قدوة الأمراء الكرام وعمدة النجباء الفخام محبنا وصديقنا الجناب العالى السلطان فضل بن على وعمه الوزير النافذ الكلمة محمد محسن بأن الضرورة كلفتنا أن نشغل بالكم بطلب هذه الشقة الصغيرة الضرورية لصيانة الميناء فيلزم أن يمتد خط الحدود من الحسوة إلى العماد ولولا أن ذلك ضرورى جداً لصلاحية عدن لما أزعجنا أصدقاء مثلكم بهذا الطلب » .

ودارت المفاوضات بين الطرفين وانتهت بإعطاء ذوى الشأن معاشا شهريا قدره

٥٠٠ ريال وهكذا آلت ملكية الشيخ عثمان كلها لبريطانيا بدون أى عناء .

وفى سنة ١٨٦٣ بدأت المخابرات بين الحكومة البريطانية وقبيلة العقارب لشراء شبه جزيرة جبل احسان أو كما يطلق عليها إسم عدن الصغرى ، فأبدى شيخ القبيلة رغبته فى الاحتفاظ بهذا المكان فعقد اتفاقية مع الحكومة تعهد بموجبها بعدم بيع أو رهن أواحتلال أى مكان إلا للبريطانيين . وعلى أثر ذلك منحته الحكومة البريطانية ٣٠٠٠ ريال ومعاشا شهريا قدره ٣٠ ريالا . ولكن هذا التعهد لم يحقق أطماع بريطانيا فسعت للحصول على شبه الجزيرة كلها بدون أى قيد ولا شرط وبعد مخابرات طويلة تم شراء الجزيرة فى ٢ ابريل سنة ١٨٦٩ بمبلغ ٣٠ ألف ريال ورفع معاش شيخ القبيلة إلى ٤٠ ريالا فى الشهر .

تلك هى الطريقة التى اتبعتها بريطانيا حتى استولت على المحميات التسع والتى تجاوزت هذا العدد حتى وصلت إلى نحو ٢٠ محمية . وبمراجعة جميع نصوص الاتفاقيات التى عقدت بين بريطانيا والمسؤولين فيها نجد أن السلطان أو الشيخ قبل الحماية وتعهد بالخضوع والطاعة لبريطانيا وحماية الطرقات مقابل مبلغ من المال قد لا يصل إلى ١٥٠ روبية أى نحو ١٢ جنيها مصريا فى السنة أو بعبارة أوضح ١٠٠ قرش كمرتب شهرى ، وليس من المعقول أو المقبول أن يكون ذلك عن رغبة أو ارتياح ، بل ليس ببعيد أن يكون المتعاقد قد وضع توقيعه على المعاهدة دون أن يفهم محتوياتها إما لأنه لايعرف القراءة أو الكتابة كما هو حال الغالبية منهم أو لأنها مكتوبة باللغة الانكليزية .

وهل يمكن أن يقال بعد ذلك إن بريطانيا صاحبة حق فى عدن ومحمياتها ؟

المواد الأولية اللازمة للصناعات
فى الدول العربية

بقلم

لويس لبيب بطرس

بكالوريوس فى العلوم التجارية
كلية التجارة (جامعة فؤاد الأول)
وعضو جمعية شئون الشرق الأوسط

إن قيام الصناعة فى الشرق العربى أمر مهم للغاية وذلك لعدة أسباب منها أن الطبقة العاملة فى الشرق العربى وأغلب أفرادها يعملون فى الزراعة فى حالة فقر شديد ونسبة الوفيات بينهم مرتفعة . ويرجع انخفاض أجورهم إلى زيادة عرضهم عن الطلب عليهم . ومما سيجعل الحالة تزداد سوءا بالنسبة لهم تزايد السكان بالشرق العربى وكون أصحاب الأراضى آخذين فى إحلال الآلات محل العمال ولذلك سيجد كثير من العمال أنفسهم بلا عمل . وفى ازدياد عدد المتعطلين وانهيار مستوى معيشتهم خطر محدق يهدد الدول ، لذلك أرى أنه لابد من خلق عمل لامتصاص هذا العدد المتزايد من العمال ولا يتأتى ذلك إلا بتصنيع البلاد العربية.

وبالإضافة إلى السبب السابق نجد أن البلاد العربية تعتمد إلى حد كبير على استيراد ما تحتاج إليه من المصنوعات ولكن الاستيراد لم يعد سهلا كما كان سابقا نظرا لصعوبة تحويل العملات كما أن هذه البلاد عانت الكثير فى سد حاجات أبنائها من المصنوعات أثناء الحرب . . . . لذلك كان لابد أن تقوم

الصناعة فى الشرق العربى . ولما كان قيام أية صناعة يستلزم توافر المواد الأولية من مواد خام وقوة محركة لذلك قمت بهذا البحث وهو « المواد الأولية للصناعات بالشرق العربى »

وسأتكلم عن المواد الأولية بكل قطر من أقطار الشرق العربى ، وعن الصناعات القائمة والتى يمكن قيامها به على هذه المواد .

مصر

تعتمد اقتصاديات مصر إلى حد كبير على الزراعة فتربتها خصبة بفضل الغرين الذى يجلبه النيل سنويا غير أن الأراضى فى مصر قليلة بالنسبة للمساحة الكلية للقطر المصرى وهى عبارة عن شريط ضيق يحف بالنيل حتى القاهرة وبعدها يتسع ويبقى إقليم الدلتا حيث يتفرع النيل إلى فرعين يصب أحدهما عند رشيد والآخر عند دمياط . أما بقية أجزاء القطر المصرى فعبارة عن صحارى وهى شبة جزيرة سينا وصحراء العرب والصحراء اللوبية ، ويمكن استغلال الصحارى بزراعة بعض الأعشاب الطبية التى تقوم عليها صناعة الأدوية أو بإقامة الغابات فيها ، كما أن هناك مشروعات لاستصلاحها وإعدادها للزراعة وتوفير مياه الرى لها والاستفادة استفادة كلية من مياه النيل بإقامة الخزانات وببعض المشاريع كمشروع منخفض القطارة .

أما المحاصيل المصرية النباتية التى تعتبر مواد أولية للصناعة فهى :

١ — محاصيل الألياف .

(١) القطن : يعتبر المحصول الرئيسى فى مصر وتعتمد عليه مصر فى

توازن ميزانها التجارى ، ولما كان محصولها ليس وفيراً إلى حد التأثير فى ثمن القطن العالى فقد ظلت أسعار القطن المصرى تحت رحمة ظروف خارجة عن إرادة مصر ، فاذا انخفض ثمنه أثر ذلك تأثيراً سيئا فى اقتصاديات البلاد . ولذلك يجب العمل على استغلال معظم القطن المصرى بصنعه منسوجات حتى تكفى ما تحتاج إليه من منسوجات قطنية وتصدر الفائض من المنسوجات — والقطن — إلى الخارج بدلا من اعتمادنا على الخارج فى شراء مايلزمنا من المنسوجات القطنية .

ويمتاز القطن المصرى بنعومته وطول تيلته وشهرته العالمية بجودته وأشهر أنواعه الحالية : الكرنك والأشمونى والمنوفى وجيزه (٣٠) والزاجوراه .

وقد قامت مصانع كثيرة لحلجه فى جهات كثيرة بالقطر المصرى كما توجد عدة شركات لغزل ونسج القطن بالمحلة الكبرى وكفر الدوار والإسكندرية . وأشهر هذه الشركات شركة بنك مصر وشركة صباغى البيضا وشركة سباهى. غير أنه مايزال المجال واسعاً لإنشاء شركات أخرى ، كما أن السوق المحلية تستطيع استيعاب كمية من المنسوجات القطنية أكثر من المنتجة حاليا .

(ب) التيل : ويزرع حول حقول القطن ويمكن أن تقوم عليه صناعة المنسوجات التيلية .

(ج) الكتان : وتقوم بعض الهيئات الزراعية والصناعية كشركة الغزل والنسج بتشجيع زراعته .

(د) الحرير : وتنمو أشجار التوت فى أجزاء متفرقة من القطر المصرى وقد أخذت وزارة الزراعة تعمل على العناية بتربية دود القز وإرشاد

الفلاحين إلى أحدث طرق تربيته . ويوجد مصنع فى دمياط لنسيج الحرير . ويقدر إنتاجه بنحو ثلث مليون متر مربع من الحرير كما توجد مصانع صغيرة لنسجه ، متفرقة فى أنحاء القطر المصرى .

٢ — محاصيل سكرية :

قصب السكر : ويزرع فى الغالب فى الوجه القبلى . والأنواع التى تزرع فى مصر هى : —

(ا) البلدى وهو يستخدم فى الاستعمال الفردى ويزرع فى الوجه البحرى .

(ب) جاوه ١٠٥ : وهو يقاوم الأمراض الفطرية ، وتكثر زراعته فى مديريات أسيوط وقنا وأسوان . ويصنع منه السكر وتقوم بصناعته فى مصر شركة واحدة شبه احتكارية ومصانعها توجد فى كوم أمبو وأرمنت والشيخ فضل وأبى قرقاص . أما مصنع تكرير السكر وهو تابع لهذه الشركة أيضا فيوجد بالحوامدية . والسكر المنتج لا يكاد يكفى حاجات السكان المتزايدة وبهذه المناسبة أستطيع أن أقول إنه قد يمكن زراعة البنجر فى بعض أجزاء الدلتا ، ويمكن أن تقوم عليه صناعة سكر البنجر إذا أحسنا اختيار أنواع البنجر وأقلمناها بحيث تناسب الجو المصرى ، ولكن يمنع تنفيذ هذه الفكرة المنافع الذاتية التى تسيطر على كثير من الأحوال السياسية والاقتصادية .

كما أن السكر يعتبر مادة أولية لصناعات أخرى كصناعة الحلوى والحلاوة الطحينية ويقدر إنتاج مصر من السكر من ٢٠٠٫٠٠٠ر٢٠

طن سنويا ويقوم على قصب السكر صناعات مهمة أخرى كصناعة الكحول وصناعة العسل الأسود .

٣ — محاصيل الزيوت :

(ا) السمسم : ويزرع فى جهات متفرقة بالقطر المصرى ولكن النوع الذى يزرع قليل المواد الدهنية ويستخرج منه زيت السيرج كما يدخل فى صناعة الحلاوة الطحينية .

(ب) الفول السودانى : ويستخرج منه نوع من الزيت صالح للأكل كما يدخل فى صناعة الصابون ، وبقايا الفول يصنع منها علف للمواشى .

(ج) الكتان ، ويستخرج من بذوره نوع من الزيت يستخدم فى عمل البويات .

(د) القطن : ويستخرج من بذوره نوع من الزيت يستخدم فى الطعام وفى صناعة الصابون ويعتبر القطن أهم مصدر لصناعة الزيت بالقطر المصرى

(هـ) الزيتون : وكمية أشجاره ليست كبيرة لدرجة أن تقوم عليه صناعات استخراج زيت الزيتون ، لأن كمية ثماره الناتجة تستخدم غذاء ، ولكن يمكن فى المستقبل إنشاء صناعة استخراج الزيت من الزيتون بإكثار زراعته واختيار الأنواع الجيدة منه .

وتقدر كمية الزيوت التى تنتج فى مصر ٥٥ ألف طنا يستخدم منها ٢٥٠٠٠ طن للأكل والباقى للصابون ، ويوجد ٤٥ مصبنة فى القاهرة والاسكندرية وكفر الزيات ، أما الأنواع المنتجة من الصابون فتعتبر من الأنواع الجيدة وتماثل أنواع الصابون المستوردة من الخارج ، إن لم تكن أحسن منها .

٤ — محاصيل النشاء :

(ا) القمح : ويزرع بكثرة فى القطر المصرى ويستخدم كغذاء للسكان وتقوم عليه صناعة طحن الغلال وصناعة المكرونة ويوجد ١٥ مصنعا لصنعها

فى القاهرة والاسكندرية، ومنتجاتهامن المكرونة تعد من الأنواع الجيدة كما تقوم عليه صناعة النشاء .

(ب) الأرز : ويزرع فى الجهات التى تكثر فيها المياه ، وأشهر الجهات بزراعته فى القطر المصرى هى الفيوم ، وهو إما صيفى وأشهر أنواعه اليابانى ويمتاز بجودة محصوله ، أو نيلى وأهم أنواعه الفيومى . ويصنع من قش الأرز الورق ومن حبوبه النشاء .

(ج) الذرة : وتزرع بكثرة وهى عدة أنواع منها النجرو ويستخدم فى صناعة الحلوى ، والذرة الرفيعة ، والذرة الشامية ويستخرج منها النشاء .

٥ — محاصيل الأصباغ :

الحناء : وتزرع فى الغالب فى الشرقية .

ومن المحاصيل التى تقوم عليها الصناعة الشعير ويزرع منه أكثر من ربع مليون فدان ، وتصنع الجعة من أجود أنواعه .

٦ — الخضر :

وقد زادت المساحة المزروعة خضراً فى القطر المصرى الآن عنهافى السنوات السابقة وتعددت أنواع وأصناف الخضر المزروعة ، وقد قامت بالفعل مصانع لحفظ الخضر بالعلب وأشهرها مصانع قها . والخضر التى تزرع بالقطر المصرى هى الفاصوليا واللوبيا والبسلة والجزر والكرنب والقلقاس والباذنجان البلدى والطليانى والخرشوف والطماطم وهذه الأخيرة يمكن اعتبارها ضمن محاصيل النشاء ، لأنه يمكن استخراج هذه المادة منها .

ويجب على الحكومة اختيار الأنواع التى تصلح للصناعة وإكثارها وإرشاد الفلاحين إلى الطرق الفنية فى زراعتها .

٨ — الفواكه :

ويزرع ما يقرب من ١٠٠ ألف فدان فواكه وأشهرها الخوخ والمشمش والتفاح والموز والبلح والرمان والتين والعنب ، وقد قامت على هذه الفواكه صناعة المربات والشربات والفواكه المجففة وصناعة الخمور من العنب ، ومن أشهر الشركات جناكليس التى لها مزرعة مثالية من الكروم .

٨ — الأشجار الخشبية :

وهذه الأشجار يقتصر استعمالها حالياً على صناعة الآلات الزراعية ولاتصلح لعمل الأثاث ، وأشهر أنواعها التوت والجميز والصفصاف والكافور والكازورينا والأثل واللبخ والجوز . وتعمل الحكومة الآن على زراعة أنواع من الأشجار ذات الأخشاب الثمينة التى تصلح لصناعة الأثاث كالمهوجانى والصنوبر ، كما قامت بإنشاء مزرعة لهذا السبب بالجبل الأصفر بالقرب من القاهرة .

الحيوانات :

ومنها الماعز والأغنام والأبقار والجاموس والإبل غير أن أنواعها ليست بالجيدة وتعمل الحكومة على إدخال التحسينات اللازمة ، كما أن بعض المزارع الكبرى تتجه هذا الاتجاه أيضاً باستيراد الأنواع الجيدة من الخارج والعمل على تناسلها بالقطر المصرى ، أما المواد الأولية التى تنتجها هذه الحيوانات فهى :

١ — الصوف : وقد قامت عليه صناعة نسج الصوف منذ عام ١٩٣٩ حينما أسس أول مصنع له بالمحلة الكبرى ، ولكن الصوف المصرى خشن وقصير .

٢ — اللحوم : وتقوم عليها صناعة تجفيف اللحوم ، وبالقطر المصرى ٣٦ مصنعا لتجفيف اللحوم منها ١١ مصنعا للمرتدلة وتنتج هذه المصانع ٥٥٠٠

طن من اللحم يدخل فيها لحم الخنزير و٨٠٠ طن بسطرمة .

٣ — الجلود : وتقوم عليها صناعة دبغ الجلود ، غير أن طرق الدبغ لا تزال أولية ، ولو حسنت طرق الدبغ فى مصر فانها ستكفى نفسها . وتقوم على الجلود المدبوغة صناعة السروج والحقائب والأحذية ، واشهر بلاد القطر المصرى بصناعة الأحذية دمياط .

٤ — منتجات الألبان : وهى السمن والجبن ، ويوجد مجال كبير لهذه الصناعة بمصر ، فإن الجو وجميع الظروف الأخرى تناسبها فإنه لو أحسن اختيار أنواع الأبقار والأغنام ، فإن مصر تصبح من الدول المهمة لانتاج هذه المواد .

الأسماك :

وهى إما نيلية تصاد من النيل والمصارف ، أو أسماك بحرية تصاد من البحر المتوسط والبحر الأحمر والبحيرات التى فى شمال الدلتا وبحيرة قارون . وتقدر كمية الأسماك التى تصاد سنوياً ٤٥ ألف طن ، وقد قامت صناعة تقليب السمك فى الاسكندرية ، كما قامت فى مصر صناعة السمك المملح .

مصادر القوى والمعادن :

(١) البترول : ويوجد قرب البحر الأحمر عند اتصاله بخليج السويس وأشهر مناطقه جمسة والغردقة ورأس غارب وسدر وعسل ، وبشبه جزيرة سينا عند أبى دربه التى تبعد عن الطور بنحو ٣٠ كيلو متراً شمالا . ويكرر البترول فى السويس ويستخرج منه عدة مواد أهمها البنزين ويستخدم لادارة السيارات والطائرات ، والكيروسين ويستعمل فى الوقود والانارة ، والمازوت ويستخدم فى إدارة الآلات ، والبرافين

ويستخدم فى المواد الكيماوية ، والأسفلت . . . والبترول المستخرج فى مصر يكفى نصف حاجتها فقط ، ولكنها تستطيع استيراد ما تحتاج إليه من الدول العربية المنتجة .

(ب) قوة المياه : يوجد مشروع لتوليد الكهرباء عند خزان أسوان وقد فكر فى استغلالها منذ عام ١٩٢٨ . وبالرغم من إرساء الحجر الأساسى سنة ١٩٤٨ إلا أنه لم يبدأ تنفيذ المشروع حتى الآن . ويمكن توليد ١٦٤٥ كيلووات فى السنة من المحطة وهناك مشاريع لانشاء محطات مساعدة فى كل من أسيوط ونجع حمادى وإسنا وهذا يجعل من الممكن وصول الكهرباء لا إلى القاهرة فقط بل وإلى الدلتا أيضاً ، وبذلك يمكن الحصول على قوة محركة ورخيصة فى نفس الوقت . ويتوقف على مشروع خزان أسوان إنشاء مصنع للسماد يستطيع إنتاج ٣٢ ألف طن من نترات الكلسيوم ، ويلاحظ أن مصر فى أمس الحاجة إلى السماد لأنها تزرع ثلاثة محاصيل فى العام مما يضعف التربة ويجعلها فى حاجة إلى الأسمدة . وتستورد مصر الأسمدة الآن من الخارج . وبمناسبة الكلام عن الأسمدة فإنه قد قام مصنع كبير لصناعة الأسمدة قرب السويس وسيبدأ إنتاجه قريباً ، وأخشى أن تتدخل المصالح الشخصية لتعطيل توليد الكهرباء عند أسوان لئلا يقوم عليها مصنع للسماد ينافس هذا المصنع .

(ج) الحديد : يقال بوجود مناجم غنية بالقرب من أسوان ، وإذا أمكن استغلالها فإنه يمكن قيام الصناعات الثقيلة . وتستعمل الآن أكاسيد الحديد الموجودة ذات الألوان الجميلة فى إنتاج الألوان .

(د) الفوسفات : يوجد فى المنطقة الممتدة بين سفاجة والقصير على مقربة من

البحر الأحمر ، والفوسفات الموجود به ٥٠٪ فوسفات كلسيوم وبمعالجته بحامض الكبريتيك يتحول إلى سوبر فوسفات ، وهو نوع من السماد وقد أنشىء لهذا الغرض مصنع عند سفاجة وآخر فى كفر الزيات .

(هـ) المنجنيز : ويستخدم فى صناعة الصلب ، وفى إزالة اللون الأخضر فى صناعة الزجاج وجعله شفافا ، ويوجد فى شبه جزيرة سيناء فى مناطق واسعة ، وتبلغ درجة نقاوته ٢٥٪ . .

(و) الذهب : وأشهر مناجمه فى السكرى والفواصر وأم الروس وتقوم عليه صناعة المصوغات والأدوات الذهبية .

(ز) الحجارة : والانواع الموجودة منها هى حجارة البناء والحجارة الكلسية التى تستخدم فى صنع الاسمنت وهناك مصنع لصناعة الاسمنت قرب طرة .

. . . والرمال وتستخدم فى صناعة الزجاج وقد أنشىء مصنع لصنع الزجاج فى شبرا على أحدث طراز .

٤ ــــ الملح :

توجد له ملاحات بالقطر المصرى وأشهرها ملاحات بورسعيد ورشيد ودمياط . والملح المستخرج يحتوى على بعض الاملاح غير كلوريد الصوديوم مثل كلوريد وكبريتات المغنسيوم ، وبتكريره يستخرج كلوريد الصوديوم (الملح) النقى وتقوم باستغلال الملاحات شركة الملح والصودا .

السودان

تطالب مصر باتحاد السودان معها لاعتبارات شتى وبذلك تكون دولة واحدة (وادى النيل) ولذلك رأيت ضم السودان إلى هذا البحث .

والزراعة فى السودان نوعان ، أحدهما يتوقف على سقوط الأمطار ، وذلك فى مديريات الجنوب فى معظم الأحيان . ونوع آخر يعتمد على الرى ، وهو فى المديرية الشمالية ومنطقة جزيرة كسلا وطوكر . أما منطقة النيل الأبيض فتعتبر من مناطق البحر المتوسط والزراعة بها مزدهرة .

ويلاحظ وجود مساحة كبيرة من السودان لم تستغل بعد ، فمعظم أجزائه إما مستنقعات أو صحراء ، وقد عملت الحكومة على إحضار الخبراء الفنيين والسماح لرؤوس الأموال الأجنبية بالاستغلال فيه فإذا أدخلت وسائل الاستغلال الحديثة فإنه سيكفى نفسه من الطعام .

ومن المشاريع الأساسية لاستغلال الأراضى فى السودان إنشاء الغابات فى مناطق المستنقعات ، وبذلك يتسنى فى المستقبل قيام الصناعات التى تقوم على الأخشاب ، ومنها صنع الأثاث والورق .

محاصيل السودان الزراعية التى يمكن قيام الصناعات عليها .

القطن : يزرع فى سهول الجزيرة قطن طويل التيلة كما يزرع نوع قصير التيلة فى منجله .

النباتات الزيتية : وأهمها السمسم ، وسمسم السودان يمتاز بكثرة الزيت

الموجود به ، ويستخرج منه نوع من الزيت يسمى بالزيت السيرج الذى يستعمل فى صناعة الحلاوة الطحينية .

القول السودانى : ويزرع بكثرة فى إقليم دارفور وكردفان ، ويستخرج منه نوع من الزيت يصلح كغذاء ، والفضلات تصلح كعلف للمواشى .

الصمغ العربى : يستخرج من كردفان وفى أجزاء من وادى النيل الأزرق ويستعمل فى المواد الطبية .

القمح والشعير والذرة : ويزرع الأول والثانى بمقادير قليلة فى السودان أما الذرة فهى الغذاء الرئيسى للسكان . وتقوم عليهم صناعة طحن الغلال .

وفى المنطقة الإستوائية يزرع الدخان والبن وقصب السكر ، ولكن الكميات الناتجة قليلة ، فلو اعتنى بهذه المحاصيل لكانت أساساً لصناعات مهمة كصناعة السجائر وقصب السكر والكحول .

سوريا ولبنان

تعتبر الزراعة أهم ثروة طبيعية فى سوريا ، وذلك لاحتواء تربتها على كل العناصر التى يجب أن تحتوى عليها التربة الخصبة وإلى تنوع المناخ الذى يؤدى إلى تعدد المنتجات الزراعية . فالسواحل مناخها بحر أبيض والأماكن الجبلية أبرد من السواحل والسهول الداخلية فى حمص وحماه وحلب وأنطاكية ودمشق ، وسهول حوران قارسة البرد فى الشتاء وشديدة الحر فى الصيف .

وتتوقف الزراعة فيهما إما على الأمطار وخاصة فى لبنان الذى يعتمد

عليها اعتماداً رئيسيا . وتسقط هناك الأمطار بغزارة ولذلك قلما توجد فى لبنان أراض لا تزرع وتقوم الزراعة أيضاً على الري ، وتوجد أنهار رئيسية هى الفرات والعاصى والليطانى كما توجد غير ذلك الأنهار الصغيرة التى تنبع من جبال لبنان الغربية .

وأهم المحاصيل النباتية التى تعتبر مواد أولية للصناعة هى :

١ — محاصيل الألياف :

(ا) القطن : نجد أن زراعة القطن آخذة فى الازدياد فى سوريا ، وتبذل الجهود لتحسين أنواعه وإكثاره وقدرت الكمية التى زرعت قطنا فى سوريا سنة ١٩٤٦ بمبلغ ٤٤ ألف فدان كما بلغ المحصول ٤٫٨ ألف طن . وأنواع القطن التى تزرع هنا الأمريكى ويمتاز بطول خيوطه ونعومته ويلائم مناخ البلاد ، والبلدى والمصرى . وهو أجود من البلدى .

ويزرع القطن فى اللاذقية وحلب وحول دمشق ولذلك يمكن قيام صناعة حلج وغزل ونسج القطن فى سوريا . وقد بلغت خيوط القطن المنتجة فى سوريا ١٦٢٠ طنا سنة ١٩٤٧ .

(ب) الحرير : يعتبر الحرير من المحاصيل الرئيسية فى سوريا ولبنان . وأخذت الحكومة الآن تهتم بتربية دود القز . وبزراعة شجر التوت والعناية بها بعد الأضرار التى لحقت به من جراء زرع القمح فى بساتين التوت ، ومن جراء استخدام كثير من أشجاره وقودا للقطارات أثناء الحرب ، وبلغت الكمية المصنوعة فى سوريا ٤٦ ألف متر سنة ١٩٤٧ .

(ج) القنب : وينمو فى ضواحى دمشق وتقوم عليه صناعة الخيوط والحبال .

محاصيل الزيوت :

(ا) الزيتون : ويزرع فى سوريا فى حازم ودومان واللاذقية وأنطاكية . وبلغت المساحة المزروعة ١٩٣ ألف فدان سنة ١٩٤٦ وفى لبنان فى الشويفات والكورة بلغت المساحة المزروعة ٣٨ ألف فدان سنة ١٩٤٦ .

وأشهر أنواعه الصورى والبلدى . وبلغ المحصول فى السنة نفسها فى سوريا ولبنان ٥ر٤٥ ألف طن و ٨ ألف طن بالتالى . ويعصر ما يقرب من ٣/٤ المحصول لاستخراج زيت الزيتون الذى يستخدم فى الأكل ، وفى صناعة بعض الأنواع الفاخرة من الصابون . وبلغت كمية زيت الزيتون المنتج فى سوريا ١١٣٠٠ طن سنة ١٩٤٧ .

(ب) السمسم : ويزرع عند سواحل سوريا الشمالية . والأراضى تسق حول حمص وحماه ويستخرج منه زيت السيرج .

(جـ) الخروع : ويزرع فى مساحات صغيرة فى شمال سوريا ، ويستخرج منه نوع من الزيوت يستعمل فى الأغراض الطبية .

(د) القطن : ويستخرج من بذرته زيت يستخدم فى الأكل وفى صناعة الصابون .

ويلاحظ أن صناعة الحلاوة الطحينية والصابون تقوم على الزيوت ، وقد قامت فى سوريا عدة مصانع لصناعة الصابون على أساليب حديثة .

القمح : يعتبر أهم الغلال فى كل من سوريا ولبنان . ويختلف محصوله من سنة لأخرى حسب مقدار المطر .

وأهم أنواعه الحورانى وهو صلب الحب ، والسلمونى وهو سهل الطحن . وتقوم عليهما صناعة المكرونة . والدوشانى ويستهلك فى صناعة النشا والمواد النشوية ، وبلغ محصول القمح فى سوريا ٥٧٧٫٩ ألف طن سنة ١٩٤٦ . ومحصول لبنان فى السنة نفسها ٥٠٫٤ ألف طن .

محاصيل الخمور :

(ا) الشعير : يلى القمح فى الأهمية ، وهو أقوى على احتمال الرياح الحارة والعطن من القمح . ويمتاز شعير سوريا ببياض لونه ولذلك يصلح لتقطير الويسكى كما يدخل فى صناعة البيرة .

(ب) العنب : وينمو فى المناطق التى يبلغ ارتفاعها عن سطح البحر ١٥٠٠ متر تقريبا . ويزرع فى لبنان حول زحله وبحمدون وفى سوريا قرب حلب ودمشق ، وتقوم عليه صناعة الخمور بتقطيره وصناعة تجفيف العنب .

الفواكه وما تقوم عليها من صناعة .

(ا) العنب : وقد تحدثنا عنه

(ب) الزيتون : » » »

(ج) المشمش : تعد سوريا ثالثة دول العالم فى إنتاجه ويصنع منه قمر الدين وبعض أنواع الحلوى .

وأهم مناطق إنتاج المشمش دمشق وبعلبك .

(د) الموالح : تزرع فى صور وصيدا وطرابلس وضواحى بيروت وهى من الأنواع الجيدة . ولبرتقال يافا شهرة كبيرة . وتبلغ المساحة المزروعة موالح فى سوريا ٢٨ ألف فدان . ويبلغ المحصول ٤٦٫١

ألف طن كما تبلغ المساحة المزروعة فى لبنان ٦ آلاف فدان . ويبلغ المحصول ٥ر١٢ ألف طن . وتقوم على المـوالح صناعة المربى والشربات كما يمكن استغلال الفاسد منها فى صناعة الكحول .

(هـ) التفاح : ينمو فى بساتين دمشق ، وفى لبنان . وتقوم عليه صناعة المربى .

(و) اللوز والجوز والفستق . وأشهر أماكن زراعتها شمال سوريا قرب دمشق وحول حلب وقرب بيروت ، ويستخرج منها نوع من الزيوت .

(ز) التين : ويزرع بكثرة وتبلغ المساحة المزروعة فى سوريان ألف فدان والمحصول ٣ر٢ ألف طن وفى لبنان ١٦ ألف فدان . والمحصول ٦٩ ألف طن تقوم عليه صناعة المربى وتجفيف الثمار . وأنواع من الحلوى .

الخضر :

تزرع بكثرة ومنها البصل ويمكن أن تقوم عليه صناعة تجفيف البصل والفاصوليا . .

الغابات :

تغطى الغابات بقاعا متفرقة فى الأماكن الجبلية . وتقع أهم الغابات فى لبنان والاسكندرونة وعند اللاذقية . وفى داخل سوريا حول عجلون . وأشجار غابات لبنان هى : السنديان والبلوط والصنوبر والأرز والسرو وغيرها . أما الأشجار التى تنمو فى سوريا فهى السنديان . وينمو

فى الاسكندرونة ، والصنوبر والشربين وينمو فى سوريا .

وتهتم الحكومات الآن بالغابات وأشجارها ويصنع من أخشاب الأشجار الآلات والرياش . ويحول قسم منه إلى فحم وزفت فضلا عن أن للغابات ميزة أخرى . وهى تكسب البلاد جمالا طبيعيا وهذا بالإضافة إلى اعتدال الطقس لا سيما فى جبال لبنان ورقة الهواء مما يساعد على كثرة السياح . وأرى أن ذلك يفيد الصناعة بطريق غير مباشر إذ أنه يزيد من الدخل القومى ويزيد من رأس المال عند أهالى البلاد فيمكن استخدامه فى إنشاء الصناعات أو فى شراء المصنوعات واتساع أسواقها .

الحيوانات :

وأهم الحيوانات التى تربى فى سوريا ولبنان الأغنام والماعز والبقر والجاموس والجمال والخنازير . وهى من أنواع منحطة بالنسبة لكمية اللحم ومقدار الألبان التى تدرها . والذين يقومون برعى الأغنام هم البدو وذلك فى الأماكن القريبة من البادية . والمرعى لايتوفر فى هذه الجهات إلا فى الربيع لأن شتاءها قارس والمياه قليلة . وتقدر المواشى فى كليهما كالآتى :

الأغنام ٣٢٨١ ألف ، والمواشى والأبقار ٢٥٨ ألف ، والماعز ١٧٥٧ ألف والجمال ٤٩ ألف .

وأهم إنتاج هذه الحيوانات الحليب والزبدة والسمن والجبن والصوف ويرسل أغلبه إلى الخارج ونوعه ليس بالجيد كما تقوم عليها صناعة دبغ الجلود وعمل الأحذية .

وتقوم حكومة كل من البلدين باستيراد عدد من الكباش والنعاج والثيران من الأنواع الجيدة وتوزيعها فى أماكن متعددة لتحسين نسل هذه الحيوانات. فإذا أضيف إلى ذلك تعليم الفلاحين كيفية تربيتها والاعتناء بها فسيكون فى الإمكان قيام صناعة غزل ونسج الصوف على نطاق طيب وبتحسين وزيادة منتجات الألبان.

الأسماك:

توجد أنواع كثيرة من أسماك المياه الملحة والعذبة فى سوريا ولبنان، وأنهارهما مثل الفرات والعاصى وبحيراتها مثل حمص وأنطاكية بها كثير من الاسماك. وأنسب الاماكن لصيد الاسماك هى خليج الاسكندرونة وخليجا جونيه والقديس جرجس. وإذا صيدت الاسماك بالطرق الحديثة أمكن الحصول على محاصيل كبيرة منها، وبذلك يمكن قيام صناعة تدخين الأسماك وحفظها فى العلب.

المعادن:

(ا) أحجار البناء. وتوجد بكثرة، وهناك أنواع جيدة من الاحجار الصالحة للبناء ولكن بالنسبة لصعوبة النقل فانه لا يمكن استخدام الاحجار إلا فى الأماكن التى تستخرج منها.

(ب) الاحجار الكلسية: وتوجد فى أماكن متعددة، وأغناها على مقربة من أبى كمال والشونيات. وهذه الاحجار تصلح لصنع الاسمنت، وقد قام بالفعل مصنعان للأسمنت أحدهما قرب طرابلس. والآخر قرب دمشق: وقد بلغ المصنوع من الاسمنت سنة ١٩٤٧ فى كليهما

١٥٧٦٠٠ طن ، ويدخل الاسمنت فى صناعة البلاط .

(ج) الأملاح : يستخرج الملح من ثلاث سباخ كبرى . وأكثر الملح يستخرج من سبخة جبول . وتبعد عن حلب بمسافة ٣٥ كيلو متر من جهة الشرق . وملحها من النوع الجيد . أما الثانية فهى جيرود . والثالثة تدمر . وقد بلغ الملح المستخرج فى سوريا ولبنان ٥٦٨٢ طنا سنة ١٩٤٨ .

(د) الأسفلت : ويوجد منجمان له فى سوريا أحدهما على منحدر جبل جيرمون والثانى فى اللاذقية كما توجد كميات ضئيلة من الكروم حول الاسكندرونة ومن الرصاص والذهب .

القوى المحركة :

(ا) الفحم : ويوجد بسوريا بعض الفحم الحجرى ولكنه من النوع الردىء المسمى لجنيت .

(ب) القوى المائية : الشلالات كثيرة ولذلك أنشأت عدة مصانع لتوليد القوى الكهربائية لإنارة المدن وتموين المصانع بالقوى المحركة .

وهناك مشاريع لاستغلال الكهرباء على نهر الليطانى وحتى ليعد هذا النهر المفتاح لمستقبل لبنان .

فلسطين

انقسمت فلسطين أخيراً إلى قسمين قامت فى أحدهما دولة إسرائيل . أما القسم الآخر ، وهو موضوع حديثنا فقد ترك للعرب . أما مدينة القدس فلم يبت فى أمرها نهائيا حتى الآن .

الزراعة :

أهم المحصولات الموالح ويمكن قيام صناعة المربى وأنواع الشراب . كذلك تزرع شجرة الزيتون والسمسم التى تقوم عليها صناعة استخراج الزيوت وصناعة الصابون ،

المعادن :

لا توجد مناجم للمعادن سوى فى البحر الميت الذى تتوافر به أملاح كلوريد الصوديوم والكالسيوم والسلفات وبروميد المنجنيز . ويستخدم البوتاسيوم والبروميد فى التصوير والطب وفى صناعة الايثيلين ، كما يستخدم الصوديوم فى صناعة الصابون .

شرق الاردن

يعتبر شرق الأردن بلداً زراعيا والأراضى الصالحة للزراعة هناك قليلة بالنسبة للمساحة الكلية . وهى عبارة عن الشريط الضيق الواقع بين سهل شرق الأردن والحجاز . وتعتمد الزراعة هناك على الرى والمطر .

وأهم المحاصيل الزراعية التى تعتبر مواد أولية للصناعة هناك هى :

التبغ : قامت عليه صناعة السجائر .

السمسم والزيتون : قامت عليهما صناعة استخراج الزيوت .

الكروم : وتزرع هناك على التلال ولذلك يمكن قيام صناعة النبيذ وصناعة الزبيب .

القمح والشعير والذرة : وقامت عليها صناعة طحن الغلال .

الغابات : فى السنين الأخيرة تركت أراضى كثيرة فى شرق الأردن لإنشاء الغابات مما سيجعل الخشب فى المستقبل أحد المحاصيل المهمة فى شرق الأردن.

المعادن :

قليلة ومنابعها تتمثل فى البحر الميت الذى يقع نصفه فى شرق الأردن وبه الكثير من المواد المحلية التى تستغلها شركة بوتاس فلسطين وهى شركة يهودية ولحكومة كل من فلسطين وشرق الأردن أنصبة متساوية مما تنتجه الشركة من البوتاس والبروميد .

وكذلك توجد مناجم غنية للفوسفات وأخرى للمنجنيز فى وادى دانا .

المملكة العربية السعودية

الزراعة :

قليلة والانتاج يستخدم كغذاء للسكان إذا استثنينا النخيل فإنه يوجد بكثرة مما يمكن من قيام صناعة تجفيف البلح وصناعة البلح العجوى وصناعة الحبال والأقفاص من الجريد وصناعة المقاطف والخوص .

الحيوانات :

الأغنام والماعز كثيرة وإذا عنى باختيار أنواعها فإنه يمكن قيام صناعة نسج الصوف وصناعة منتجات الألبان .

الجمال وهى تربى هناك بكثرة ويستخدم شعر الجمال فى صناعة بعض المنسوجات .

البترول :

يعتبر البترول أهم المواد الأولية فى المملكة العربية السعودية وأهم عنصر لدخل الحكومة (١) .

صناعة الذهب :

يوجد منجم للذهب فى موضع يقع بين مكة والمدينة ويستغل هذا المنجم حالياً ويقدر قيمة المستخرج منه سنويا بنحو ٢٥٠ ألف جنيه .

العراق

تقرب مساحة العراق من ضعفى مساحة سوريا ولبنان ، وتقدر الأراضى الصالحة للزراعة بنحو ٣٠ مليون فدانا وأخصب السهول تربة هو سهل دلتا الفرات ودجلة فتربته تتكون من الرواسب التى تحملها الأنهار من الجبال، والزراعة هناك تعتمد إما على الرى أو الأمطار .

محاصيل الألياف :

(١) القطن : ابتدأ بزراعته فى العراق سنة ١٩٢٠ وقدرت المساحة المزروعة

---

(١) راجع فى هذا كتاب (حرب البترول فى الشرق الأوسط) للدكتور راشد البراوى (الطبعة الثالثة)

فى عام ١٩٣٩ بنحو ٧٩١ ألف آكر كما بلغ القطن الخام المصدر ٩٢٠ طنا سنة ١٩٤٣ ويزرع فى العراق الصنف المشهور باسم Mesowhite أى الأبيض العراقى . ويمتاز بجودة الألياف . وأهم المناطق التى تزرع القطن بغداد ويليها منطقة ديالى والكوت على دجلة ومنطقة الحلة ولواء الموصل . ولذلك يمكن قيام صناعة حلج وغزل ونسج القطن، وقد أنشىء سنة ١٩٤٣ ثلاثة مصانع كبيرة فى بغداد للنسيج ولكن للان لا يوجد أى مصنع للغزل .

(ب) الكتان : ويزرع هناك على الأمطار ويدر محصولا وفيراً .

(ج) الحرير : تربى دودة القز بكثرة والحرير الخام المنتج يفيض عن الحاجات المحلية، ولكن الحرير الطبيعى يلاقى منافسة شديدة من الحرير الصناعى. ويصنع منه العباءات الحريرية (وأشهر الأماكن بصنعها النجف) والبرديات للستائر .

محاصيل الزيوت :

(ا) السمسم : يزرع فى جميع أنحاء العراق لاسيما الجهات التى يغمرها الفيضان

(ب) الكتان : ويستخرج منه نوع من الزيوت يستخدم فى عمل البويات .

(ج) الفستق والجوز واللوز : وتزرع فى الجهات الشمالية .

(د) الفول السودانى : يستخرج منه نوع من الزيت يصلح للأكل كما يصلح لصناعة الصابون وينتفع ببقايا الفول كعلف الماشية .

(ه) الزيتون : فى المناطق الشمالية وبخاصة فى لواء الموصل وجوار كركوك ويستخرج من الزيتون نوع فاخر من الزيوت :

ويوجد فى بغداد عدة مصانع لاستخراج الزيوت منها واحد على طراز حديث يبلغ انتاجه ١٧٥٠٠ طن سنوياً من مختلف أنواع الزيوت.

وقامت صناعة الصابون ويوجد ببغداد ثلاث مصابن كبرى تنتج كل منهما ٣٥٠٠ طن سنوياً عدا المصابن المتوسطة .

التبغ :

يزرع فى لواء السليمانية وبدرجة أقل فى لواء الموصل وأربل وقدر محصوله سنة ١٩٤٦ بنحو عشرة آلاف طن ولقد أدت المنافسة بين مصانع الدخان إلى زيادة مقدار المحصول وتحسين صنعه . وتقوم وزارة الزراعة بتجارب لزراعة أنواع جيدة من التبغ وفى بغداد ٢٥ مصنعاً لصناعة السجائر وهى من الصناعات الناجحة بالعراق .

الحبوب وما يقوم عليها من صناعات :

(ا) القمح : وهو من المحصولات الرئيسية فى العراق وتقوم عليه صناعة طحن الغلال كما يمكن قيام صناعة المكرونة وصناعة استخراج النشا .

(ب) الشعير : ويزرع بكثرة ويستخرج الكحول من الأنواع الوطنية منه ولهذا يمكن ادخال بعض الصناعات الكيماوية التى تقوم على الكحول ، كما يمكن صناعة الجعة من الشعير .

(ج) الأرز : ويزرع فى الأراضى الواطئة وخاصة فى جنوب الفرات وتقوم عليه صناعة تبيض الأرز كما يمكن صناعة الورق من قشره واستخراج النشا من الحبوب .

الفواكه :

(ا) البلح : يوجد بالعراق ما يقرب من ١٥ إلى ١٦ مليون نخلة أما أنواعه الموجودة هناك فإنها تقرب من ١٠٠ نوع أشهرها الساير والمخضر والحلاوى والزهدى ويقدر محصول بلح العراق بأربع أخماس محصول العالم . وأكثر المناطق اتساعا هى شط العرب وبغداد وشثاثة ومنطقة الفرات

السفلى ومنطقة الفرات الوسطى ومنطقة دجلة السفلى .

وتقوم على البلح صناعات شتى فمن التمر الذى لا يصلح للأكل أنواع من الشراب يسمى بالعرق ، والنخل والنوى يدق أو يطحن ويستعمل علفاً للمواشى ويستعمل زعف النخيل والجريد لصنع الكراسى وأقفاص الطيور والقوارب ويمكن صناعة الورق من سعف النخيل ، ويصنع من الألياف الحبال ومن السعف القفف والمراوح والخوص ، ويقوم على التمر صناعة كبس التمر وتجفيفه وصناعة العجوى .

(ب) أنواع أخرى : وهى العنب ويوجد فى كل أنحاء العراق وأجود أصناف العنب لصنع الخمور تقع عند كركوك ، والتين والكمثرى والرمان والخوخ والمشمش والتوت والتفاح والبرتقال وهـــذه الأنواع تنمو بأواسط العراق وجنوبه ويمكن أن تقوم عليها صناعة حفظ الفاكهة وصناعة المربى والشربات .

ومن محاصيل العراق عرق السوس وهو ينمو بريا ويدخل فى الصناعات الطبية .

الغابات :

وهى قليلة وتنمو على المنحدرات الشمالية والشرقية من الجبال ، وأهم الأشجار السنديان والسنار والدلب والكستناء والجوز ويستخدم خشب العراق فى صناعة الفحم وللنجارة اليدوية .

ويمكن تجفيف البحيرات والمستنقعات وغرس أشجار المنطقة الحارة وبذلك تنتج العراق حاجتها من الأخشاب .

الحيوانات :

تربى الأغنام والماعز والأبقار والجاموس فى معظم أنحاء العراق وبخاصة

بين القبائل البدوية وسكان القرى وتفوق الأصناف التى تربى فى الجنوب الأصناف الشمالية فى كمية الألبان المنتجة. وقد بلغ تعداد الحيوانات كالآتى سنة ١٩٤٥ .

الأغنام	٦٤٢٧	ألف رأس
الماعز	١٩٤٦	»
المواشى	٠٨٦٦	»
الجمال	٠٧٠٣	»
الجاموس	٠١١٨	»

وطرق التربية أولية للغاية ، فالمواشى تترك تحت رحمة الأحوال الجوية والأمطار لذلك أرى أنه يجب اختيار الأنواع وطرق تربيتها ومنتجات الحيوانات .

(ا) الصوف : وهو ناعم وقصير ، وله عدة ألوان فمنه الأبيض والأسود والأحمر ، وتوجد بالعراق ثلاثة مصانع لغزل ونسج الصوف .

وأهم المنسوجات الوطنية هى العباءات الصوفية ومن أما كن إنتاجها النجف وكربلاء والعمارة ، كما يشتهر العراق بصنع أحزمة السماوة ، والدموانية التى لها شهرة خاصة بزخرفة نقوشها ومتانتها ، كما يصنع السجاد فى الكويت والعمارة .

(ب) الجلود : وأهمها جلود البقر والضأن ، وتعتبر صناعة دبغ الجلود من الصناعات المهمة فى العراق .

وأهم مراكزها الأعظمية والموصل ، وهناك مصانع مجهزة بالآلات الحديثة لغسل الجلود وتطهيرها من المواد الدهنية العالقة بها ، وتنتج هذه المصانع الجلود السميكة التى تستعمل للنعل

والجلود اللينة المستعملة للأجزاء العليا من الأحذية . وتقوم على هذه الجلود صناعة الأحذية والسروج والأحزمة .

(ج) منتجات الألبان : القسم الأكبر من الإنتاج تنتجه قبائل البدو وسكان البادية إلا أنه توجد حقول ومزارع مخصصة لإنتاج الألبان فى ضواحى بغداد .

وأهم المنتجات : الحليب والجبن والسمن والزبد والقشطة ، وإذا اعتنى باختيار الحيوانات لتحسنت وازدادت كمية منتجات الألبان بالعراق .

الأسماك :

وتوجد بكثرة فى نهرى دجلة والفرات وفى البحيرات والخليج الفارسى ، وبعضها من أصناف جيدة .

وأكثر أنواع السمك : البز ، والشبوط ، والبنى . وإذا تحسنت وسائل الصيد فإنه يمكن صيد كميات كثيرة بحيث يكون فى الإمكان قيام صناعة حفظ الأسماك لأجل الاستهلاك المحلى بل والتصدير إلى الخارج .

المعادن :

(ا) الكبريت : يوجد فى أماكن متفرقة ، وخاصة قرب كفرى وفى هيت حيث يوجد ممزوجا مع رواسب التبر .

(ب) الملح : ويوجد على شكل رواسب فى الأماكن المنخفضة التى تركتها المياه بعد جفافها كما يوجد بشكل صخور صلدة .

وفى العراق ملاحات متعددة منتشرة فى كل أنحاء البلاد .

(ج) مواد البناء : العراق غنى بمواد البناء . ففيه الحجر الكلسى الذى يصنع منه الاسمنت ، وهو يوجد فى جبل سنجار وقضاء الموصل . والحجر الكلسى الذى يؤخذ من المنطقة الصحراوية فى خانقين ، والموصل لصنع الاسمنت .

ويوجد صنف ممتاز من الرخام الكلسى بكميات كبيرة ، ويوجد الجبس بكثرة لا سيما ناحية الموصل .

أما الطين والصلصال : فيوجد بكثرة ، وهو أكثر الأنواع شيوعاً فى الجنوب ، ويستعملونه فى صناعة الآجر المحروق ، ولا سيما فى بغداد حيث يحرقونه فى قمائن من طراز حديث ، ويستعمل للخزف البلدى .

والرمل : ويوجد بدرجات متفاوتة فى الجودة فى الفرات الأدنى ، ودجله الأسفل ، ويقوم عليه صناعة الزجاج والخزف والمرايا .

ولصناعة الخزف شهرة بالعراق من أقدم الأزمنة ، ويصنع فى العراق من الطفل ممزوجاً بالرمل الأحمر بنسبة ٤ إلى ١

القير :

ويستعملونه ملاطا للأبنية أو فى رصف الطرق ، ويوجد فى الألوية الشمالية وفى عقره .

المعادن الفلزية :

قليلة ولايوجد سوى مقادير صغيرة من النحاس والحديد والكروم ،

والمنجنيز والزئبق ، وهذه المقادير من القلة بحيث لاتصلح للاستغلال .

القوى المحركة :

(ا) الفحم : يوجد فى أماكن متفرقة خاصة قرب كفرى ، ولكنه من صنف ردىء .

(ب) البترول : يوجد البترول فى مناطق متعددة(١) .

(ح) القوى المائية : ومن الممكن استخدام مياه دجلة لتوليد الكهرباء فى الأنحاء الشمالية حيث ينحدر انحداراً سريعا لتوليد الكهرباء . ويمكن استخدام الكهرباء الناتجة فى الصناعة الخفيفة .

* * *

هذه هى المواد الأولية بالشرق العربى ، وهذا هو الشرق العربى ... فقير فى معادنه ... يعتمد على المحصولات الزراعية والحيوانية إلى حد كبير فى قيام الصناعة ...

والقوى المحركة به تتمثل فى البترول والقوى المائية .

أما الفحم : فيكاد يكون فى حكم المعدوم ، ولكن البترول وهو

---

(١) راجع كتاب «حرب البترول فى الشرق» الأوسط للدكتور راشد البراوى.

القوة المحركة الرئيسية فيه فإنما تستغله شركات أجنبية . . لذلك كان للأجانب سيطرة على اقتصاديات الشرق العربي .

والآن قد حان الوقت لتحرر دول الشرق العربي نفسها من النفوذ الأجنبي ، وأن تستغل اقتصادياتها بنفسها ولصالح شعوبها حتى يرتفع مستوى المعيشة فيها من نواحيها المادية والاجتماعية .

الأحزاب السياسية فى السودان

نشأتها وأهدافها

بقلم

الاستاذ الفريد عبد السيد

المحرر بجريدة الزمان

قبل أن نطرق موضوع الأحزاب والحزبية فى السودان وجب علينا أن نذكر شيئا عن تطور الوعى السياسى فى الجنوب خلال المدة مابين ١٩٠٠ وظهور الأحزاب السياسية .

فى عام ١٨٩٨ سقطت مدينة الخرطوم فى أيدى القوات المصرية البريطانية وبسقوط المدينة تلاشت دولة المهدية ودخلت البلاد فى طور جديد . وفى ١٩ يناير من سنة ١٨٩٩ وقعت اتفاقية السودان المشئومة .. تلك الاتفاقية المعروفة التى يستند إليها الانجليز فى تمسكهم بحكم السودان .. وأهم ما جاء فى هذه الاتفاقية أن يرفع العلمان المصرى والبريطانى معا فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى ، وأن تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان إلى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة

« وهى المحاضرة التى ألقيت فى دار جمعية الشبان المسيحية بدعوة من جمعية شئون الشرق الأوسط »

جلاله الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال يصدر برضاء الحكومة البريطانية .. وهكذا جاءت هذه الاتفاقية لتخدم بريطانيا ومصالحها فى السودان .. وفتحت أبواب البلاد السودانية لسموم الاستعمار ينفذ من خلال هذه السلطات التشريعية والادارية المطلقة التى أعطيت لحاكم السودان الإنجليزى ..

ويمكن القول بأن مصر وقعت هذه الاتفاقية مكرهة وان السلطات المصرية فى ذلك الحين قد أجبرت على هذا التعاقد .. ويكفى أنها أسلمت جميع السلطات الإدارية لأيدى البريطانيين . وقد أخذت انجلترا منذ سنة ١٩٠٠ تلعب دورا جديدا تثبت به أقدامها فى السودان .. فمنحت البريطانيين امتيازات مغرية هناك وشغلت بهم جميع الوظائف الكبيرة فى البلاد .. وهكذا أخذت إحدى دولتى الحكم الثنائى فى اكتساح السودان وإبعاده عن أعين المصريين بالسيادة عليه دون أن تشرك معها الدولة الأخرى ، وأخذت السلطات القائمة على شئون الإدارة فى السودان (وهى بريطانية) تهتم بخدمة مصالح بريطانيا من ناحية وتعمل لانفصال السودان عن مصر باذاعة الأراجيف والافتراءات من أن مصر تهدف إلى السيادة على السودان من ناحية أخرى ، وباغراء البعض الآخر بأن الإنجليز انما يعملون فى سبيل رفاهية السودانيين وتأهيلهم للحكم الذاتى . وفى سبيل هذه السياسة رأينا المسئولين هناك يعملون على كسب أكبر عدد من رؤساء القبائل والمشايخ وتشجيع النعرة القبيلية والطائفية وإغراء بعض الزعماء لكسبهم إلى جانبها بتخويلهم بعض السلطات المحلية باسم استتباب الأمن فى أنحاء البلاد المترامية الأطراف وراحت تؤجج الخلاف والخصومة والصراع حتى لا تقف البلاد كتلة واحدة فى وجه الاستعمار وراحت تملأ دواوين الحكومة ومصالحها بالشباب الذى لم

يتم بعد تعليمه وسنت القوانين واللوائح التى تمنع الموظفين من الاشتغال بالسياسة .

ولذلك ظل زمام المقاومة الشعبية والحركات السياسية فى الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩١٤ فى أيدى الزعامات الروحية وكان (الجهاد الدينى) هو الشعار الوحيد الذى يقيم له أهل الرأى وزنا . وقد كثرت المعارك والثورات المحلية فى هذه الفترة بين الوطنيين والحكومة . ويبدو أن المستعمر قد احتضن هذا الاتجاه الذى لا يمكن أن يطلق عليه اسم الدين بحال ماوالذى هو أقرب إلى الدجل والشعوذة وأراد الاستفادة منه فى سبيل تركيز سلطاته وتدعيم كيانه . وظل الأمر كذلك حتى وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وبانتهائها طغت صيحة الحرية فى جميع أنحاء العالم وقامت شعوب الأرض والمستعمرة تطالب بحقها فى الحرية على أثر بيان (ولسن) ثم بدأت فى السودان حركة جديدة هى أشبه بالحركات السياسية منها بالحركات الدينية يقودها موظفو الحكومة وفريق من كلية غردون . وقد صح عزمهم منذ عام ١٩١٤ على تأسيس ناد تضم عضويته زمرة المتخرجين فى المدارس السودانية بيد أن الفكرة لم تخرج إلى حيز الوجود إلا عام ١٩١٨ إذ تأسس فى صيف ذلك العام فى أمدرمان أول ناد للمتخرجين قال عنه رئيسه الفخرى الأول المستر سمسون مدير كلية غوردون فى خطبة الافتتاح « إن هذا النادى سيلعب الدور الهام فى التاريخ » .

وبتأسيس النادى بدأ الجيل الجديد فى السودان يشعر بضرورة العمل فى الميدان السياسى وتنحية الزعماء الدينيين وكسب القيادة الشعبية ، وأخذ الشباب الجديد يشن حربا سرية تارة وعلنية أخرى على اتباع الصوفية التى ليست من الإسلام فى شىء والتى خسرت بها قضية الحرية أكثر مما كسبت

بعد أن أصبح زعماؤها صنائع الإنجليز. وأخذ الشباب الجديد ينادى بتحرير الفكر والعقل من هذه الأوهام التى لا تمت للدين بأى صلة . . وأخذ أعضاء نادى الخريجين يتدخلون شيئاً فشيئاً فى أمور البلاذ السياسية وراح بعضهم يطالب جهراً بحقوق البلادالمهضومة. وأخيراجاءت الصيحة من القاهرة فحملت الصحف وأسلاك البرق أنباء ثورة ١٩١٩ التى اندلعت فى أنحاء مصر فكانت بمثابة شرارة الجهاد فى الجنوب ومن ثم بدأ أبناء النادى ينشرون أخبار الحركة الوطنية بشىء من التمجيد والتقدير حتى لمعت أسماء قادتها هناك واحتلت مكانة كبيرة فى النفوس ثم أخذوا يتعقبون خطوات الجهاد فى الشمال فقام بعضهم بإنشاء خلايا سرية تعمل فى الخفاء لتشد أزر المجاهدين المصريين . وفى عام ١٩٢٢ وبعد صدور تصريح ٢٨ فبراير نشط الخريجون وكان لهذا التصريح وقعه الكبير فى النفوس فسمعنا لأول مرة هتافات علنية فى شوارع الخرطوم وأم درمان . . هتافات بحياة مصر ورجالات مصر. وعندما نصبت أول مائدة للمفاوضات ظهرت بوادر جديدة فى السودان تنبىء بقيام حركة علنية يتزعمها السيد عبد الرحمن المهدى باشا لجمع توقيعات كبار السودانيين لدفع الحجة المصرية القائلة بوحدة مصر والسودان .

وفى الوقت ذاته برز رجال جمعية اللواء الأبيض وأخذوا يجمعون توقيعات مضادة لما جمعه المهدى وأتباعه مما استدعى وقوع الاحتكاك بين رجال الجهتين ، وقد أغرى هذا الاحتكاك رجال جمعية اللواء الأبيض بالخروج من سريتهم وأخذوا ينظمون المظاهرات العلنية فى جميع بلدان السودان . . . هذه المظاهرات التى رددت فجأة صيحة وحدة وادى النيل لأول مرة فى السودان : نعم جهر رجال الجمعية بهتافاتهم وشجعهم انضمام الآلاف من المواطنين على المضى فى طريقهم .

وجمعية اللواء الأبيض إحدى الجمعيات السرية التى كانت تعمل على بعث القوى الشعبية والوعى القومى ، والتى قامت بأجل الخدمات الوطنية فى البلاد إذ بعثت الروح الوطنية . وقد تأسست فى الخرطوم سنة ١٩٢٤ وكان يرأسها اليوزباشى على عبد اللطيف الذى اضطهد وأحيل إلى المعاش عام ١٩٢٢ لقيامه بحركات ترمى إلى تأكيد وحدة وادى النيل ، وأخذت هذه الجمعية تعمل لإسماع العالم صوت الجنوب ، وتشد أزر المجاهدين المصريين ، فكنا نسمع شعارها « تحيا مصر » يدوى فى كل مكان ، وكان يتقدم هذه المظاهرة علم أبيض رسمت عليه خريطة نهر النيل وفى جانبه الأعلى إلى اليسار الهلال .

وقد أيد هذه الجمعية عدد من الموظفين والطلبة والعمال فرددوا نداء مصر فى السودان وهتفوا « ليحيا الاستقلال التام لمصر والسودان » . وسرعان ما تتابعت الحوادث على عجل وأخذت برقاب بعضها البعض . وفى صباح أحد أيام السبت من عام ١٩٢٤ فوجئت العاصمة المثلثة على غير سابق إنذار بقيام طلبة المدرسة الحربية بمظاهرة تهتف بحياة ملك مصر والسودان . . . وخرجت جموع الشعب تحي الأبطال الصغار وتهتف مع الجميع بسقوط الاستعمار . . . وكانت المظاهرة بادىء أمرها منظمة ، وكان يتبعها من الخلف أركان حرب المدرسة ومساعدوه من الضباط ، ووقف الطلبة أمام سراى الحاكم العام ورددوا التحية للمعتقلين من أعضاء جمعية اللواء الأبيض ثم عادوا إلى مدرستهم ليجدوا مخازنها قد فرغت من الأسلحة والذخائر ، وقضوا أسبوعاً فى ثكناتهم معتقلين ثم نقلوا إلى باخرة نيلية سيق أغلبهم منها إلى السجن والتشريد . . .

وهدأت الحال إلى حين حتى اهتزت أسلاك البرق فجأة بنبأ اغتيال السير لى ستاك باشا حاكم السودان . وجاء الخبر مصحوبا بنبأ الإنذار البريطانى ،

وتوقع الرأى العام فى السودان نضالا عنيفا ، ولكنهم صعقوا عندما بلغتهم أنباء استقالة الوزارة المصرية بدلا من إعلان الجهاد والثورة ضد البريطانيين وإنذارهم . . ودهش أبناء السودان أكثر من ذلك عندما شاهدوا الفرق المصرية فى السودان تتأهب للجلاء عن ثكناتها ومغادرتها نهائياً . عندئذ اكفهر الجو السياسى وازداد الجو اختناقا وراحت الجماعات تجتمع فى الخفاء للقيام بحركة ثورية تحول دون مغادرة الجيش المصرى الخرطوم . فما أن عرفوا أن القائمقام أحمد رفعت بك القائد العام للقوات المصرية « قرر البقاء على الرغم من تهديد الإنجليز » حتى انتابت العامة موجة من الوطنية المتحمسة وأخذ أبنائها يستعدون لملاقاة الموت بصدر رحب .

وفى يوم ١٩٢٤/١١/١٧ تحركت فصيلة من الكتيبة الحادية عشر السودانية يقودها حفنة من الشبان الضباط لايزيدون عن العشرة ومعهم عربة صغيرة تحمل ستة مدافع رشاشة . . . شق هذا الطابور طريقه مخترقا شوارع الخرطوم الرئيسية متجهاً إلى الخرطوم بحرى حيث ثكنات الجيش المصرى لينضم رجاله إلى قيادة القائمقام رفعت بك ، فاعترضهم الأميرالاى « هدلستون » « الجنرال هدلستون وحاكم السودان فيما بعد » فلم يأبهوا لتهديده ، وأخذوا طريقهم ، وأصدر هدلستون أمره للحامية البريطانية بأن تتصدى لهم وتمنعهم من عبور النيل الأزرق إلى الخرطوم بحرى . وعند مغيب الشمس تبادل الفريقان النار ، فنشبت معركة استمرت طوال الليل وجزء من نهار اليوم التالى ، ثم انجلت عن انتصار الحامية البريطانية التى استعملت مدافع الهاون والدبابات ، فشتت الجنود السودانيون ، وقتل ثلاثة ضباط ، واستسلم الباقون ، وقد حكم على بعضهم بالإعدام ، والبعض الآخر بالنفى والتشريد . . وتكبدت الحامية الإنجليزية خسائر كبيرة فى الأرواح . . وباندحار الكتيبة السودانية اختفى معها من ميدان النضال قادة الحركة فحوكموا وأعدم بعضهم .

وهاجر البعض الآخر إلى مصر ، ونفى فريق آخر إلى بحر الغزال والمستنقعات ليلقى حتفه ، أو ينقل إلى مستشفى الأمراض العقلية .

أما من بقى منهم بمنجاة عن قبضة البوليس فقد ترك فكرة الكفاح ، وقنع بالحصول على وظيفة لكسب العيش حسب المراسيم التى تقررها حكومة السودان . . . وما كاد يطلع عام ١٩٢٥ حتى دخلت البلاد فى فترة من الهدوء والسكينة . . هدوء مخيم تحس فيه زفرات أسى المجروحين من أبناء الثورة . . وسكون تتخلله آلام الحسرة والاحتقار .

ومن ثم غدا أبناء الحركة فى يأس قاتل ، وجاءت حكومة السودان تتم مظاهر هذا اليأس بإصدارها تشريعات الإدارة القبلية ، فشجعت النعرة الطائفية ، وحاربت المتعلمين ، وأخذت بيد غير المتعلمين وفتحت أمامهم أبواب القيادة والزعامة . كل هذا خلق فى نفوس المجاهدين رد فعل شديد كما أثار فيها نوعاً من القنوط ، فانطووا على أنفسهم ، وقبعوا فى منازلهم ، وتركوا السياسة ، وقطعوا صلتهم بشمال الوادى ، وطغت على البلاد موجة من الكبت والاضطهاد لاحقت جميع الأشخاص والأفراد . وامتدت هذه الفترة ، فترة الضعف ، قرابة ثلاثة أعوام .

وأخيراً أخذت زمرة من المتعلمين من موظفى الحكومة تقوم بنشاط ينحصر فى تكوين جمعيات ثقافية صغيرة قوامها أبناء الحى الواحد .

نشأ بعضها للتمثيل ، والبعض للمطالعة والخطابة ، فشجعت الشباب وأشبعت رغباته ، ثم تطورت هذه الجمعيات حتى صارت مدارس فكرية فتحت أبواب الثقافة الشعبية أمام الشباب الحديث. بعد ذلك انتقل العمل إلى ميدان الصحافة المحلية ، فبثوها مكنون نفوسهم من شعر وأدب واجتماع . واتخذوها وسيلة ينفسون فيها عن مشاعرهم المكبوتة ، ويرمزون فى سطورها إلى

آمالهم ، ثم هبت الجماعة فجأة على نداء لدعوة الجماهير بالا كتتاب لتأسيس مدرسة أهلية بأم درمان . ساهمت جميع بلدان السودان فى تأسيسها فكانت بداية العهد الجديد . وامتد النشاط الاجتماعى فاشتمل على إنشاء الملاجىء المختلفة ، وراح فريق من المتآمرين يهاجرون سرا إلى القاهرة وللالتحاق بالمعاهد المصرية ، وقد لقى هؤلاء العنف كما لقى ذووهم من حكومة السودان الاضطهاد وإن كانت مصر قد استقبلتهم على الرحب والسعة مما شجع غيرهم إلى الهجرة نحو الشمال .

عندئذ بدأت حكومة السودان توجه عناية خاصة لدوائر الخريجين وطبقات المتعلمين رغبة فى كسبهم إلى صفها ، ومن ثم أخذ رجالها يعملون على كسب الجيل الجديد ، فراحوا يختلطون بهم فى الحفلات العامة والخاصة واتخذوا الثقافة وسيلة ينفذون بها إلى قلوب الشباب ، وأقاموا الندوات الثقافية ، ونظموا المحاضرات المختلفة ، وأكثروا من التزاور وتبادل الأحاديث فى جو بعيد عن الرسميات والكلفة ، ويهدفون من وراء ذلك بث دعايتهم . غير أن شباب المجاهدين سرعان ما قاطعوا هذه الوسائل وكرهوا هذه الأساليب ، وحاربوا كل من ساهم فى هذه الاجتماعات ، ومضوا فى كفاحهم حتى جاء عام سنة ١٩٣٦ ، والحالة الدولية مكفهرة ، والسياسة الخارجية قلقة ، فاحتلت إيطاليا الحبشة ، وكانت إنجلترا تأمل فى عقد محالفة مع مصر ، ثم تكهرب الجو فى مصر ، وخرجت المظاهرات الدامية التى نصبت على أثرها مائدة المفاوضات .

وذهب الفريق المصرى فى جبهة واحدة متحدة فى المظهر . متنافرة فى العقلية ، ووقعت المعاهدة على اعتبار أنها خطوة أولى نحو الاستقلال ، وقد قوبلت المعاهدة فى القاهرة بالسرور .

أما فى الخرطوم : فقد قوبلت المعاهدة بخيبة أمل بالغة . نعم كانت تداعب النفوس آمال وأحلام عذبة تتمثل فى ذلك اليوم الذى يرون فيه ممثليهم ، يتخذون أما كنهم فى البرلمان المصرى .

وزاد فى هذه الخيبة أن هذه الإتفاقية لم ولن تمس الوضع الإدارى فى السودان فى قليل أو كثير ، وحينئذ انبثق شعاع الحقيقة ، وهى أن المستعمر البريطانى سيستمر جاثما على صدورهم ، فانتشرت موجة التذمر فى أنحاء البلاد ، واتخذت أشكالا مختلفة تبعاً للظروف ، ثم عادت وبرزت فى سلسلة مقالات على صفحات مجلة الفجر فى دعوة الخريجين إلى عقد مؤتمر عام لاستئاف النضال الوطنى ، والدفاع عن حقوق الشعب ، ومحاربة الطائفية والفوارق القبلية . وفى نطاق هذه الحدود ، وتحت هذه الأضواء ظهرت الدعوة لتأسيس مؤتمر الخريجين العام ، فلاقت قبولا واستعداداً من رجال المدارس الفكرية . وبعد عدة اجتماعات تم تكوين المؤتمر ، وعقدت أولى دوراته فى اجتماع عام حضره آلاف من السودانيين بمدينة أم درمان ، وذلك فى اليوم الثانى من أيام عيد الأضحى المبارك ، وقد خصص هذا اليوم لانعقاد الدورات العامة السنوية .

وفى هذا اليوم من كل عام يجتمع ألوف من خريجى المدارس لانتخاب الهيئة الجديدة وتتكون من ستين عضواً يمثلون اللجان المختلفة .

ومن هؤلاء تنتخب لجنة تنفيذية ، عددها خمسة عشر عضواً ، ووظيفتها الإشراف على تنفيذ المشروعات المختلفة .

ويشرف المؤتمر على شبكة من اللجان المختلفة فى جميع أنحاء السودان ، ولكن لجنة اختصاصات شتى ترمى إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية ، ونشر

التعليم والثقافة العامة ، ولها نشاط كبير فى الميدان السياسى وفى انتخابات المجالس البلدية .

وللمؤتمر دستور يوضح أعماله وأهدافه التى تتلخص فى خدمة المصلحة العامة للبلاد وللخريجين ، وهناك عدة لوائح تتبع هذا الدستور منها لائحة لتنظيم الاجتماعات والإجراءات الأخرى للشئون المالية والأحكام العامة .

وعندما جاء دور العمل الإيجابى تقدم المؤتمر إلى الحكومة بمذكرات فى فترات مختلفة تهدف إلى إصلاح التعليم وغيره فى البلاد ، ثم اتسعت أعمال المؤتمر فشملت ميدانى السياسة والاجتماع ، وقدأخذ أبناءالمؤتمريتتبعون سياسة الإدارة الداخلية للبلاد ويوجهون الحكومة فى بعض تصرفاتها ، وقد قوبلت بعض توجيهاتهم بالرضاء وقوبل البعض الآخر بالرفض مع الاعتذار بحجة أن المؤتمر ليس من حقه التدخل فى شؤون السودان السياسية . ثم أصبح للمؤتمر فى الحقل الاجتماعى نشاط ملحوظ إذ استطاع أن يؤدى من الخدمات الاجتماعية مالم تقم به حكومة السودان فى نصف قرن ، إذ أقام يوم التعليم وجعله مهرجاناً تجمع فيه التبرعات من الأهلين لانشاء المدارس المختلفة ، وقد نجح فى ذلك إلى أبعد حد ، وأسس عشرات من المدارس الأولية والابتدائية والثانوية ، وأشرف على البعثات إلى مصر والخارج ، وبذلك كسب عطف الشعب ونال الاعجاب والتقدير .

ليس مؤتمر الخريجين حزبا كما يتصور البعض ، وإنما هو بمثابة هيئة برلمانية كاملة ، يتكون من أعضاء ينتمون إلى جميع الهيئات والأحزاب السياسية .. وكانت الهيئات المختلفة تشترك فى عضويته ، وتشترك فى الانتخابات السنوية حتى عام ١٩٤٢ ، وفى ذلك العام رفعت اللجنة التنفيذية للحاكم العام مذكرة باسم الشعب

وأخذ أعضاء نادى الخريجين السودانى يطالبون فيها بإصدار تصريح مشترك فى أقرب فرصة ممكنة من الحكومتين الانجليزية والمصرية ، بمنح السودان حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة وإحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل للسودانيين الحق فى تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين شعبي الوادى . وكانت هذه المذكرة أول خطوة سياسية يتخذها المؤتمر منذ إنشائه ، وأول نشاط ملحوظ فى المعترك السياسى الفعلى ، ولقد لقيت هذه الخطوة ترحيباً من الشعب زادت فى قوة إيمانه وثقته فى المؤتمر بعد أن كادت هذه الثقة أن تتلاشى .

أما حكومة السودان فقد أجابت على هذه المذكرة بقولها أن هذا المؤتمر لا يمثل الشعب السودانى ، وليس له الحق فى التحدث باسمه بتقديم هذه المذكرة وقد فقد المؤتمر ثقة الحكومة وتأييدها ، وهكذا كان الرد على هذه المذكرة الرفض مع الاعتذار ؛ غير أنها كانت على الرغم من عدم قبولها الديدبان اليقظ ونفير الحرب الوطنية ضد الاستعمار ، وكانت بمثابة إعلان التعبئة العامة للجبهة الوطنية فاستيقظت وازداد الوعى فى البلاد مما شجع أعضاء المؤتمر على العمل من جديد فى بث الحركة الوطنية ومحاربة المجلس الاستشارى لشمال السودان الذى أقامته حكومة السودان كهجوم مضاد على مطالب المؤتمر . . وبإنشاء هذا المجلس الاستشارى لشمال السودان هبت الصحافة السودانية تناهض فكرة هذا المجلس ، وعضدها فى ذلك كبار الخريجين ، وكان من السهل إثبات سوء النية فى إنشاء مجلس قاصر على شمال السودان وحده .

والواقع أن المجلس لم يكن يمثل الأمة فى كثير أو قليل ، ولما رأت الحكومة فشل هذا المجلس أخذت تعمل على إنشاء مجلس تشريعى تقيم بجانبه

لجنة تنفيذية تكون بمثابة الوزارة للمجالس النيابية ، ولكن سرعان ما نهض السودانيون عامة والخريجون خاصة يواجهون هذه الخطوة بالمقاطعة أيضاً .

وفى منتصف عام ١٩٤٥ عندما انتهت الحرب العالمية فى ميدانها الأوربى بانهزام المانيا أخذ الخريجون يحددون موقفهم من معركة السلم بعد الحرب فانقسم أتباع المؤتمر إلى فريقين . أحدهما يؤيد الاتحاد مع مصر ، والآخر يؤيد الاستقلال التام، يتزعمه أتباع حزب الأمة الحاليون . . . وكان الحديث بالنسبة للشعب السودانى جديداً ، فالسودانيون لا ينظرون إلى المسألة الوطنية إلا بمنظار رغبتهم فى زوال الحكم الثنائى . ورجل الشارع فى السودان يعلم بالفطرة أن الحكم القائم أجنبى ، لأن الإنجليز يعملون فى البلاد على استغلال المواطنين ولذلك فهو يسعى لإزالة الحكم الانجليزى فقط . وهكذا تضاربت الآراء فى ذلك الحين فكان دعاة الاتحاد ولهم الأغلبية الساحقة فى البلاد يؤمنون بضروره التعاون مع المصريين لزوال الأجنبى المستعمر ، وبتعاونهم يمكنهم التخلص من العدو المشترك وهم يرون أنه لن يمكن خروج هذا الخصم إلا بقيام هذا التعاون بين الشعبين . .

أما دعاة الانفصال فهم لا يضمرون فى دخيلة أنفسهم كراهية لمصر ، بل يكنون نوعا من الشك والخوف . وقد تطورت هذه الأفكار مع الزمن ، وكانت فى الأغلب نتيجة لضعف الحكومات المصرية واختلاف الأحزاب المصرية ، ويقولون إن مصر لا تزال تجاهد فى جلاء المستعمر ، فكيف لها أن تساعدنا فى نيل مطالبنا ؟ ؟ !

وهكذا نوقشت هذه الآراء فى نوادى الاحزاب ، وفى أروقة المؤتمر وقامت الجرائد المحلية بعضها يعضد الاتصال، والبعض الآخر يؤيد الانفصال . وفجأة ظهرت الجماعات السياسية المختلفة وأقامت لنفسها هيئات وأحزابا فكانت

هذه الخطوة أول ظهور الأحزاب السياسية فى السودان ، وجاء تكوينها مظهراً لاختلاف الهيئات فى تكييف نوع الحكم فى المستقبل ، وكانت هذه الفترة مرحلة التفكك فى الآراء ، فكنا نسمع كل يوم عن ظهور حزب جديد أو هيئة سياسية جديدة . . . إذا ما اختلف أعضاء حزب ما فى الآراء والمبادئ مع بقية الأعضاء اجتمعوا وأسسوا حزبا جديدا ، حتى أصبحت هذه الأحزاب فى ذلك الوقت أكثر من عشرة أحزاب ، كل له مبادئه الخاصة . والعجيب أن هذه الأحزاب كانت تظهر فجأة وبدون سابق ترقب أو استعداد ولذلك كانت أحزابا اسمية فقط ، وتحصر نشاطها فى نشر بعض المقالات فى الصحف اليومية أو فى عقد الاجتماعات الخاصة بالنوادى .

وهكذا ظهرت الأحزاب السياسية فى السودان ، وجاء ظهورها انعكاسا لاختلاف الهيئات والأراء ، واستمر نشاط هذه الأحزاب ، وقد فشل بعضها واختفى ، ونجح البعض الآخر ومضى فى تأدية رسالته .

جبهتان

واليوم نجد بالسودان جبهتين كبيرتين تضمان الاحزاب السياسية وهما الجبهة الاتحادية وتضم أحزاب الاشقاء والاتحاديين ووحدة وادى النيل والاحرار الاتحاديين ، والجبهة الاستقلالية وتتكون من أحزاب الامة والقوميين والجمهوريين . . وسنتكلم عن كل على حدة .

حزب الاشقاء

ويمثل الأغلبية الساحقة التى تنادى بوحدة وادى النيل ، ويرجع تاريخه إلى عشرات السنين حيث تكون فى صداقات شخصية فى مبدأ الأمر فانشىء الحزب من سبعة أصدقاء كانوا كأشقاء فى صداقتهم وكانت تجمعهم وحدة فى الرأى والمبدأ . ومنذ عام ١٩٣٢ عملوا سويا فى صفوف الخريجين . وكان نشاطهم محدودا فى بادىء الأمر حتى انضموا إلى لواء المؤتمر وفى عام ١٩٤٢ هيمنوا على عضوية المؤتمر ولاقوا نجاحا منقطع النظير فتعاونوا مع الخريجين ومع أنصار المهدى باشا ولكن سرعان ما ظهرت نوايا المهدى باشا واتباعه فانفصلوا عنه وقاموا بمحاربته جهارا ، فقويت بذلك جبهتهم وأخذوا يعملون فى اتجاه السياسة المصرية ويعضدون مبدأ الاتحاد مع مصر وأعلنوا شعارهم على الملأ وهو « ملك واحد ، شعب واحد » ولاقوا تشجيعا كبيرا من الشعب . ففى عام ١٩٤٤ بدأ الحزب يكبر ، ووجود الأشقاء كحزب سياسى جاء تلقائيا بحتا فخالفوا بذلك المجرى الذى سارت عليه الأحزاب الأخرى التى تطورت من مدارس فكرية أو جماعات قديمة معروفة . . وتتكون قيادة الأشقاء من الشبان المثقفين الذين وطدوا العزم على تحقيق أهدافهم وآمالهم فراحوا يبثون دعوتهم فى صفوف الشعب على اختلاف طبقاته فاتخذوا فى ذلك وسائل مختلفة حتى نجحوا فى جعل عدد كبير من السودانيين يؤمن بوحدة الوادى . وفى عام ١٩٤٥ ائتلف حزب الأشقاء مع حزب الاتحاديين وهم خارج المؤتمر وحزب الأحرار ، وكان لهم فى مؤتمر بعض الأعضاء . ائتلفت هذه الأحزاب لأول مرة فى دعوة واحدة وتعاقدت على ميثاق سياسى تعاهدت على تنفيذه وهو (قيام حكومة سودانية ديموقراطية بالاتحاد مع مصر تحت التاج

المصرى) ومنذ ذلك الحين وهذا الشعار هو شعار حزب الأشقاء . وعندما نشر هذا المبدأ قوى مركزهم وانضم إليهم آلاف الشبان المتحمسين لوحدة الوادى فما انتهى عام ١٩٤٥ حتى كانوا يمثلون الأغلبية الساحقة فى عضوية المؤتمر وهكذا أصبح مؤتمر الخريجين تحت سيطرة حزب الأشقاء وظل جزءا لا يتجزأ منه . ويعد حزب الأشقاء اليوم من أكثر الأحزاب انصارا وأقدرها على القيام بالدعاية الشعبية فى أوساط الشعب. والأطار العام لمبدأ حزب الأشقاء هو وحدة وادى النيل ولكن تفصيلات الوحدة عنده تتعرض من آن إلى آخر لاختلاف قد يكون جوهريا فى بعض الأحيان ، فهو آنا يقول بالاتحاد فى رأس الدولة والدفاع والسياسة الخارجية ومرة يستبدل الدفاع بالجيش ويضيف العملة والجمارك إلى مبادىء الاتحاد ، ومرة أخرى يقول بقيام الحكومة السودانية الكاملة وبرلمانها الكامل .

ومرة أخرى يقول بالاندماج الكامل والاكتفاء بالإداره المحلية ، ولعل هذا التناقض سواء أكان مقصودا أم غير مقصود هو الذى حمل خصومه على القول بأنه جعل مبادئه وتفصيلاته غير صريحة ومحدودة لكى يساير رغبات كل حكومة مصرية تأتى إلى الحكم ويستشهدون بموافقته على سياسة حكومات صدقى والنقراشى وعبد الهادى والنحاس .

وأهم ما يمتاز به حزب الأشقاء مقدرته على كسب الجماهير ففيهم الخطباء الذين يعرفون كيف يؤثرون على العواطف ، وفيهم المتحدث اللبق الذى يعرف كيف يلعب بخصمه ويمتازون بالنزعة العلمية فيهدفون إلى تقوية الحزب بالوسائل المادية أو العددية .

وقد نجحوا فى ذلك كل النجاح حتى أصبح لهم أنصار فى جميع أنحاء السودان وأصبحت لهم الأغلبية الساحقة التى تنادى بوحدة وادى النيل .

واستطاع حزب الأشقاء أن يقود القضية الوطنية ويتزعم الحركة التى تعضد مصر فى موقفها.

ويفخر حزب الأشقاء بأنه استطاع أن يخوض بالسودانيين معركة انتخابات المؤتمر فأقبل عليها جمهور كبير مما أكسب المؤتمر نفوذا قويا وتأييدا شديدا فاصبح لخزينته دخل كبير بعد أن قفزت العضوية إلى خمسين ألفاً .

ويقاطع حزب الأشقاء اليوم مجالس حكومة السودان مثل الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى ومن بينها المجلس الاقتصادى ولكنه لا يرى مانعا من الاشتراك فى مجالس البلديات والمدن والأرياف وله الآن فى كل مجلس بلدى ممثلون يمثلون الأغلبية فى عضوية هذه المجالس. وقد انفصل عن حزب الأشقاء بعض مؤيديه وكونوا حزبا صغيرا يعرف بإسم حزب الأشقاء الأحرار .

حزب الاتحاديين

فى شهر أكتوبر من عام ١٩٤٨ وبعد أن أعلن حزب الأشقاء مبدئه القائل (بإنشاء حكومة سودانية ديمقراطية بالاتحاد مع مصر وتحت التاج المصرى) قام لفيف من الاتحاديين وخرجوا على الأشقاء لمعارضتهم هذا المبدأ ، وهو ليس كراهية فى الاتحاد مع مصر بل إنهم يطالبون بنوع جديد من الحكم وهو (قيام حكومة سودانية بالاتحاد مع مصر على نظام الدومنيون ..)

واجتمع عدد كبير معهم فى مؤتمر عام أعلنوا فيه إنشاء حزبهم الجديد تحت اسم (الاتحاديين) . ويرجع تاريخ أعضاء حزب الاتحاديين إلى عام ١٩٣٠ فهم يتبعون مدرسة (ايدوف) الفكرية وكثير منهم من أنصار الختمية . .

ولهم الفضل الأكبر فى محاربة النعرة القبلية . فقاموا بنشاط محمود بإدخال المدارس الفكرية الحديثة التى خلصت البلاد من الزعامة القبلية العمياء . . وهم ينادون بخلق جيل جديد من الشباب المثقف تحت قيادة زعماء من الشبان ولاقت دعوتهم إقبالا وترحاباً فى صفوف الشباب . ولذا نجد اليوم أن معظم أعضاء الحزب من موظفى الحكومة المثقفين ومن الشباب الطموح مما دفعهم إلى التمسك بمبدئهم فى إقامه حكومة على نظام الدومنيون معتبرين أن هذا النظام هو تأمين حق الاختيار فى الانفصال . ومع أنهم لا يؤمنون فى دخيلة أنفسهم بالانفصال عن مصر إلا أن تقديسهم للمبادىء والقواعد النظرية جعلهم يصرون على هـذا النص ويقولون (كيف نجرد الأجيال المقبلة من حرية الإرادة وهو جرم لو تعلمون عظيم) .

والاتحاديون جماعة قليلة كان عددهم فى عام ١٩٤٧ لا يزيد على الثلثمائة عضو وزاد عددهم أخيراً بما كسبوا من الأعوان . وترجع سبب قلة عددهم إلى موقفهم السلبى أو ابتعادهم عن الطائفية الدينية مع أنها ما تزال ذات أثر فى تطور المجتمع السودانى . ومع قلتهم هـذه فإن وضوح مبادئهم وعدم تلوث قيادتهم جعل لهم مكانة محترمة فظلوا يؤثرون على سياسة المؤتمر حتى عام ١٩٤٤ وسافر الوفد السودانى إلى القاهرة . واليوم يلعب الاتحاديون دوراً هاماً فى عالم السياسة السودانية فهم يقاطعون الجمعية التشريعية ومؤتمر الخريجين ويتزعمون جبهة المعارضة الجديدة التى تضم بعض أحزاب الوحدة وينادون بإنهاء الحكم الثنائى فوراً . ويبدو أنهم أدخلوا تعديلا جديداً على مبدئهم فأخذوا يقبلون مبدأ التعاون على التدرج بمشاريع الاستعمار عدة سنتين لتصفية الحكم الثنائى فى ثوب جديد يتمثل فى إنشاء جمعية تأسيسية ترمى إلى إقامة

حكومة متحدة مع مصر وفق نظام الدمنيون . ويرأس حزب الاتحاديين الأستاذ حماد توفيق وهو قطب من أقطاب الوحدة .

حزب وحدة وادى النيل

يعد حزب وحدة وادى النيل ثالث الأحزاب الاتحادية الكبيرة . وأول من دعا إلى تأسيسه الأستاذ الدرديرى أحمد إسماعيل المحامى فظهرت له فى عام ١٩٤٥ عدة مقالات فى الصحف المختلفة تدعو إلى إنشاء الحزب الجديد ولاقت دعوته بعض النجاح وعقد أول اجتماع لهذا الحزب فى يناير سنة ١٩٤٦ وأعلن من يومها مبادىء الحزب ودستوره .

وتنحصر مبادىء هذا الحزب فى وحدة وادى النيل الكاملة . حيث تنصهر الفوارق الجنسية فى بوتقة وحدة وادى النيل . وأهم مبادئهم هى (دولة وادى النيل) وسيكون للدولة برلمان واحد تنتخب أعضائه طبقاً للقسم الإدارى للدوائر . وسيعطى هذا الحق للسودانيين كى يصلوا إلى درجة مديرين ووزراء . وأكثر من ذلك سيكون للمواطنين شخصية ليست مصرية أو سودانية بحتة بل تجمع كليهما . وهكذا كان ظهور هذا الحزب كخطوة جريئة وقد نشأ فى فترة قصيرة وبدون أى استعداد بل اعتمد على ميول الأغلبية فى الاتحاد لكسب أعوانه . وتتميز مبادؤه بالصراحة كما يتمتع رجاله بثقة الرأى العام مما ساعده على انتشار مبادىء الحزب فقام بنشر مبادئه ودستوره بين أنصاره والتى ترمى فى مجموعها إلى تحقيق الوحدة المطلقة مع قيام اللامركزية . .

وأعضاء وحدة واحدى النيل لا يعترفون بعضوية المؤتمر ، لأن المؤتمر لا يتقيد إلا بمبادىء الأكثرية .

حزب الاحرار الاتحاديين

حزب الأحرار الاتحاديين : هو الحزب الاتحادى الرابع فى جنوب الوادى ، وكان أعضاؤه من أتباع (حزب الاتحاديين) . ولكنهم اختلفوا معهم فى تفسير مبدئهم السياسى .

وأعضاء هذا الحزب من الشباب المثقف الطموح الذى كان عددهم محدودا فى بادىء الأمر إذ قاموا وأعلنوا مبدأهم فى اجتماع خاص عقدوه فى منزل أحد الأعضاء ، وفى ديسمبر سنة ١٩٤٤ أعلنوا مبدأهم القائل بالمطالبة بوحدة الوادى التى تحفظ لهم حقوقهم الخاصة ، وأعلنوا شعارهم (قيام حكومة سودانية فى الاتحاد مع مصر ، مع حفظ ذاتية السودان الخاصة) . وقاموا بنشاط كبير لفترة طويلة من الزمن ، ولكن سرعان ما فشلوا فى كسب أعوان جدد ، وانحصرت مجهوداتهم فى الفوز بعضوية المؤتمر .

وليس للأحرار حزب بمعنى الكلمة ، بل هو مجرد اسم . وكانوا يجتمعون بأعوانهم فى النوادى الرياضية للبحث فى المواقف السياسية ولكن سرعان ماتقلص نشاطهم واختفى من الميدان السياسى ، وأعقبه اختفاء الحزب ، فأصبحنا اليوم لا نسمع عنه إلا القليل جدا فى مجهود رئيسه الشخصى ...

هذه هي الأحزاب الاتحادية التى تضمها الجبهة الوطنية . وهنالك عدد

كبير من الختمية أعوان السيد على الميرغنى باشا يعملون بعيدين عن الحزبية والأحزاب ، ويتمسكون بوحدة وادى النيل تحت قيادة السيد على الميرغنى باشا . والختمية فئة تمثل الطبقة المثقفة المجاهدة فى سبيل الوحدة ، فهم يحاربون الحزبية ، ولايشتركون فى عضوية المؤتمر ويقاطعون الجمعية التشريعية ونشاطهم كبير فى الميدان السياسى السودانى .

أما الجبهة الانفصالية : فهى تضم الأحزاب التى تطالب بالاستقلال والانفصال التام عن مصر ، وهى أحزاب الأمة والانفصاليين والجمهوريين .

حزب الأمة

بعد أن اشتدت الحركة الاتحادية فى البلاد وأخذ الخريجون يطالبون بانتهاء الحكم الثنائى فوراً ابتدأت حكومة السودان تخاف نشاطهم هذا وتنظر إليه بعين الريبة والقلق . وفى عام سنه ١٩٤٥ بعد أن أعلن مؤتمر الخريجين قراره المشهور بقيام حكومة اتحادية مع مصر انشق أتباع السيد عبد الرحمن المهدى باشا ، وخرجوا من مؤتمر الخريجين ، وعقدوا اجتماعاً عاماً . وأعلنوا بأنهم سيحاربون الوحدة والاتحاد ، وفى نفس الأسبوع ظهرت الصحف المحلية تحمل أخبار إنشاء حزب الأمة :

وأول من دعا إلى تأسيس الحزب هو عبد الرحمن المهدى والأمير الاى عبد الله خليل بك وكبار موظفى حكومة السودان . وفى ٢٨ يناير سنة ١٩٤٥ أنشىء الحزب رسمياً وقابلته الدوائر الحكومية بالترحاب والتشجيع فوافقت لأول مرة فى تاريخ السودان رسمياً على تأسيسه فأصبح بين عشية وضحاها الحزب الوحيد المعترف به من قبل حكومة السودان .

ومبدأ الحزب هو « السودان للسودانيين » وغرضه السعي لاستقلال السودان بجميع حدوده الجغرافية مع المحافظة على الصلات الودية مع مصر وبريطانيا ، وعضويته مفتوحة لكل سوداني تجاوز الثامنة عشرة من عمره . وللحزب هيئة تولت تأليفه وله سكرتيرية على رأسها الأمير الاى عبد الله خليل بك .

وجميع أعضاء الحزب وأنصاره من اتباع المهدى وهم فئة يغلب عليها التعصب الشديد للسيد عبد الرحمن المهدى ويؤمنون بأنه خاق لأن يكون ملكا متوجا على السودانيين .

ولما كان للسيد عبد الرحمن من نفوذ مادى ومؤازرة الحكومة له ولحزبه شق الحزب طريقه وكسب كثيرمن الأعوان وجاهر بالعداء لمصروالاتحاديين . وقد فتحت حكومة السودان أبوابها لأعوان الحزب فعينت منهم الوزراء ووكلاء الوزراء وخلقت لهم الجمعية التشريعية لينفردوا بعضويتها وشجعت أنصار المهدى وخلقت لهم الوظائف الكبيرة .

وأعضاء جزب الامة فى المدن قليلون بالنسبة للاتحاديين ، بل هم يكثرون فى بعض الاقاليم كمنطقه غرب السودان ، ونفوذهم فى المدن الكبيرة قليل جداً بدليل فشل أغلبية مرشحيهم فى انتخابات المجالس البلدية . ويعتمد جزب الامة فى كسب أعوانه على التبعية الدينية وعلى نفوذ الادارة القبلية ، ولكن نظراً لتفشى الامية فى قيادته من جهة وتحريض حكومة السودان من جهة أخرى قوبلت دعوته من طبقة المثقفين بالسخرية والاستهزاء ، ولولا تعضيد حكومةالسودان لاختفى من الميدان السياسى .

***

أما الاجزاب الانفصالية الاخرى فهى حزبا القوميين والجمهوريين وهما صغيران لم يكن لهما نشاط ملحوظ فى وقت من الاوقات ، والحزب القومى يرمى إلى الابتعاد عن مصر وتنص مبادئه على « تحديد فترة انتقال » يتسلم خلالها السودانيون زمام الحكم .

والقوميون هم حزب المعتدلين الذين يحاولون أن يكسبوا جميع الجهات ، فيؤمنون بالوضع الحالى . ولتضارب آرائهم لم يتمكنوا من الاحتفاظ بكيانهم وظلوا يتأرجحون بين التلاشى والوجود حتى اختفوا من الميدان .

والحزب الجمهورى هو حزب ينادى باستقلال السودان عن مصر وانجلترا وقيام جمهورية سودانية .

واليوم انتهى تقريبا الحزب الجمهورى وكل مانسمعه عنه هو ما تكتبه بعض الصحف من حين لآخر عن محاكمة رئيسه أو إطلاق سراحه .

فكرة الاستفتاء فى السودان

بقلم

عبد اللطيف صبحى (١)
بكلية التجارة — شعبة العلوم السياسية
وعضو جمعية شئون الشرق الأوسط

الاستفتاء Plebiscite كلمة تطلق فى قاموس السياسة الفرنسية على تعرف رغبات الشعوب فى أمر ما عن طريق التصويت العام ، وبهذه الطريقة تم سنة ١٨٤٨ انتخاب لويس نابليون رئيساً للجمهورية الفرنسية . وكلمة استفتاء فى الأصل مأخوذة من اللاتينية ، ولكن الرومان كانوا يطبقونها فى نطاق ضيق وهو إقرار الجمعية العمومية لقانون ما عن طريق التصويت . وقد تطورت الكلمة فأصبحت فى الوقت الحديث تعنى تعرف وجهة نظر السكان فى إقليم ما عن أمر معين يمس الصالح العام ، بواسطة التصويت العام لكل سكان الإقليم .

ولمعرفة التطور التاريخى للاستفتاء نتيجة لتطور العالم وتشابك العلاقات بين الدول يمكن أن نقسم الاستفتاءات التى أجريت فى العالم إلى قسمين من حيث الفترة التى وقعت فيها . أحدهما الاستفتاءات التى أجريت قبل الحرب العالمية الأولى وقبل قيام المنظمات العالمية كعصبة الأمم ومن ثم هيئة الأمم المتحدة ، ولندع الثانى وهو الذى أجرى بعد الحرب العظمى أى تحت رعاية المنظمات الدولية .

(١) كاتب البحث من أبناء السودان ولهذا الأمر دلالته ومغزاه (الجمعية) .

والقسم الأول بدوره ينقسم من حيث قانونيـة الإجراء إلى قسمين : أحدهما يشمل الاستفتاءات التى أجريت بدون موافقة من الطرفين المتنازعين وتلك كسلسلة الاستفتاءات التى أجراها كافور فى إيطاليا بين سنتى ١٨٤٨ ، ١٨٧٠ . وأما الاستفتاءات التى قامت فى الأفلاق والبغدان فى الدانوب وفى جزائر أيوبيون لضمهما إلى اليونان ، وغيرها ، فإنها أجريت بموافقة الطرفين المتنازعين ، وعلى كل فسواء أكان هذا أو ذاك فإن كل الاستفتاءات التى قامت قبل الحرب وبنوعيها كانت تجرى والإقليم تحت سيطرة أحد الطرفين المتنازعين وعادة تحت الاحتلال العسكرى للاقليم ، وكان الوحيـد الذى أجرى تحت مراقبة عالميـة هو الذى تم فى الأفلاق والبغـدان فى الدانوب بعـد معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ والذى أسفر عن اتحادهما ، وكان الاستفتاء تحت رقابة كل من روسيا وفرنسا والنمسا وتركيا وبريطانيا ، كما لوحظ سحب كل القوات الأجنبية من الإقليم ، وأشرف على حفظ النظام القوات الأهلية .

ونخرج من ذلك كله بنتيجة وهى أن الاستفتاءات التى أجريت قبل الحرب تعتبر بدائية إذا قورنت بالاستفتاءات التى أجريت بعـد الحرب تحت إدارة المنظمات الدولية وفى ظل سرية تامة ، ولـكن يلاحظ أن هذا كله لم يمنع من محاباة الطرف الأقوى ، وكأمثلة لتلك الاستفتاءات نذكر النزاع الذى قام حول الجانب الأكبر من سيليزيا على أثر قرار معاهدة فرساى بضمه إلى بولنده حيث استقر الأمر حسما للنزاع على اجراء استفتاء لـكل سكان المنطقة مثار النزاع وجاءت نتيجة الاستفتاء مخيبة لآمال بولنـده والأمم الـكبرى ، إذ آثرت الأغلبية من السكان البقاء داخل المانيا ، وهنا تدخلت عصبة الأمم فى صف الطرف الأقوى وهو بولنده ومن ورائها الدول الـكبرى ، واقترحت تقسيم الولاية حفظاً لما أسمته التوازن الدولى Balance of Power فكان العمل ممالأة

سافرة لبولنده . ولكن الدول الكبرى جنت ثمار غلطتها هذه حربا طاحنة أطاحت ببولندا فى بادئ الأمر ، وكادت تطيح بالدول الكبرى نفسها . وكذلك فعلت العصبة أيضاً فيما يتعلق بأمر الموصل إذ قررت ضمها إلى العراق التى كانت تحت انتداب انجلترا ، ضاربة عرض الحائط بطلب تركيا اجراء استفتاء عام لسكان المنطقة .

إن عصبة الأمم فشلت لأنها كانت ألعوبة فى يد الأقوى ، وأملنا عظيم فى أن تستفيد هيئة الأمم المتحدة من أغلاط أختها المندثرة بأن لا تحابى القوى من الدول على حساب الضعيف منها ، ما دامت هذه السياسة لا تعمل إلا على عرقلة السلام الذى من أجله أقيمت الهيئة ، وقد رأينا كيف أدى عدم إجراء استفتاء فى كوريا(١) وتقسيمها على حسب مصالح الدول الكبرى إلى حرب فى تلك البلاد كادت أن تتمخض عنها حرب عالمية .

أما كيف قفزت فكرة الاستفتاء فى السودان فلذلك سببان :

أولا : السبب المباشر وهو تلبد الجو بين المفاوضين الانجليزى والمصرى واستعصاء إيجاد حل لقضية السودان ، وثانيا السبب غير المباشر ويتلخص فى التطورات الأخيرة فى السودان من اقتصادية واجتماعية ، وانتشار الوعى القومى مما استدعى قيام الأحزاب ذات الأهداف المتضاربة ، فبعضها يرى أن مصالح السودان فى الاتحاد مع مصر نظراً لتماثل المصالح الاقتصادية ، وبعضها يرى الانفصال عن مصر . وقد زاد فى تفاقم هذا الصراع إنشاء الانجليز لمشروعاتهم الاستعمارية واحتضانهم لحزب الأمة ؛ وهو الحزب الذى يؤيد الانفصال عن مصر . أما الاحزاب الاخرى فقد قاطعت هذه المشروعات وزادت حدة النضال بينها وبين حزب الامة ، فكل منهـا يدعى أن الأغلبية فى صفه ، والاستفتاء هو الوسيلة التى تكشف عن ذلك ، وعليه فإن أغلبية السودانيين

(١) يقصد الكاتب بعد تحريرها مباشرة من اليابان (الجمعية)

ترحب بفكرة الاستفتاء على أن يوضع السودان قبل ذلك تحت وصاية هيئة الامم المتحدة لفترة ثلاث أو أربع سنوات بالتحديد يمنح بعدها استقلاله ويستفتى بشأن عن نوع العلاقة التى يريدها مع مصر .

أما لماذا نطالب بفترة وصاية قبل إجراء الاستفتاء فذلك لأن السودان برغم تطوره الأخير ماتزال أجزاء كبيرة منه تسودها الأمية والتأخر الاقتصادى والاجتماعى ؛ وعليه فإن إجراء استفتاء الآن وقبل فترة وصاية تتدرج بالبلاد فى سلم التقدم لا يعكس الا عنصرية بغيضة وجهلا مطبقا ؛ وسوف تكون نتيجته أبعد من أن ترينا مصالح الشعب الحقيقية لأن هذه المصالح فى رأيى سواء أكانت فى الوحدة أم فى الانفصال إنما يجب أن تكون مبنية على أساس العلاقات الاقتصادية بين البلدين لا على أساس العاطفة ؛ وهذه العلاقات الاقتصادية بين البلدين لا يمكن أن تظهر بوضوح ما لم يعمل على إزالة الاستعمار وإنعاش السودان اقتصاديا واجتماعيا ؛ فيبرز التعاون المشترك للاستفادة من مياه النيل والتبادل التجارى بين البلدين ويكون تحديد السودان لعلاقته بمصر على ضوء هذه المصالح الاقتصادية المشتركة .

أما القول بإمكان إيجاد حل لقضية السودان عن طريق مفاوضة لا يكون السودان طرفا ثالثاً فيها فهو فى رأيى أمر خيالى لأن الاعتبار الأول فى هذه المفاوضة مصالح الانجليز لا مصالح السودان ؛ وقد تؤدى المفاوضة والحالة هذه إلى فرض حل لا تقره الظروف . وكذلك فإن إجراء الاستفتاء الآن وفى ظل هذه الظروف ودون ترك عوامل التطور من تقدم اقتصادى واجتماعى ووعى سياسى تأخذ مجراها الطبيعى ومع تكبيل الحريات العامة وبقاء السودان تحت ظل المستعمر لا يسفر عنه تعرف رغبات الشعب الحقيقية فإننا نرى ألا بد من فترة وصاية قبل إجراء الاستفتاء . وبما أن نوع الوصاية يختلف وظروف كل إقليم فلا بد

أن نتعرض هنا للتطورات الأخيرة فى السودان . فقد كان من نتائج الحرب الاستعمارية الثانية تيقظ الوعى القومى فى السودان ، وذلك لما فرضته الحرب من الضيق والحرمان على البلاد مما لفت نظر المواطنين إلى مساوىء ربطهم بعجلة الاستعمار ، ثم كانت النتيجة أيضاً أن ازداد الوعى القومى ، وتكتلت القوى الشعبية التى عانت الكثير من الحرب ، ثم أن الحرب عملت على نمو طبقة وسطى ، وهذه الطبقة ترى فى الاستعمار الاقتصادى المضروب حوالها عائقاً لا بد من إزالته ، كما أن الكتل الشعبية من العمال والفلاحين ابتدأت تتيقظ لمساوىء الاستعمار الذى يتعارض ومصالحها ، ولذلك كانت الإضرابات والمظاهرات التى عمت السودان فى السنوات الأخيرة أبلغ شاهد على أن السودان نتيجة للتطورات الأخيرة لم تعد ظروفه ترضى الاستعمار الذى يعلم - أى الاستعمار - أن الضغط الاقتصادى أو عرقلة إنعاش البلاد اقتصاديا هو الزمام الذى تخضع له البلاد لأن الثورة الاقتصادية تعقبها ثورة فكرية ويقظة قومية تستهدف الخلاص من السيطرة الاستعمارية وتتطلع إلى استغلال موارد البلاد الطبيعية .

ففى الزراعة نجد أن السودان رغم اتساع أراضيه وخصبها وانبساطها مما يمكن معه إدخال نظام الزراعة الواسعة extensive التى تعتمد على الآلات نجد العكس تماما ، من أساليب زراعية متأخرة وطرق رى بالية وقديمة . وذلك حتى فى منطقة الجزيرة المشهورة بزراعة القطن والتى تعد من أخصب بقاع العالم ، إذ أن هذه المنطقة رغم أنها خصصت للشركة الزراعية المكونة من رؤوس أموال إنجليزية بامتياز لمدة ستة وأربعين عاما انتهى فى العام الماضى فإننا لا نكاد نجد أثراً واحدا لطرق الاستغلال العلمية الحديثة وإدخال الآلات والوسائل الفنية وليس ذلك لأن الشركة الإنجليزية اكتشفت خصب الأرض

الطبيعى ، ولكن لأن إدخال الوسائل الحديثة فى الجزيرة معناه انتقالها إلى بقية أجزاء السودان ومعنى ذلك الإنعاش الزراعى ورفع مستوى العيش للسكان . وليت الأمر وقف عند هذا الحد ، بل نجد أن أغلب أجزاء السودان تعتمد على الأمطار رغم وجود النيل بفرعيه ورغم كميات المياه التى تضيع هباء فى منطقة السدود مما كان سبباً فى المجاعات التى اجتاحت السودان الشرقى فى العام الماضى والتى كانت أبلغ دليل على فشل السياسة الاستعمارية فى السودان .

وأما من ناحية مستقبل السودان الصناعى فإننا نجد أن الإنجليز يضربون على نغمة عدم صلاحية السودان للأخذ بأسباب الثورة الصناعية بحجة عدم توافر الظروف والمقومات للصناعة ، وذلك حتى يظل السودان محتفظاً بطابعه الزراعى الساكن static المحافظ .

ولا شك أن ما أثارته عطبرة ، وهى المدينة الصناعية نوعاً ما بالسودان ، حيث توجد ورش السكك الحديدية — لا شك أن ما أثارته هذه المدينة من قلاقل اتخذت طابعاً سياسيا نتيجة للوعى السياسى فى صفوف العمال قد أخاف الأغلبية من جراء انتعاش الصناعة لأنها تسرع بعملية التطور نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة . ومهما ذهب الإنجليز فى القول بأن السودان أبعد من أن يكون قطراً صناعيا فى المستقبل ؛ فإنهم لا يستطيعون أن ينكروا بأية حال من الأحوال ما سيكون للصناعة الزراعيـة من مكان عظيم فى اقتصاده القومى لو أطلقوا لها العنان ولم يكبلوها بقيود ثقيلة ليجعلوا من السودان سوقاً لامبراطوريتهم المنكمشة ويحولوا دون تقدمه .

ففى السودان إذن إمكانيات صناعية industrial potentialities قد تتلخص فيما يأتى : —

(١) المواد النباتية ، كالقطن وتقوم عليها صناعة المنسوجات ، ولكن غاية ماسمحت به حكومة السودان من هذه الصناعة إنما هو إقامة المحالج فقط وهى فى يد الحكومة ، وذلك ليتم إعداد القطن المحلوج وتصديره لبريطانيا غير عابئة بإنشاء المغازل حتى لا تفقد سوقها فى السودان .

وهنالك صناعة الزيت وتعتمد على بذرة القطن والسمسم المتوافر بكردفان وشرق السودان .

وأيضاً هنالك صناعة الفواكه فى الجنوب لتوافر الفواكه ، كما أن بالسودان الجنوبى ثروة هائلة من الأخشاب قامت عليها صناعة الأخشاب . ويمكن أن تتوسع فيها للتصدير إلى مصر .

(٢) الثروة الحيوانية : يعتبر السودان من الأقطار الغنية فى الماشية ، لأنه فسيح الأرجاء ولصلاحية طقسه ، فلو عمل فنيا على زراعة الحشائش الصالحة لأمكن انماء هذه الثروة القومية وحينئذ يمكن أن يتوسع فى صناعات الألبان ومستخرجاتها وصناعة الجلود وصناعة السمن .

(٣) يضاف إلى هذا كله وجود القوة المحركة من فحم . ويقول الفنيون إن فى السودان مقادير كبيرة منه . كما أن من الميسور توليد الكهرباء من المساقط المائية . وكذلك توجد ثروة معدنية من الحديد فى جنوب السودان ، ومن النحاس والجرانيت .

ورغم أن هذه الصناعات لا تزال بدائية محلية ، فإنه ينتظر لها نجاح كبير خاصة والطبقة الوسطى النامية ابتدأت تتجه شطرها ، لو لا أن الحكومة ترفض لها التصريح باستيراد الماكينات من الخارج وتعمل على عرقلتها بشتى الطرق وذلك فضلا عن المنافسة العنيفة من ناحية الأجانب لاستغلالها .

كل هذه العوامل من خلق طبقة عاملة فى المـــدن ، ومع ازدياد التعلم وتحسن المواصلات نسبيا ساعدت على خلق رأى عام يرى فى الاستعمار تناقضاً مع مصالحه ويدعو لانهائه . ولـكن الإنجليز أرادوا أن يتحايلوا على كل هذا بخلق طبقـة من الناس تتماثل مصالحها مع مصالح الاستعمار . فتعمل على بعث الحيــاة فى جسمه . وهكذا برزت مشاريع السودنة Sudanisation Schemes إلى حيز الوجود . إذ أسبغت الحكومة ألقابها ونعمها على بعض المتعلمين والمشايخ ، وأقامت هيئة رمزية هى الجمعية التشريعية ، وأوعزت لأبواقها هؤلاء كى يطبلوا ويزمروا لها ويذروا الغبار فى أعين الشعب . موهمين إياه بأن فيها استجابة لمطالبه ، ولـكن الشعب المتيقظ لم تنطل عليه هذه الحيل فثار ضدها وقاطعها لأنه دائمــا كان يريد استقلالا لا يخضع لأى قيد .

ولهذه الجمعية قصة إذ لم تـكن هى أول محاولة للانجليز . لقد كانت سياسة الإنجليز دائما كلما رأوا البلاد المستعمرة قد خطت خطوة من اليقظة والتقدم أن يحطموا ذلك التقدم وتلك اليقظة بإقامة مؤسساتهم الاستعمارية .

ففى سنة ١٩٤٤ والحرب ما تزال دائرة أقاموا المجلس الإستشارى لشمال السودان إذ كان ممثلا فيه السودان الشمالى فقط . وكان هذا المجلس محاولة سافرة جريئـة لفصل جنوب السودان عن شمــاله . وقد ظنوا الشعب ساذجا فراحوا يبثون دعاياتهـــم المسمومة بأن شمــال السودان من حيث اللغـة والدين والتقاليد وحدة ، وبخلاف الجنوب الذى لا يتـكلم العربية ويدين بغير الإسلام ، وأن الشمال متقدم اقتصاديا واجتماعيا بخــلاف الجنوب الذى يعد فى غاية التأخر نسبيا ، وأن هـذا الجنوب سيكون والحالة هـذه عبئاً على كل تقدم بالسودان .

قالوا كل هـذا وتناسوا الروابط الاقتصادية والتاريخية الوثيقة التى هى الدعامة الأولى . وتناسوا أيضاً أن تأخر الجنوب وبث الدين المسيحى إنما كان نتيجة سياسة مرسومة من جانبهم . ولكن الشعب المتيقظ حطم المجلس الاستشارى الذى استمر منعقداً وممثلا للشماليين دون الجنوبيين لمدة ثلاث أو أربع سنوات ثم توقف لأنه ولد ميتاً ؛ وهكذا أيضاولدت الجمعية التشريعية التى قاطعتها الأغلبية الساحقة من السودانيين . ورغم ذلك فقد انعقدت جلساتها ولكن فى هذه المرة مثل جنوب السودان فيها بعد أن أوعز الإنجليز لأعضائه أن يتخذوا من ممثلى شمال السودان أعداء لهم إذ وقف أحدهم مرة وقال : إن الشمال إذا أراد أن يكون والجنوب قطراً واحداً فلا بد أن يوقف — أى الشمال — تقدمه وتنصب الميزانية والإصلاحات على الجنوب حتى يلحق بالشمال .

وهكذا اتخذ الإنجليز من سذاجة الأعضاء الجنوبيين خنجراً وجهوه نحو الشمال ولكن الشعب قاطع الجمعية التشريعية ومصيرها حتما سيكون كأختها المجلس الاستشارى . وقد ظهرت بوادر التصدع فيها بخروج ثلاثة من أكثر العاملين بهـا ، ولم تعد سوى مؤسسة شكلية تجمع موظفى الحكومة ومشايخها .

وهكذا يتضح لنا الصراع الداخلى العنيف فى السودان من جانب حزب الأمة يسانده الإنجليز . وهو حزب يؤيد المشاريع الاستعمارية ويدعى أنها تسير به نحو الاستقلال وهو يدعو إلى فكرة الانفصال عن مصر .

وبهذه المناسبة نذكر النقاش الذى دار فى أروقة الجمعية التشريعية بخصوص الحكم الذاتى وهى فكرة أوحى بها الإنجليز إلى أعضاء الجمعية التشريعية ليعرقلوا سير المفاوضات الانجليزية المصرية من جهة ، وكى يثبت

المفاوض الانجليزى حسن نواياه باعطاء السودانيين ممثلين فى الجمعية التشريعية حق تقرير مصيرهم من جهة أخرى . وفعلا طرح الموضوع على بساط النقاش وفاز بأغلبية صوت واحد . وما كان الأمر يبدو غريبا لو لم يفز هذا الاقتراح . ولكن الغريب هو أن يفوز هذا الاقتراح بعد أن بينا أن هذه الجمعية لا تمثل إلا الذين تنحصر مصالحهم فى بقاء الإستعمار .

والسبب فى فوز الاقتراح : أن أعضاء الجمعية قد هوجموا مهاجمة عنيفة من الشعب لارتمائهم السافر فى أحضان الإنجليز وتنفيذهم سياستهم الاستعمارية .

ونذكر على سبيل المثال وزير المعارف السودانية إذ لاقت سياسته التعسفية فى فصل الطلبة بالمئات استياء عاماً من الرأى العام ، حتى أن مدير المعارف الإنجليزى الذى سبق الوزير المذكور فى رئاسة الوزارة ما كان يجرؤ على اتخاذ مثل هذا الإجراء . فوزير المعارف هو وأمثاله كانوا من المؤيدين لفكرة الحكم الذاتى ليستعيدوا ثقة الناس .

وأيضاً فبعض أعضاء حزب الأمة كانوا مؤيدين للاقتراح لسببين .

أولهما : عرقلة سير المفاوضات .

وثانيهما : إرضاء العناصر المضللة من الشباب فى الحزب ، والتى تهتف لمبدأ الحزب ، وهو « السودان للسودانيين » عن حق .

ودليلنا على أن فكرة الحكم الذاتى ما كان يقصد بها إلا عرقلة المفاوضات أن هذا الضجيج الذى أثارته صحف حزب الأمة والدوائر الانفصالية مالبث أن انقطع بانقطاع المفاوضات ورغم فوز الاقتراح .

والمهم أن النقاش الذى دار حول هذا الاقتراح فى الجمعية التشريعية قد أبان لنا أن الإنجليز مازالوا يتمسكون بسياسة فرق « تسد» divide and rule

وهى سياسة استعمارية بالية إذ أن أعضاء الجنوب ، أى جنوب السودان ، ومشايخ الشمال ، من عمد ونظار كما يسمون فى السودان قد صوتوا ضد الاقتراح ، بل وتمسكوا فى قحة ببقاء الإنجليز فى السودان بدعوى أن السودان لم يبلغ مرتبة الحكم الذاتى بعد .

هذا بخصوص حزب الأمة وموقفه فى مصر والمشاريع الاستعمارية فى السودان ، أما بقية الأحزاب السودانية فجميعها يؤيدون فكرة الاتحاد مع مصر وان اختلفوا فى تفسير نوع هذا الاتحاد . وهناك حزب واحد يدعو لفكرة الاندماج amalgamation مع مصر وهو حزب وحدة وادى النيل وهو يمثل أفرادا فى عدد الأصابع وهو يجد تأييداً من بعض المصريين الرسميين وغيرهم . ولا يهمنا أن نتكلم عن هذا الحزب الضعيف بقدر ما يهمنا أن نتكلم عن الفكرة التى ينادى بها ، أى فكرة الاندماج وهى فكرة ينصهر فيها البلدان لتكوين قطر واحد متماثل له برلمان واحد ، أى تزول كل المعالم التى تميز أحدهما عن الثانى وهى فكرة لا ترضاها الظروف السائدة فى السودان فى الوقت الحاضر على الأقل إذ أن فكرة الاندماج يجب أن تقوم على التماثل الكامل بين البلدين حيث التطور الاقتصادى وعدد السكان مضافا إلى الروابط القومية الأخرى . ولا شك أن السودان متأخر اقتصاديا إذا قورن بمصر وأن عدد سكانه أقل بكثير مما يبرز أقلية قومية فى أطار الدولة لابد أن تضحى بمصالحها لصالح الأغلبية فى البرلمان الواحد وعليه فأن فكرة الاندماج قد قتلها السودانيون بحثاوتأ كدوا من عدم صلاحيتها كعلاقة مع مصر . أما مسألة الوحدة أيا كان نوعها فهى مسألة تتطلبها ظروف البلدين لوجود الروابط الاقتصادية ولكون الإقليم موحداً جغرافياً ولما يسمى بالشخصية القومية التى تميز السكان والناتجة

من الاعتبارات التاريخية والجنسية . ويزيد فى قوة هذه الروابط وحدة اللغة بين البلدين وعلى كل فتحديد نوع العلاقة يعتمد على مدى قوة هذه الاعتبارات فى فترة ما وللعامل الزمنى time factor أثر عظيم فكلما أطلق العنان لعوامل التطور تأخذ مجراها كلما ظهرت الظروف التى تنادى بضرورة هذه الرابطة فمثلا كلما تطوت الزراعة فى السودان والسودان كما قلنا بلد يمكن أن تقوم فيه الزراعة الواسعة أى الزراعة الآلية .

وهذه لاشك فى حاجة أولا إلى ادخال الوسائل الإصلاحية فى نظام الرى أى تنفيذ مشروعات الرى وهى نفس المشكلة التى تواجهها مصر ـ وهنا نجد تماثل المصالح من حيث الاستفادة المشتركة من مياه النيل وهذا ينتج عنه زيادة الدخل الأهلى ورفع مستوى المعيشة كما ينتج عنه الانتعاش التجارى وهنا تبرز ايضاً الحاجة إلى التبادل التجارى بين البلدين لاختلاف المنتوجات واتخاذ سياسة جمركية مشتركة . ولقد قال الدكتور **راشد البراوى** فى هذا الصدد إن « الأسس التى تدعو إلى قيام لون من الوحدة بين مصر والسودان والمبنية على المصالح الاقتصادية المشتركة أقوى من أى اعتبارات أخرى لأنها تتصل بصميم حياة الناس المادية ومعيشتهم وبالوسائل التى تمكنهم من استثمار خيرات البلاد وبالاستفادة مما تقدم لهم الطبيعة . وهذه الوحدة الاقتصادية لابد أن تثبت وجودها بالرغم من كل المحاولات التى بذلها الاستعمار لأنها وحدة قائمة على تماثل المصالح ومستندة على التعاون الصادق وليست للاستغلال البشع الذى يفرضه الاستعمار الأجنبى على البلاد من أقصاها إلى أقصاها . أما نوع الرابطة السياسية فرهن برأى شعب وادى النيل حين تجلو الجيوش الأجنبية عن أراضيه واعتقد أن هذه الرابطة سيتحدد شكلها ونوعها طبقا لمقتضيات الأساس الاقتصادى » (١) .

---

(١) من كتاب « آراء حرة »

بينا أن هناك صراعا داخليا فى السودان بين الأحزاب الأخرى من حيث تحديد علاقة السودان من مصر وأن فكرة الاستفتاء برزت لحل لإنهاء هذا الصراع . فحزب الأمة يؤيد فكرة الاستفتاء ويزعم أن نتيجته ستكون فى صالحه ، وحزب الأشقاء أيضاً نادى رئيسه بالفكرة واجتمع لأول مرة منذ تصدع الوفد السودانى الأول سنة ١٩٤٦ والذى أرسل لمصر وكان ممثلا لكافة الأحزاب ـ اجتمع بسكرتير حزب الأمة لوضع الأسس التى يسير عليها الاستفتاء ولرفع مذكرة مشتركة من كل الأحزاب للمناداة به . وقد كادت وجهة النظر بين الحزبين الكبيرين أن تلتقى لولا تمسك رئيس حزب الأشقاء بفكرة انسحاب حزب الأمة من الجمعية التشريعية أولا . والحق أنه كان هنالك صراع داخلى عنيف فى داخل حزب الأشقاء المؤيد للوحدة مع مصر تحت التاج المصرى فهناك أقلية يتزعمها وكيل وفد السودان تعارض الاستفتاء معارضة تامة وترى فى الوصاية استعمارا أنجلو ساكسونيا مقنعا . وعلى كل فيأخذون على حزب الأشقاء فى السودان تأييده المطلق لسياسة كل حكومة مصرية تتولى الحكم فى مصر ويقال إن موقفه من مسالة الائتلاف مع حزب الأمة لأجراء الاستفتاء كان يوحى فى الحكومة المصرية. وعلى كل فالحزبان يناديان باستفتاء عاجل وهذه الفكرة قد بينا عيوبها فى أول هذه الكلمة .

وهناك حزب الأحرار الاتحاديين وهو حزب نما بسرعة ، ويضم صفوة المثقفين فى السودان وينادى بفترة وصاية لمدة ثلاث سنوات يتدرج فيها السودان إلى استقلاله وبعد الوصول إلى هذه الغاية يعمل على تحديد موقفه فى مصر على ضوء المصالح الاقتصادية التى تربطه معها كمسألة الاستفادة المشتركة من مياه النيل والروابط التجارية بين البلدين وغيرها من المصالح التى تبرز فيما بعد وهذه الفكرة قد بدأت تلاقى قبولا فى السودان .

من كل هذا يتضح لنا أن السودان قطر قد خطا خطوات واسعة نحو الاستقلال السياسى والاقتصادى وأن الوصاية يجب أن تقوم بها هيئة الأمم المتحدة مستهدفة الغايات الآتية :—

(١) ترقية البلاد وتوجيهها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال .

(٢) تشجيع واحترام حقوق الأفراد والحريات الأساسية للجميع دون تميز.

(٣) العمل السريع الحازم على تعميم التعليم وإقامة حكومة وطنية مستقلة

(٤) توجيه البلاد اقتصاديا وإنشاء بنوك التسليف وغيرها لتمويل المنتج الوطنى وانماء علاقات تجارية مع كافة الدول دون تميز ووفقاً لمصالح البلاد .

(٥) وأن تكون الوصاية كما ينص ميثاق هيئة الأمم المتحدة من هيئة لادولة واحدة حتى لا توجه البلاد حسب مصالحها لا مصالح البلاد .

ولا شك أن الغرض الأساسى من الوصاية هو صيانة استقلال البلاد لافرض نوع من الاستعمار المقنع اذ لو سارت هيئة الأمم المتحدة على هـــذه السياسة الاستعمارية فلا بد أن العالم سيشهد حرباً طاحنة ولكن الزمام ما زال فى يد الهيئة التى لا تعرف حق العرفة أن التنافس الاستعمارى هو السبب الرئيسى فى قيام الحروب وان صيانة حقوق الشعوب هو الطريق إلى السلام .

وسائل تدعيم الصلات
بين الباكستان والشرق الأوسط[1]

بقلم

الأستاذ إسماعيل كشميرى

المحرر العام بسفارة الباكستان بمصر

إنى لسعيد حقاً إذا أتاحت لى « جمعية شئون الشرق الأوسط » فرصة التحدث إلى زملائى عن بلادى « الباكستان » التى ظهرت فى كيانها السياسى الجديد منذ عامين ونصف ، سعيد لأننى إذ أنتسب إلى هذه البلاد المجيدة إنما أنتسب إلى تاريخ طويل عريض من صادق الجهاد ونبل الغرض ، وحضارة تمتد إلى آلاف السنين ، ذلك الجهاد الذى توج بقيام الباكستان الذى كان بمثابة المعجزة فى هذا القرن ، حيث انتفى فيه ظهور المعجزات .

وهذا الشرف الكبير الذى لحقنى فأعتز به وأفخر ، إنما يعادله شرف كبير آخر هو ما لحقنى حين تخرجت فى هذا المعهد العتيد على يدى أساتذة أجلاء فضلاء كرماء ، ذلك المعهد الذى لقننا فى رحابه فضلا وعلماً وثقافة وتربية تشبعنا بها كاننا ورحنا بها نجوب شتى بقاع الأرض .

وموضوع اليوم « تدعيم الصلات بين الباكستان والشرق الأوسط »

---

(١) ألقيت هذه المحاضرة بدعوة من جمعية شئون الشرق الأوسط .

موضوع ورطني فيه أستاذنا الكبير الدكتور **راشد البراوى** ، ورطني فيه لأنه لم يترك لى حرية اختيار الموضوع ، ولم يترك لى حرية الكلام ، فأعالجه من نظرة قريبة ومن زاوية ظاهرة . كلا فقد أبى ألا أن ينسج أبناؤه نهجه فى عمق البحث والتحرى . الأمر الذى مارسناه معه يوم كنا نتلقى العلوم على يديه والأمر الذى نلمسه كل يوم فى تلك الدروس القيمة التى يطالعنا بها صباحاً ومساء على صفحات الجرائد وبين طيات الكتب وعلى أمواج الأثير . أبى ألا أن أتكلم عن « وسائل التدعيم » مما يستدعى البحث والدرس والاطلاع وقد كنت أفضل أن أتكلم عن الموضوع من ناحية عامة أخرى .

وقبل أن ندخل فى صميم الموضوع أرى مناسباً أن أقول كلمة عن الباكستان وعن كيفية قيامها حتى يتمكن التعريف بهذا البلد الجديد الذى نريد أن نوثق علاقاته بالشرق الأوسط .

ليست الباكستان بلاداً جديدة ، وهى لم تحتل مكانها على خريطة العالم فى أيامنا هذه وحسب . بل هى بلاد وجدت منذ عهد بعيد . لها تاريخ طويل عريض ومدنية زاهرة . وهى وإن كانت جزءاً من شبه القارة الهندية - الباكستانية إلا أنها كانت منذ زمن بعيد على اتصال وثيق ببلاد الشرق الأوسط ، فكان لها صلات مع الكلدانيين الذين استوطنوا العراق قبل ٧ آلاف سنة ، وكان لها صلات بالبابليين وكانت تجارتها تعبر الأرض والبحار إلى دولة الإسكندر ودولة الفرس .

وقد حدث أن غزا العرب بعد موت النبى صلى الله عليه وسلم إيران وسوريا وأرمينيا وجزءاً من وسط آسيا ومصر . ومشى المسلمون فى فتوحاتهم نحو الشرق صوب هيرات وكابول وبلخ حتى وصلوا نهر السند ، الأمر الذى نجم عنه قيام رابطة قوية بينهم وبين الحكام الهنود فى الجنوب ، كما نجم عنه توطن

الكثيرين منهم على الساحل الغربى لشبه القارة ، حيث أقاموا لهم مستعمرات وحيث بنوا المساجد ، حيثما أقاموا وحيثما وجدوا الرزق والحياة .

ولم تقتصر الرابطة بين مسلمى شبه القارة وأهل الشرق على تبادل المنفعة عن طريق التجارة وتبادل الآراء الثقافية والعلوم والآداب ، بل امتدت الرابطة إلى أبعد من هذا ، امتدت إلى أن خضع المسلمون هناك لطاعة الخليفة ، ودانوا له بالولاء . ويقول « البلاذرى » فى (فتوح البلدان) إن حكام السند العرب كانوا يضربون العملة باسمه كذلك ، كما كان السفراء يفدون إلى الهند محملين بالهدايا والخلع النفيسة .

وبدأ المسلمون يأتون إلى شبه القارة من إيران وأفغانستان وتركيا وهم يعتنقون دين الإسلام . أتوا ومعهم تعاليمه ومعتقداته ونظرته إلى الحياة وإلى الجماعة الإنسانية . وبمرور الوقت خضعت شبه القارة ، فيما عدا الجزء الجنوبى البعيد ، لحكم سلاطين دلهى المسلمين . وهكذا أصبح المسلمون هناك ركناً من أركان شبه القارة ، يبثون ثقافتهم التى تمشت جنباً إلى جنب مع ثقافة الهندوس .

وفى سنة ١٥٩٩ حصلت شركة الهند الشرقية الانجليزية على امتيازات عدة من أباطرة المغول لممارسة التجارة . وهناك أسسوا محلات لهم أو مستعمرات فى الموانى المختلفة وكان طبيعياً بعد موت آخر الأباطرة المغول وبعد تقلص سلطانهم أن تعد هذه الشركات بمثابة الحاكم الآمر فى هذه الأقاليم . ولم تقتصر هذه الشركات على الانجليز فيها بل كان هناك عدة شركات أوربية أخرى . ولكن يمكن أن يقال إن حرب المنافسة بينها أدت إلى انتصار شركة الهند الشرقية عليها كلها واستئثارها بالهند بأجمعها .

وقامت شركة الهند باضطهاد المسلمين وابعادهم عن الوظائف والأعمال الهامة ، وكان يساعدهم فى تحقيق سياستهم هذه الهندوس . ولم يكتف الانجليز بإذلالهم

وقتل الروح المعنوية فيهم بل عمدوا إلى الاستهتار بهم كجماعة . ويقول سير وليم هنتر ، وكان موظفا مدنياً بالبنغال « لم يكن يسمح لأى مسلم بأن يعمل فى إحدى وظائف الحكومة بكلكتا فى وظيفة أعلى من وظيفة حمال أو ساعى أو مالىء للبحر أو مصلح للأقلام » ويقوم معاصر آخر هو (بوين) « كان عدد المحامين لدى المحاكم العليا فى سنة ١٨٥٢ — ٢٤٠ وطنياً منهم مسلم واحد فقط » . وما وافى عام ١٨٥٧ إلا وكل شبه القارة خاضع للحكم البريطانى فيما عدا بعض ولايات هندية . وكان قد قامت ثورة للمسلمين برئاسة سيد أحمد ضد حكم الشيخ وهى واحدة من عديد الثورات الدينية التى زخر بها تاريخ الهند وتطورت إلى تهديد لنفس شركة الهند الشرقية وانتشرت الثورة فى طول البلاد وعرضها ، ولكن الانجليز أخمدوها وأنقذوا الشركة وكان نتيجتها أن زالت الامبراطورية الاسلامية فى الهند . وهنا وقع المسلمون تحت اضطهاد شديد ، إذ شنق زعمائهم وصودرت ممتلكاتهم ونهبت دورهم وطردوا منها وعزل الحكام المسلمون ووضع مكانهم حكام من الهندوس ، وأصبحت اللغة الإنجليزية لغة رسمية بدل الفارسية وأصبح الهندوس مقربين من السادة الجدد ، وأبعد المسلمون لأنهم عصاة متمردون . وهنا يظهر الزعيم الكبير سيد أحمد وأقنع المسلمين بضرورة حصولهم على قدر كاف من التعليم وبصرهم بأمورهم ، ولكن حالة المسلمين كانت ضعيفة وبقوا على هذه الحالة إلى أوائل القرن . وكان من رأيه استحالة التوفيق بين الهندوس والمسلمين . وكان يجاهر برأيه هذا .

ولما كون حزب المؤتمر سنة ١٨٨٥ قام يجاهد لحصول الهنود جميعهم على الحكم الذاتى . ولما رأى المسلمون أن الهندوس يسيطرون على سياسة هذا الحزب وأنهم يفرضون آرائهم بصفتهم أغلبية ، كون المسلمون حزب (رابطة كل مسلمى الهند) سنة ١٩٠٦ وهو الحزب الذى أخذ بيد المسلمين هناك .

ومشى الحزبان جنباً إلى جنب فى مطالبتهما بالإصلاحات الدستورية ، على أن حزب الرابطة كان ينفرد بالنضال لتحقيق هدف آخر هو ضمان حقوق المسلمين وحفظ كيانهم وشخصيتهم حتى لا تندمج فى كيان الهندوس . وفى النضال للحصول على هذه الإصلاحات والامتيازات عرف الفريقان أن تعاونهما هو الذى سيؤدى إلى أى نصر قد يحرزونه ، ولما انعقدت دورة حزب المؤتمر بلكنو سنة ١٩١٥ أقنع الزعيم الخالد الذكر جناح حزب الرابطة بوجوب اجتماعه هناك فى نفس الزمان . وتعتبر القرارات التى اتخذت يومئذ أول صيحة للهنود كافة أطلقوها فى وجه انجترا .

وظل الحال على هذا النحو بين مد وجزر بين الهنود والإنجليز إلى عام ١٩٣٠ حين تقدم جناح بنقاطه الأربع عشرة إلى لجنة سيمون ولم يجد الإنجليز بداً من دعوة الطرفين لحضور مؤتمر الدائرة المستديرة . وظلت الدراسات دائرة إلى عام ١٩٣٥ حين صدر قانون الهند . وفى سنة ١٩٣٧ عندما صرح البانديت نهرو بأن فى الهند حزبين هما الحكومة البريطانية وحزب المؤتمر قام جناح وأعلنها صيحة صريحة بأن هناك حزباً ثالثاً هو الأمة المسلمة ، ومن يومئذ صمم على أن يستقل المسلمون بأنفسهم فى دولة بعد أن كان يطالب لهم بامتيازات خاصة ضمن نطاق الهند . وقد يكون مناسبا فى هذا المقام أن نقول إننا حين نتكلم عن الهندوس وعن المسلمين بالهند إنما نعنى بالمسلمين أصحاب الديانة الإسلامية ومعهم أصحاب الديانات السماوية الأخرى أى المسيحية واليهودية ، وكانوا جميعهم يقفون ضد الهندوس .

وهنا يظهر جليا الدور العظيم الذى قام به القائد الأعظم محمد على جناح لتحقيق حلم الباكستان الذى طالما داعب خياله والذى دعا إليه إقبال الشاعر الفيلسوف . ففى الإجتماع التاريخى الذى عقد بلاهور عام ١٩٤٠ قرر حزب

الرابطة إنشاء الباكستان من البنجاب والسند وإقليم الحدود الشمالية الغربية وبلوخستان والبنغال ، حيث تقطن الأكثرية المسلمة . ومما يذكر بالفخر أن اسم (الباكستان) أعلنته لأول مرة (جمعية الطلبة) وقد اختير هذا الإسم من أسماء كثيرة اقترحت مثل (بنجى اسلام) إشارة إلى البنغال و (عثمان نستان) إشاره إلى حيدر أباد .

ومن هذا يتبين أن قيام الباكستان كان ضرورة ملحة نتيجة للتجارب التى قاساها المسلمون ، ولمنطق الحوادث . وهكذا قامت بعد أن نقلت المسلمين من أقلية فى دولة كبيرة إلى أغلبية فى دولة صغيرة يكيفون حياتهم ومصيرهم حسبما يشاءون معتمدين فى ذلك على تاريخهم ومجدهم وثقافتهم وطريقة معيشتهم ، وهكذا فازوا بكيان مستقل ومركز ممتاز فى المعترك الدولى .

ومع أن الفكرة نبتت قبل سنين إلا أن ظروف الحرب العالمية الثانية أخرت إعلان قيام الباكستان قليلا . وفى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٧ ارتفع علم الباكستان بالهلال والنجمة رمزاً إلى الخصب والمعرفة والنور .

وما كادت الباكستان تأخذ مكانها بين الدول ، ولم يكد ينقضى على حياتها عام واحد حتى رأيناها تندمج فى هذا المعترك الدولى ، كما سمعناها تدلى بصوتها فى مسائل هذا الكوكب الهامة . وعلاقة الباكستان مع غيرها من الدول وخاصة دول الشرق الأوسط تدور حول قيام الباكستان لخدمة العالم والشرق فضلا عن خدمة نفسها ، والعمل على استعادة مجده ورفعة شأنه ، وقد اعتبرت نفسها من أول الأمر بلداً من هذا الشرق ، وإن كانت الشقة بينها وبينه بعيدة .

والآن وقد وصلنا إلى هذا الحد الطويل فى التعريف بباكستان نتكلم عن العلاقات بينها وبين الشرق الأوسط وعن كيفية دعمها .

هذه العلاقة التى تأمل الباكستان فى إيجادها صورها الخالد الذكر محمد على جناح فى فبراير سنة ١٩٤٨ عند ما رد على سعادة بول آلنج سفير أمريكا بكراتشى حيث قال :

« إن شعب الباكستان لا يريد حقاً ليس له ، وهو لا يأمل إلا فى حسن نية الدول وصداقة الشعوب الحرة فى العالم . ونحن فى الباكستان وطدنا العزم بعد أن حصلنا على حريتنا بعد جهاد مرير طويل أن نبذل أقصى ما نستطيع من جهد لا لكى نقيم من دولتنا أمة قوية سعيدة فحسب ، بل لنسهم بأقصى حد فى سبيل إسعاد العالم وإقرار السلام فى ربوعه » .

بهذه الروح الطيبة بدأت الباكستان توثق علاقاتها مع الشرق الأوسط لأنها تعد نفسها واحدة منه . والظروف القاسية المريرة إن كانت قد حالت فى الماضى دون إقامة هذه العلاقات كما تحب وتشتهى إلا أن الوقت حان الآن لدعمها .

والعلاقة الأولى بين هذه البلاد موجودة أصلا ومعترف بها وأعنى بها العلاقة الروحية ، فان قلب الباكستان يخفق مع قلب هذا الشرق ، ويفرح لفرحه ويتألم لألمه ، وكأنى به يضع أمامه الشعار (كلنا فى الهم شرق) ؛ فالباكستانى أخ للمصرى وللعراقى وللسورى ولليمنى ولغيره كما أن هؤلاء جميعا تربطهم به أكثر من رابطة ، ويوحد بينهم أكثر من غرض .

ومما يزيد من قوة هذه الرابطة وجود القرآن الكريم عاملا مشتركا فى ديانة كل هذه الشعوب .

وطبيعى أن تكون العلاقة السياسية أول علاقة رسمية تنشؤها مع الدول قاطبة . وساعة أن قامت الباكستان أرسلت مبعوثيها إلى كل البلاد وخاصة انجلترا وأمريكا ومصر والعراق وسوريا وبورما والصين وإندونيسيا وتركيا . كما

أعلنت أنها لم تقم لخدمة بنيها فقط وإنما لخدمة العالم أجمع ، وراحت من أول يوم انضمت فيه إلى هيئة الأمم ترفع صــوتها لنصرة المظلومين وإقالة عثرة المنكوبين وتحرير البشرية مما ترسف فيه من أغلال وذل . وقد شهد العالم بمجهودات وزير خارجيتها السيد ظفر الله خان وعبقريته وصدق بلائه، وليس أدل عن ذلك من أنه ضرب الرقم القياسى فى الخطبة التى ألقاها من على منبر المجلس عن كشمير فقد خطب أخيرا سبع ساعات موالية عن قضيتها . وكان للباكستان دور خطير فى مسألة فلسطين حيث ابلت فيها بلاء حسنا ، ولما مثلت البيجوم شايستا أكرام الله بلادها فى دورة باريس ألقت خطابا رائعا عن مســألة الأجناس والثقافات .

وساهمت الباكستان فى إعلان حقوق الإنسان وتدخلت فى مسألة الملونين بجنوب أفريقيا وأوفدت بعثة لدراسة هذه المشكلة ، ثم فى مسألة انضمام غرب أفريقيا إلى اتحاد جنوب أفريقيا ثم كان لها دفاع عظيم عن العرب يوم أن طالبت اسرائيل بالانضمام إلى هيئة الأمم .

ونحن لا ننسى الدور الكبير الذى قامت به فى صدد مسألة اندونيسيا وتحررها ولا فى مسألة المستعمرات الإيطالية . ولست أعدو الواقع ان قلت أن للباكستان فى مسألة تحرير اندونيسيا أثر كبير مما دعا الرئيس سوكارنو أن يسارع إلى زيارتها ليعرب عما تكنه نفسه ونفوس شعوبه نحوها من التقدير والود .

ثم أنكم تعرفون جهادها فى مسألتى حيدر أباد وكشمير وتعرفون أنها وقفت منهما موقفاً كريماً لا ترمى من ورائه الا تعرف رأى شعوبها حرا خاليا من كل إكراه عن طريق استفتاء تحت إشراف هيئة الأمم .

وسياسة الباكستان عموما فى الارتباط بجميع بلاد العالم ارتباط مودة

وصداقة يشوبها حسن النية ، ويتبين هذا من موقفها تجاه المعسكرين الغربى والشرق ، فبالرغم كونها ضمن الكومنولث رأت أن توثق روابطها مع روسيا .

وكما دعى رئيس وزرائها إلى زيارة لندن مرات وإلى زيارة أمريكا أخيرا دعى إلى زيارة موسكو . وهو لا يستهدف من هذا إلا مصلحة بلاده وحسب.

وسياسة الباكستان منصبة على توثيق هذه الصلات خاصة مع البلاد الإسلامية والعربية ودول الشرق الأوسط وهى بسبيل وضع دستور لها يقوم على المبادىء الديموقراطية الحديثة مع عدم إغفال تعاليم الإسلام العليا ولا تعاليم الدين الحنيف .

وهذا يجرنا إلى الحديث عن العلاقات الثقافية . ولتدعيمها بين الباكستان والشرق والشرق الأوسط يجب أن تعرف علاقتها باللغة العربية أولا لأنها أساس وجود الثقافة .

وجدت اللغة العربية طريقها إلى هناك من يوم أن غزاها محمد بن القاسم . لقد جاء إلى السند وهى ما تسمى بالباكستان اليوم وجاء مع الغزو كما حدث أيام الغزو الفرنسى لمصر اللغويون والفقهاء المشرعون والأدباء . وجاء بعد العرب الترك مع التتار وأصبحت الفارسية اللغة الرسمية مع ازدهار شأن العربية وكانوا يؤلفون بها.

والآن يريدون نشر العربية على شكل واسع لأنهم يعرفون أنها أداة الوصل بينها وبين الشرق وهم يصدرون الجرائد والمجلات بها .

وهم يريدون أن يستعملوا الأحرف المطبعية العربية وقد قرروا تدريسها فى المدارس والمعاهد لتكون لغة إلى جانب اللغة الرسمية وكونوا جمعية ثقافية عربية باكستانية لهذا الغرض ، برئاسة معالى وزير المعارف السيد فضل الرحمن .

وقد صرح فخامة الحاكم العام فى حفلة افتتاح هذه الجمعية بأن أحسن وسيلة لربط هذه البلاد إنما هو عن طريق اللغة العربية وأضاف : « إن تعلم العربية ضرورى جداً لتكون وسيلة عملية لحركة الوحدة . وقد يكون متعذراً أن يتخذ العالم الإسلامى والعربى كله لغة مشتركة ، ولكن يجب أن يتخذ هذا العالم الأحرف العربية أساساً له حتى يستطاع الحصول على أكبر تجانس بين اللغات » .

وقد اتخذت وزارة المعارف هناك سياسة من شأنها أن تزيد الصلات الثقافية بتبادل الطلبة والمدرسين ، وتبادل الآداب وإرسال بعوث ثقافية ، وتكوين الجمعيات . وقد حدث أن زار جماعة من الصحفيين كراتشى منذ عامين بدعوة من حكومتها ، كما أن فيها الآن بعثة ثقافية تركية .

وقال وزير المعارف فى اجتماع للجمعية الثقافية فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ : « لقد طالما فاخرنا بالتراث الذى خلفته لبلادنا الثقافة الإسلامية والدين ، وعلينا ألا نقنع بهذا التراث . بل علينا أن نزيد منه . وكخطوة أولى أقترح أن ندرس مسألة استعمال الأحرف العربية حتى يستطيع شعب الباكستان أن يتقرب من العالم العربى . ودعونى أردد القول بأن اللغة هى الصلة الحيوية بين أمة وأخرى ، وإذا نحن اخترنا هذه الأحرف فإننا نفتح الأبواب على مصاريعها أمام التفاهم المشترك ، ونسهل لشعوبنا جميعاً العب من منهل الثقافة العربية والاسلامية المجيد » .

وقال فخامة الحاكم العام فى الحفلة ذاتها : « لسنا بحاجة لأن نذكر الدور المجيد الذى قام به العرب فى التاريخ مع لغتهم وثقافتهم ومدنيتهم فانهم بما نشروه من نور المعرفة يمينا وشمالا حتى فى وقتنا هذا قد تبوأوا مركزاً ممتازاً فى معترك الحياة الدولية أهلهم له ماضيهم ومستقبلهم وحياتهم التى اقترنت بحياة

الرسول ، ولا أكون مغالياً إن قلت إن العالم العربى بالنسبة إلى العالم الاسلامى بمثابة الروح من الجسد » .

ولا يسعنا أن نغفل مجهودات سعادة سفير مصر بالباكستان سابقا الأستاذ علوبة باشا فقد سعى منذ أول ساعة وطأت فيها قدماه كراتشى أن يحقق هذا الغرض فاتصل بالمسئولين الذين استجابوا لدعوته ، واقتراحاته فى هذا الشأن قيمة تزيد من هـذه العلاقة الثقافية بين الباكستان ودول الشرق . وقد اقترح سعادته إنشاء مدارس ومعاهد تتخصص فى العربية حتى لقد اقترح ألا تقبل جامعات مصر ولا أزهرها الشريف طلبة البعوث إلا إذا تخرجت فى هذه المعاهد . وقد قوبلت كل اقتراحاته فى هذا الشأن بالترحاب والقبول والشكر .

وهنا نأتى إلى العلاقة الاقتصادية ، وقد تعمدنا أن نوردها فى آخر الكلام لأنها العلاقة المتينة التى تربط هذه البلاد بعضها ببعض . ونحن فى هذا المعهد الجليل إنما يهمنا أن نطلب نوعا ما فى ذكرها لأنهـا من صميم دراستنا واختصاصنا . وبلاد الشرق وإن كانت مرتبطة بعضها ببعض عن طريق الروابط الروحية والثقافية وغيرها . فإنها لن تدعم هذا الرباط ما لم تتبادل المنفعة المادية والخدمات المختلفة فيما بينها .

وفى حديث لنا مع سعادة الأستاذ حافظ رمضان باشا بين سعادته ما قد يقوم من علاقات مستقبلا بين الباكستان والشرق على أسس اقتصادية وذكر أن أصل احتلال الانجليز لشبه القارة كان عن طريق شركة الهند الشرقية ، وقال إنه بجانب السفارات والقنصليات التى قد تستفيد كثيراً برسميات الحكومات يجب أن ينشأ إلى جانبها مكاتب لتبادل التجارة والحاصلات ، ومن طبيعتها هذه أن تزيد الاتصال وأن تباركه لما فيه من فائدة مادية .

وقد أدركت الباكستان هذا فدعت إلى مؤتمر اقتصادى عقد بكراتشى فى نوفمبر الماضى حضره مندوبون عن جميع بلاد الشرق الأوسط كان القصد منه دراسة أحوال الشرق الأوسط بلدا بلدا ، ثم معرفة الموارد الطبيعية والمنتجات الزراعية والصناعية الموجودة ثم إحصاء الكفاءات الفنية المبعثرة ليتم الانتفاع منها ثم دراسة كيفية استكفاء الشرق بموارده وخيراته. وخلص المؤتمر إلى تكوين عدة لجان لبحث نواحى المنشاط الاقتصادى المختلفة وأصدر قرارات هامة وتوصيات للحكومات المتعددة .

وكان أكبر أثرين تخلفا عن هذا المؤتمر قابلهما العالم أجمع بالتقدير والعناية الخطاب الجامع الكبير الذى القاه سعادة السيد غلام محمد وزير المالية فى افتتاح المؤتمر ثم التقرير الاضافى الذى أصدرته إدارته فى الحالة الاقتصادية فى الشرق الأوسط ويقع فى ٩٠ صفحة من الحجم الكبير .

فى خطاب الوزير استعراض للحالة الاقتصادية بالشرق الأوسط ، وإشارة إلى مواضع الداء فيه ووصف الداء والعلاج ، والتقرير أورد كل هذا مدعما بالأرقام والاحصائيات ، وفيه بعض التوصيات مما يتلافى معها هذا النقص .

ومن الخطاب والتقرير يتبين لنا أن اقتصاديات هذا الشرق لم تكن فى الماضى سليمة ولا حرة ، بل كانت خاضعة لسيادة الغير .

وأساس تأخر هذا الشرق اتباعه الزراعة دون الصناعة ، ودخله القومى لا يخرج أبداً عن نطاق المنتجات الزراعية وبعض منتجات المواد الخام الأولية . وهنالك صناعة إنما دورها بسيط للغاية .

وإذا توسعنا الآن فى الكلام عن هذه النقطة فلأنها النقطه الحيوية التى قلنا إنها تدعم علاقاتنا ، وهو الأساس الذى نبنى عليه هذه العلاقات :

والنظام الزراعى فى الشرق يقوم على وجود الأرض بمساحات كبيرة فى أيدى ملاك قليلين . وهذا مع استعمال الآلات البدائية القديمة ومن عدم وجود الكفاية الفنية ، أو تبعثرها على وجه أصح . وكذلك نقص الخبرة العلمية ، وسوء التغذية ، وتفشى الأمراض الناجمة من هذا الوضع .

كل هذا سبب عدم ارتفاع المعيشة والانتاج ومن ثم ضعف الدخول .

وعدد السكان فى ازدياد رغم كثرة الوفيات ، وهو لا يتمشى مع التقدم الاقتصادى بل يتجاوزه ، وهكذا وجد ضغط على الموارد الموجودة حاليا مما أدى إلى انحطاط جديد فى مستوى المعيشة .

فدول الشرق ، ومنها الباكستان إذن فى حالة تستدعى معها توثيق العلاقة وتبادل المنافع والموارد والحاصلات .

وهذا الشرق يتكون من ١٥ بلداً ، هى : مصر ، وإيران ، وسوريا ، وفلسطين ، والعراق ، والحجاز . ولبنان ، والأردن ، وتركيا ، واليمن ، والأفغانستان ، والبحرين ، ومسقط ، وعمان ، والباكستان .

وبلاد الشرق الأوسط مليئة بالخيرات ، وهى تستطيع أن تكفى نفسها بنفسها .

فمن حيث الزراعة نراها كلها بلاداً زراعية ، وهكذا تستطيع أن تكفى حاجيات شعوبها وزيادة ، الأمر الذى شاهدناه أثناء الحرب العظمى الأخيرة حيث كان الشرق ميداناً لكثير من الجنود الذين كانوا يعيشون على خيراته . ولأن الزراعة إذا لم تتقدم هجرها الكثيرون إلى أعمال أخرى .

أما من حيث الصناعة : فنقول إنه وإن كانت ضعيفة إلا أن النهضة بدأت فى الظهور .

وأول عمل نقوم به فى سبيل نشرها بين الشرق هو تحسين حالة النقل البرى والبحرى . وللأسف ليست هذه الوسائل متوفرة عندنا ، فليس هناك ارتباط بين البلاد ، وليس هناك طرق بالمعنى الصحيح ، وليس هناك بواخر ، ونتيجة لهذا انخفض حجم الواردات فى الشرق الأوسط إلى النصف وفى بعض البلاد إلى الثلث .

وكما قلنا ينتج الشرق حاصلات كثيرة وبدراستها حسب حالة الانتاج وحالة التصدير يمكن الافادة منها . فمثلا ينتج البا كستان الجوت والقطن ، وكذلك مصر تنتج القطن . فإذا استمر الحال فى شأن صناعة القطن على هذا المنوال فى مصر والبا كستان ، فإن الشرق لن يكون فى حاجة إلى استيراد شىء منه من الخارج . وإذا تمكنت بلاد الشرق من صنع الجوت فإن حالة انتعاش كبيرة توجد فيه لأن الجوت مطلوب فى جميع بلاد العالم ولا ينتج إلا فى البا كستان .

والشرق الأوسط لا تزال أرضه مغلقة لايعرف أسرارها أحد وهى لاشك مليئة بالمعادن . ففيها الحديد والنحاس والكروم والنيكل والكبريت والفسفات والمنجنيز .

وإذا عرفنا أن الشرق الأوسط ينطوى على قوى محركة هائلة يمكن الحصول عليها من مساقط المياه أدركنا أن الشرق يخفى وراءه أحداثا هائلة . فنهر النيل وعليه خزان أسوان وأنهار الأردن والفرات ودجلة والأندس كلها أنهار كبيرة تزهو بهذه القوى .

والشرق فيه الزيت ، وهو (البترول) ، ويقال إن فى سوريا ولبنان واليمن مقادير كبيرة منه .

وإذا عرفنا أنه فى سنة ١٩٤٦ أمكن الحصول على المقادير الآتية من البلاد المذكورة عرفنا أهمية الإفادة من الشرق الأوسط بخصوص هذه الخيرات إذا نظم تبادلها .

مصر	أنتجت	٨٩١٣	ألف	برميل
وإيران	«	١٤٤٨٩٦	«	«
والعراق	«	٣٢٧٧٧	«	«
والحجاز	«	٦٠٣٤١	«	«
والبحرين	«	٨٠١٠	«	«
والكويت	«	٥٩٩٠	«	«

والصناعات الموجودة فى الشرق هى صناعة النسيج والسكر والأطعمة المحفوظة والأسمنت والأدوية .

وتركيا لها نصيب كبير فى صناعة الأدوية ثم فى صناعة بعض الآلات الثقيلة نتيجة لمواردها فى الفحم والحديد ، ومصر لها نصيب آخر فى هذه الصناعة ، وكذلك صناعة النسيج والسكر ، وهناك صناعة الزجاج فى مصر .

هذا ملخص حال الشرق من الناحية الاقتصادية ، وهذا ما ينتظر منه ، إنما الخوف من تأخر وجود حالة التحسين كنتيجة لاهتمام كل بلد باقتصاده وحده وكذلك بحالته الاجتماعية والسياسية مما ينجم عنه فى كثير من الأحيان اختلاف فى وجهات النظر ولكن إنشاء لجنة إقتصادية فى الجامعة العربية مما يبشر بالخير لأن التعاون بين دول الأعضاء كفيل بتبادل الغرض بينها .

وفى الشرق الآن حالة اقتصادية جديدة طرأت بعد الحرب الأخيرة وهذه الحالة تستدعى البحث جديا حتى يكون تبادل المنافع عظيما وكبيراً فى دائرته ؛ وهذه العوامل الطارئة هى : —

١ — فقدان الشرق لكثير من الموارد التى كانت تأتى من المحور .

٢ — فقدان أسواق كثيرة لمنتجاته فى بلاد المحور وبلاد أوروبا الوسطى .

٣ — زيادة المشتريات من أمريكا وكندا وانجلترا .

٤ — زيادة حركة التجارة مع أمريكا .

٥ — « « « « أوربا .

٦ — « « « بين البلاد الشرقية .

الوعي الفكري في العراق (١)

للأستاذ عبد الله القصبي

الملحق الثقافي بالمفوضية العراقية

سادتي :

لي الشرف السامي أن أظفر بهذه الوقفة المباركة ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى حضرات أعضاء رابطة شؤون الشرق الأوسط عامه وإلى رئيسها الجليل الدكتور راشد البراوي خاصة لاتاحتهم هذه الفرصة الثمينة لي ..

سادتي

في صبيحة يوم مشؤوم وطئت أقدام جنود الانكليز الأراضي العراقية وخفق اللواء البغيض لواء الاستعمار على القسم الجنوبي من (البصرة) الخضراء ، وكان لسوء الحالات الاجتماعية والمادية في العهد العثماني أثر كبير في تخفيف شدة المقاومة ، وقد غرر بالكثيرين من رجال الفكر والسيف في العراق بأن النازلين إليهم هم رسل الحرية جاءوا لانتشالهم من الجهل والفقر والمرض ، وكانت رسل المستعمرين وإرسالياتهم التبشيرية قد سبقت راياتهم تبشر بالخير المرتقب.

وعند ما تسلطت السلطة الجديدة أمور الناس واقتضت مصلحتها وجود طبقة من أهل البلاد تتقن لغتها الجديدة إلى جانب لغة أهل البلاد الأصلية لتستعين بها في تصريف الأمور باشرت في فتح المدارس . . . وفي المدارس الجديدة فرضت نظم جديدة لا تتصل من قريب أو بعيد بطبيعة نفوس أهل البلاد ولا تنسجم وثقافتهم وميولهم الذهنية والعاطفية ، جيء ببعضها من بلاد

(١) ألقيت هذه المحاضرة في العام الماضي بدعوة من الجمعية .

الهند والآخر جيء به مرصوفاً من وزارة المستعمرات البريطانية . ووسط تلك المواد الضحلة من المعرفة دست سموم ناقعة غرضها تفريق الشمل وتبديد الجهود وغرس الفرقة ولم يكن عدد المدارس الإبتدائية فى العراق سنة ١٩١٨ سوى عشرين مدرسة كانت نسبة ما يخصص لها من الإيرادات ١ر٧٪ ولعل من المؤلم أن ننوه بأن التعليم الثانوى والعالى لم يكن له وجود فى السنين السالفة الذكر . ولم يكن فى البلاد متاحف أومكتبات عامة ولا نواد علمية أواجتماعية ، وكانت مناهل الثقافة الوحيدة هى المكتبات الخاصة والمساجد والمجالس الأدبية والكتاتيب للمبتدئين . ولولا ما توافر للعراقيين من طبيعة روحية فنية وماعرفوا به من ميل شديد للتعمق فى علوم الدين وأصوله ساعدت فى استمرار الحلقات العلمية للتدريس والبحث . . . لتشوه الشيء الكثير من ملامح وعينا الجديد. وفى بغداد والنجف والبصرة والحلة والموصل وغيرها من أمهات المدن العراقية كانت تنظم المجالس الأدبية والعلمية وتقضى ليالى السمر فى علاج أهم مشاكل الوطن الحبيب .

ومن دواعى اغتباط كل عراقى أن يعتز بأن دور الكتب الخاصة والمكتبات الشخصية كانت الجندى المجهول الذى كافح فى سبيل المحافظة على ذلك التراث الفكرى وجاهد فى سبيل خلق هذا الوعى الجديد وتوجيهه ، فلقد حافظت هذه المكتبات على النخبة الممتازة من الكتب العربية عامة والمخطوط منها خاصة . فنى مكتبة الأستاذ (عباس العزاوى) ببغداد ومكتبة أسرة (آل كاشف الغطاء) بالنجف ومكتبة أسرة (آل باش أعيان) بالبصرة ومكتبة العلامة (داود الجلبى) بالموصل كان يرقد التراث الخالد . . ومن هذه المكتبات كان الرواء الأول لإنعاش الوعى الجديد . .

ولم يكن يسمح بتأسيس المنظمات السياسية والإجتماعية حتى ولا النوادى

الرياضية ، وأقصر ما يقال فى وصف العراق فى بدء سنين الحكم الوطنى بأنه بلد متأخر عن الحضارة ينقصه كل ما تتصف به هذه العبارة من الميزات ، ويتوافر فيه كل ما يتطلبه أعداء الإنسانية الثلاثة من معونة . ولا شك أن الحركات الفكرية التقدمية لا تجد المجالات الصالحة والأجواء الملائمة إلا فى ظلال الحكم الوطنى . ومنذ تسلم العراقيين أعنة الحكم فى بلادهم وبوادر اليقظة تتعاقب وتنمو ، وحرص المسؤلون فى العراق على توجيه الناشئة توجيهاً نافعاً ، ولا بد من الإشارة إلى ماقام به رجال التربية والتعليم فى العراق الحديث من جهود جبارة فى وضع وتنفيذ نظم ومناهج تربوية ضخمة ذات أهداف واضحة كانت القيم الإنسانية تمثل مركز الصدارة منها ، وكان قصارى مناها إعداد مواطن صالح .

وإنه لشىء يبشر بالخير أن تتطور وسائل التعليم فى العراق هذا التطور السريع ، فقد بلغ تعداد المدارس الابتدائية فى عام ١٩٤٩ الدراسى ١١٥٦ مدرسة ابتدائية ، تضم ١٧٥٩٤٠ طالباً وطالبة ، و ٦٥٣٠ مدرسة ومدرساً . وبلغ عدد المدارس المهنية ٩ تضم ١٠٦ مدرسين ومدرسات . . أما المعاهد العالية فقد بلغ عددها ثمانية زادت واحدة هذا العام تضم ٦٥ أستاذاً واستاذة ، يعاونهم عدد ضخم من المعيدين النابهين والاخصائيين المنتدبين بعقود قصيرة .

ويتبنى معالى وزير المعارف الحالى الأستاذ نجيب الراوى مشروع الجامعة العراقية ، والمتطرق إلى هذا الركن الأساسى من الوعى لا بد وأن يشيد بإعجاب بالجهود المباركة والتضحيات القيمة التى قدمتها الشقيقة مصر للقطر العراقى ، فلم تزل مصر تلبى بحماسة جميع طلباتنا من الأساتذة والمدرسين وتستقبل بكرم أبناءنا ؛ وفى هذا العام تم ندب ١٤٢ مدرساً وخبيراً منهم عشرون أستاذاً

للمعاهد العالية ، كما يوجد الآن فى مختلف المعاهد المصرية ٣٩٤ طالبة وطالباً عراقياً .

أيها السادة :

إنه لجدير بنا قبل أن نلج البحث فى الكلام عن ألوان هذا الوعى وملامحه أن نتطرق ولو بقليل إلى النفسية العراقية . . .

إن سيرة الفرد هى المحصلة الناتجة من توازن قواه الوجدانية العاطفية من جهة ، وقواه الذهنية الفكرية من جهة أخرى ، وإن أى ميل بسيط فى هذا التوازن يؤثر تأثيراً مباشراً فى تلوين سيرة الإنسان ومنها نتاجه الفكرى بما فيه تحسسه بالمشكلات أعنى وعيه . ولعل من المناسب أن نقول كلمة عن مدى تأثر النفس العراقية بكل من هاتين القوتين ، ما دمنا نحاول التحدث عن وعيها الجديد . . .

سادتى :

إن الاتزان النفسى عند الشعوب البدائية نادر الوجود ، وهو أيضاً نادر الوجود عند الشعوب التى قطعت شوطاً كبيراً فى ميدان المدنية الحديثة . فبينما تخضع الأولى لتحكم الوجدان والعاطفة وتتحمس بوفاء لدوافعها ، ترسف الثانية فى قيود الذهن ، وتلتزم بحذر شديد مجالات التجربة الضيقة ، فيضيع على الأولى فهم الحقائق والانتفاع بها ، وتحرم الثانية لذة الإيمان والاطمئنان والاستقرار .

ومن هنا — من اصطدام الجبهتين — نتجت البلبلة الفكرية ، وفى نظرى أن بلوى الشرق الأوسط تبدأ من هنا أيضاً ، وإن أى أنشودة للسلام

والاستقرار فى الشرق الأوسط لا بد وأن تدرس بعناية وتحفظ أمر هذه الموازنة ، وأمر هذا الصدام . وإنه لحمل ثقيل ينوء به المربون عندما يحاولون خلق جيل جديد يتحسس المشكلات ويتحمس لحملها ، ويملك إلى وعيه هذا إتزاناً فى سيرته واطمئناناً فى نفسيته ما دام الشرق الأوسط يتميز بهذا الموقع الجغرافى وبهذه البيئات الاجتماعية المتباعدة .

والعراق إحدى دون الشرق الأوسط ، بل وقطر أوسط بين أقطار مختلفة فى الحضارة والجنس والعقيدة . وهو بحكم ماضيه وحاضره معقل من معاقل المثل العليا ، وبحكم موضعه الجغرافى ووضعه الاجتماعى محتفظ ببعض عادات البادية الطيبة . معتز بطباعها متصل بها ، وبه ما بها من صراحة وإباء وإيمان ؛ ولذا اتسم الوعى الجديد بهذه السمات . والنفس العراقية نفس صريحة أبية تحترم بتقديس حوافز الوجدان وتخنع له قبل خضوعها للفكر .

ظاهرة هامة يحسن بنا نحن العراقيين أن نعترف بها . تلك هى عدم ثورة الجيل الجديد على الجلد والمثابرة ، ولئن تكاتفت العوامل الطبيعية على ترويض الفرد العراقى على تقلباتها المناخية ، فإنا لنرجو أن تتكاتف العوامل الاجتماعية على ترويضه بقبول وتحمل تقلباتها .

نعم أيها السادة . . . إن للفرد العراقى ذكاء لامعا وفكراً ثاقبا ، غير أن أشد ما يحتاج إليه اليوم هو الجلد والمثابرة .

ولعل سائلا يقول : « لم لم تبدع هذه الذهنية التى أطنبنا فى مدحها ، وأين هو إنتاجها الفكرى ؟ » والجواب : هو أن نقص العوامل المادية وعدم توافر المستلزمات الحديثة للكاتب العراقى من جهة ، وانصرافه إلى الكفاح السياسى من جهة أخرى ، يساعد هذا تيسر لون لذيذ نافع من الثقافة الجاهزة

تجود بها الأقطار الشقيقة إلى القارىء العراقى . . . كل هذه فى نظرنا هى الأسباب التى أثرت فى الإنتاج الفكرى فى العراق وسببت ندرته .

هذا بالإضافة إلى ما قدمناه من قلة الجلد والمثابرة عند الناشئة الجديدة ، غير إن الذى نريد أن نسجله فى كلامنا عن الانتاج الفكرى فى العراق هو أن أثر هذه العوامل كان أشد وضوحاً فى النثر منه فى الشعر .

ولقد تفوق الآن المنظوم على المنثور فى العراق ، ذلك لأن النزعة الشاعرية متأصلة فى نفوس أهله ، تلك النفوس التى تتميز بالبساطة والصراحة والأنفة فلا غرو أن يستيقظ الشعر فى العراق قبل النثر ، ولا غرو أن تكون ملامح الوعى الجديد فى فيض قرائح الشعراء أسطع منها فى سطور الكتاب . ما دام بين النفسية والشعر ما قدمناه من التقارب .

ولم تزل الصور الشعرية فى دواوين الكاظمى والزهاوى والرصافى والجواهرى وغيرهم من فحول الشعراء هى أسطع الصور التى ترسم لنا بوضوح اتجاه المفكر العراقى .

وكان بودى أن أتكلم عن الصورة الواضحة التى رسمها الشعر العراقى للوعى الفكرى فى العراق ، إذ أن الكلام عن هذه الصورة موضوع شيق واضح الملامح ، غير أن ضيق المجال لا يسمح لى بتحقيق هذه الرغبة ، ولذا آثرت تلخيص النتائج التى أرجحها حول مدى تطور الوعى الفكرى فى العراق ، ودلالة الشعر على هذا .

سادساً :

يمكن تصوير الملامح العامة للشعر العراقى فى الثلاثين سنة الأخيرة بأنه

بدأ وطنياً مقصوراً على علاج النفسية العراقية ، مع تطرق للقضايا القومية ، فقد تناول كثير من الشعراء قضية الاستقلال ونظموا فيها درراً نفيسة لم تزل سفراً خالداً يسجل بفخر كفاح هذا الشعب التواق إلى المجد ، ويدل دلالة واضحة على صدق الشعور وحرارة الإيمان فى مقاومة المستعمر الغاصب . . ثم استحال قومياً عربياً ، وهو اليوم اجتماعى عام يتجه إلى تهذيب هذا اللون القومى للتعاون فى تحقيق الخير والنفع للانسانية .

هذا عن المنظوم ، أما عن المنثور فلن أتكلم إلا عن لون واحد من ألوانه هو اللون الصحفى ، وذلك لما تتمتع به الصحافة من نصيب واف فى توجيه الوعى الجديد وترويضه . فإذا كانت التربية هى إحدى مقومات الوعى الفكرى فى أى بلد من أنحاء المعمورة ، فلا شك أن الصحافة ركيزة أخرى من ركائزه الهامة ، وهى أيضاً تمتاز على التربية بأنها تشاركها فى واجبها الأول بكونها عنصراً فعالا من عناصر التوجيه والتثقيف والإرشاد ، وتمتاز عليها بأنها تتم واجب التربية فى ترويض الأفكار والأذهان بعد اكتمال نضجها . وهى أيضاً لوحة هامة ، تنقش فيها آخر ملامح الوعى الفكرى فى البلد الذى تصدر فيه . .

ولا بد للمتكلم عن الصحافة أن يتطرق إلى الأجواء العامة التى تحيط بها والمجالات الرسمية التى تحتضنها فلا بد لنا ونحن فى صدد الكلام عن الصحافة العراقية أن نتطرق إلى هذه الأجواء والمجالات التى تحيط بها لنرى مدى حرية تلك الصحافة فى الإفصاح عن حاجات المجتمع العراقى ، ومدى ما قامت به من خدمات فى ميادين التوجيه والنفع .

لم تزل الصحافة العراقية تكافح لتعديل القانون الذى تخضع له، أعنى قانون مطبوعات المرقم (٥٧) سنة ١٩٣٣ وتعديلاته ، إذ أن هذا القانون الذى

صدر بعد العهد العثمانى بخمس عشرة سنة قد قيد الصحافة العراقية بقيود دونها تلك القيود الأولى ، فبينما كان القانون العثمانى مثلا قد جعل أمر إصدار الصحيفة من حق صاحبها ، إذا بالنظام العراقى يأخذ بنظام الإجازة ، فلا يسمح لأحد بإصدار الصحيفة إلا بعد نيل موافقة الحكومة ، كما أنه جعل من حق الحكومة إنذار الصحيفة وتعطيلها ومصادرتها إذا اقتضى الأمر .

ولا بد من الإشارة إلى الجهود الحميدة التى قدمتها الصحافة العراقية رغم هذه القيود فى ميدان الكفاح الوطنى .

وفى مقارنة عمومية بين الجريدة العراقية وزميلتها الجريدة الصادرة فى القطر الشقيق ، يستطيع المقارن أن يلحظ أن عنصر التوجيه فى الميدانين السياسى والاجتماعى للرأى العام العراقى متوفر فى الصحافة العراقية أكثر منه فى صحافة القطر الشقيق . ويكاد يكون تصدير الصحيفة العراقية أو المجلة ببحث مشكلة سياسية أو اجتماعية ، عرفاً مرعياً منذ طفولتها . وبعبارة أخرى أن تكون المسحة الأخبارية النقلية فى صحافة القطر الشقيق أكثر منها فى الصحافة العراقية .

مما تقدم نستطيع أن نستنتج أن من السهل على الباحث التعرف على ملامح الوعى الفكرى فى العراق وعلى النزعات الاجتماعية والاتجاهات السياسية فيه بملاحظة مدى رواج صحف ومجلات معينة اتسمت بطابعها الخاص .

ولقد عرفت مجلة (سومر) التى تصدرها مديرية الآثار العامة ببغداد ، بطابعها العلمى الخاص ، ومجالات بحوثها هى تاريخ العراق القديم وحفرياته بصورة خاصة . واتسمت مجلة (المعلم الجديد) التى تصدرها وزارة المعارف بطابعها التربوى ، ومما يسجل للحكومة العراقية رعايتها المستمرة لهاتين المجلتين

العظيمتين ، ولم تزل مجلة (الغرى) أوسع المجلات الأدبية الاجتماعية انتشاراً ، وتغلب عليها المسحة الدينية ، وقبل سنتين احتجبت مجلة (عالم الغد) المعروفة بنزعتها القومية العربية المتطرفة . هذا عن المجلات ، أما عن الصحف فقد عرفت (الزمان) بأنها ألمع الصحف المستقلة ، وتتجنب هذه التطرف فى أى موضوع تخوضه ، وهى ميدان رحب يكتب فيه معظم قادة الفكر على اختلاف وجهاتهم ، ولعلها تتصف ببعض الصفات التى تتصف بها جريدة الأهرام فى القطر الشقيق .

وعرفت جريدة (الاستقلال) المحتجبة بتحمسها للقضايا الوطنية ومناهضتها المستمرة للاستعمار ، وتكاد تكون جريدة (لواء الاستقلال) هى الوارثة الأولى لمعظم ملامح تلك الجريدة والأخيرة لسان حزب الاستقلال فى العراق .

واتسمت جريدة (صوت الأهالى) بطابعها التقدمى المتزن ونزعتها العلمية وهى لسان (الحزب الوطنى الديموقراطى) وطابعها انعكاس لمبادئه .

واحتجبت جريدة (الوطن) لسان حزب الشعب المنحل لتطرفها .

وفى العراق اليوم ما يربو على الثلاثين مجلة وجريدة تصدر مستمرة فى أنحائه ، عدا الصحف والمجلات المتقطعة .

ولا شك أن هذا العدد الضخم بالنسبة لسكانه — ليدل دلالة قاطعة على تحسس الشباب الواعى ، شباب اليوم ، ورغبته الملحة فى خوض المجالات السياسية .

ومن الإنصاف للجيل الصحافى العراقى المعاصر أن نشير إلى أن فشل معظم تلك الصحف لم يكن يرجع إلى نقص فى مسحتها العلمية أو الإخبارية . ولا إلى عيب فى إدارتها وتوجيهها ، غير أنه كان يرجع فى غالب الأحيان إلى عيوب قاهرة .

وفى مقدمة هذه الظروف ضعف النواحى المادية الممونة لهذه الصحف ، كقلة القراء ،وقلة الإعلانات من جهة ، وعدم تيسر المستلزمات الفنية الطبعية من جهة أخرى .

سادساً :

هذا عرض سريع لمقومات الوعى فى العراق اليوم وملامحه . عددنا فيه أهم مقومات الوعى الحديث بالعراق ونوهنا بصورة خاصة بالجهود الجبارة التى تبذلها الحكومة فى ثكناتها ومدارسها وسجونها لبعث الوعى الجديد ورعايته ، كما أشرنا إلى تأكيداتها المستمرة بصدد أهدافها العامة التى تتلخص فى السعى إلى خلق مواطن صالح يتعاون فى سبيل تهيئة الخير والنفع والجمال للانسانية .

وأشرنا إلى الصحافة كركن هام من مقومات الوعى ، وكميدان فسيح لترويضه وتدريبه وتثقيفه ، ومجدنا بفخر المكتبات الأهلية ووصفناها بالجندى المجهول فى حفل المعرفة . وانتقلنا إلى النتاج الفكرى ورجحنا المنظوم على المنثور ، ونوهنا بفضل النثر الصحافى العراقى على غيره ، غير أننا أكدنا أن صورة الوعى الجديد فى الشعر أوضح ملامحاً منها فى النثر ، ورجحنا الرأى القائل بأن المستقبل للشعر فى العراق ، وقلنا فى مناهل الوعى ومصادره بأنها ليست شرقية ولا غربية بل هى مزيج من الشرق والغرب غذته تلك التركة الهائلة من الثروة الفكرية المحلية ، ووصفنا ملامح هذا الوعى العراقى بأنها ثائرة فوارة تمثل الناحية السياسية الصادرة منه .

وقد أغفلنا قصداً التعمق فى الوعى السياسى ، واكتفينا بتقديم نسخة من كل من أنظمة الأحزاب الثلاثة فى العراق لهذه الرابطة المباركة .

وما أريد أن أنتهى إليه هو أن طلائع الوعى الجديد تبشر بالخير ، وأنه يتجه اتجاهاً اجتماعيا بحتاً ، ولكن ضمن ما تسمح به تقاليده وقيمه الروحية . .

ولقد بدأ الوعى وطنيا واستحال قوميا ، وهو اليوم يهذب اللون القومى للتعاون التام فى بناء مجد شامخ للانسانية . . هذا ما قلته عن الشعر ، وهو عينه مايقال عن الوعى فى جميع ملامحه وألوانه .

تشريعات العمل فى البلاد العربية

دراسة تحليلية مقارنة (1)

للأستاذ عبد المغنى سعيد

مدير إدارة البحوث الفنية والإحصاء بمصلحة العمل

يعد التشريع العمالى أهم التشريعات الاجتماعيـة وأعظمها أثراً فى حياة الشعوب وظروفها الاقتصادية والاجتماعيـة ؛ بل هو مرآة صادقة لهذه الظروف تعكس مدى ارتفاع المستوى الاجتماعى والثقافى للدولة ودرجة تقدمها الاقتصادى . وكلما كان هذا التشريع وافياً وتقدميا عادلا كان ذلك دليلا واضحا على عظمة الدولة ورقيها وسلامة نظامها .

تلك حقيقة واضحة يدركها كل من يتتبع تاريخ التشريع العمالى بصفة عامة والأطوار التى مر بها هذا التشريع ، وعلاقتها بتطورات الفكر الاقتصادى والنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية طوال الأجيال الماضية .

ولا عجب فتلك القوانين والنظم العمالية التى نشاهدها اليوم بدرجات متفاوتة من التقدم فى سائر دول العالم تبعاً لتقدم كل منها ، إنما هى ثمرة كفاح متواصل ، قام به العمال ونقاباتهم ، مؤيدين بتعاليم الاقتصاديين المجددين والمفكرين الديموقراطيين الأحرار ، التى ساعدت على فوز العمال

---

(1) نص المحاضرة التى ألقيت فى ١٥ يناير سنة ١٩٥١ بدعوة من جمعية شئون الشرق الأوسط .

بحقوقهم النقابية والسياسية ، ومن ثم زيادة قوتهم ومقدرتهم على استصدار التشريعات العمالية المتعددة .

فلو رجعنا إلى الأعوام التالية للثورة الصناعية وما أحدثته الآلة فى ظل الرأسمالية الحرة الجامحة من نتائج وخيمة ، حيث تكدس العمال فى مصانع سيئة البناء والتنظيم ، لوجدنا العمال يستغلون بأبشع صنوف الاستغلال دون قانون يحميهم ، لأن الفكر الاقتصادى السائد يومئذ كان يطلق لأصحاب الأعمال العنان بدعوى حرية النشاط الفردى ، وخضوع المقدرات الاقتصادية لقوانين طبيعية لاقدرة للدولة على تغييرها .

وما أن بلغت هذه الحالة السيئة المشينة ذروتها فى المراكز الصناعية فى إنجلترا ، حتى هب بعض المفكرين الإنسانيين الأحرار أمثال كارليل وما كولى يطالبون بتدخل الدولة لوقف هذه الحال ، ولو على الأقل بحماية النساء والأطفال وتحديد ساعات عملهم .

وقد وقف الكاتب الكبير ما كولى يستنجد بضمائر النواب الإنجليز فى مايو سنة ١٨٤٦ قائلا فى مجلس العموم : إن إنهاك قوى العمال ، وعلى الأخص صغارهم سيخلق منهم جيلا ضعيفاً ، لا ينتج إلا ذرية ضعيفة .

وسوف لا يمضى وقت طويل حتى تدركوا أن سوء حال العامل سيأتى بأسوأ الأثر بالنسبة لتلك المصالح التى تستنفدون قوته الجسمية والخلقية من أجلها . إن رفع مستوى الإنسان وتحسين ظروف معيشته هو السبيل الوحيد لأن يحسن كل ما ينتجه .

وتحت ضغط هذه الصرخات ، وبناء على ما كشفت عنه تقارير لجان التحقيق من حقائق مفزعة ، عمدت الحكومة الإنجليزية إلى إصدار التشريعات

لتحديد ساعات العمل للأحداث والنساء . ولحمايتهم من الاستغلال ووقايتهم من الحوادث ، فكان ذلك بمثابة الإسفين الأول فى صرح المذهب الاقتصادى الفردى . وسرعان مابدأت تتداعى أعمـــدته بظهور المذاهب الاقتصادية من أنصار تدخل الدولة فى الحيـاة الاقتصادية ودعاة الاشترا كية على اختلاف درجاتهم . فأخذت التشريعات العمالية تتوالى وتمتد إلى الكثير من الدول مدفوعة بعوامل ما كان فى الوسع وقفها ، مثل ظهور المطبوعات واستنارة الرأى العام ، وتقدم الحركة النقابية ، وفوز العمال بحق التصويت العـام ، وما استتبع ذلك من ظهور شخصيتهم السياسية . وسريان الوعى فى مختلف طوائفهم .

لم يكن أمام الحكومات إذن إلا أن تتدخل لا لحماية العمال فحسب وإنما لحماية الرأسمالية أيضاً . منعاً لسيطرة الشيوعيين على الحركات العمالية وتسخيرهم إياها فى هدم النظم القائمـة إذا ماوقفت مكتوفة الأيدى ولم تتدخل لتحسين شروط عمل العمال وظروف معيشتهم وإنصافهم .

وكان بسمارك أول من حول هذا الاتجاه بإصداره قوانين التأمين الاجتماعى فى المدة من عام ١٨٨٤ إلى عام ١٨٨٩ . والتى تؤمن العمال ضد المرض والحوادث والعجز والشيخوخـة . والتى سرعان مانقلتها بريطانيا وفرنسا وغيرها عن ألمـانيا قبيل الحرب الأولى .

فأنتقل بذلك التشريع العمالى من مجال الحماية الضيقة النطاق لبعض فئات العمال إلى مجال الاعتراف بالالتزامات الاجتماعية للحكومة وأصحاب الأعمال قبل العمال وفرضها بقوة القانون وتنظيمها .

وإذا ما تتبعنا تطورات التشريع العمالى بعـد ذلك لرأينا كيف اطرد

اتساع مجاله وامتد إلى آفاق التنظيم الاقتصادى والعدالة الاجتماعية نتيجة لغلبة المذاهب الاقتصادية الجديدة ، وظهور علوم جديدة كعلم النفس الصناعى والتنظيم العلمى للعمل .

وقد كان لنظريات هذه العلوم ووسائلها العملية أعظم الأثر فى إقناع أصحاب الأعمال بأن من صالحهم أنفسهم قبل أن يكون من صالح العمال ، أن يعملوا على تحسين ظروف عملهم ومعيشتهم ، ويتجنبوا إجهادهم ، وإثارة تبرمهم ، وأن يعاملوهم كبشر ويسعون للتعاون معهم وكسب رضائهم وغيرتهم على العمل ، وليس كعبيد تساق ، أو آلات تستغل لأطول وقت ، وبأقل كلفة .

وقد أدت تجارب الترشيد العملية فى أواخر الحرب العالمية الأولى وبعدها إلى إبراز مدى ما تحققه هذه النظريات والوسائل من زيادة فى الإنتاج ، وخفض لنفقاته .

وكان من الطبيعى بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، أن يظهر هذا الاتجاه الجديد أوضح ما يكون فى بناء السلام ، فاعتبر توافر العدالة الاجتماعية شرطا أساسياً لاستقرار السلام العالمى وأعلن أن من الضرورى سن التشريعات العادلة للعمل .

وقد أنشىء مكتب العمل الدولى عام سنة ١٩١٩ بقرار من مؤتمر الصلح .

وقام المكتب بإقرار الكثير من الإتفاقات الدولية المنظمة لشروط العمل وللعلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال ، التى تعد نواة للتشريع الدولى للعمل إذ تلتزم الدول المنضمة إليها بأن تتمشى أحكام قوانين العمل بها مع أحكام هذه الاتفاقيات ، وذلك سعياً وراء تحقيق تشريع دولى موحد للعمل ،

ومنع إساءة ظروف العمل فى بعض الدول خفضا لنفقات الإنتاج فى غمار المنافسة الاقتصادية الدولية .

ومصر وأغلب الدول العربيـة الشقيقة أعضاء فى هيئة العمل الدوليـة . فكأن هذه الدول جميعا مطالبة بأن تتمشى تشريعاتها مع الاتجاهات الدولية الحديثة لتشريع العمل .

فكم سارت هذه الدول فى هـذا الاتجاه ؟ وهل تعد تشريعاتها العمالية متقدمة أم متأخرة ؟ وما أوجـه النقص فيهـا ؟ وما السبيل إلى استكمالها ؟ .

الواقع أن هذه التشريعات أقرب إلى التأخر منها إلى التقدم .

ولو رجعنا إلى عدد الاتفاقيات الدولية التى انضمت إليها الدول العربيـة الأعضاء فى هيئة العمل الدولية . لوجدنا أنه من بين الثمانى والتسعين اتفاقية المبرمة حتى مارس سنة ١٩٥٠ انضمت كل من مصر والعـراق إلى ست اتفاقيات فقط ، وسوريا إلى اتفاقية واحدة .

ولم تنضم لبنان إلى أى من الاتفاقات ، بينما نرى أن بلغاريا قد انضمت إلى ٦٢ اتفاقيـة ؛ وفرنسا إلى ٤٩ ، وإنجلترا إلى ٤١ ، وبلجيكا إلى ٣٨ ، وأسبانيا إلى ٣٤ ، وبولندا إلى ٣٣ ، والمكسيك إلى ٣٢ . وهكذا .....

ولو بحثنا عن علة التأخر ألفيناها فى تأخر الفكر الاقتصادى ، وضعف الحركة العمالية وكبتها إلى عهـد قريب ، وبطء انتشار الوعى الاجتماعى بين

شعوبها ، ولرأينا وراء هذا التأخر آثار نظرية عنيفة متأخرة ألا وهى نظرية التدرج فى التشريع التى تسلم بتأخرنا بالنسبة للدول الأخرى وتفترض أننا سنظل طويلا على هذا التأخر . فتقول بوجوب التدرج والبدء بما بدأت الدول المتقدمة الآن خلال مراحل تأخرها فى القرون الماضية. وقد غالت الدول العربية فى تطبيق هذه النظرية حتى لقد رأينا لجنة الضرائب مثلا تزيل التراب عن أول مشروع ضريبة للدخل فى عهد وليم بت لتستنير به فى أول مشروع للضرائب المباشرة فى مصر . وفى تشريعات العمل بدأت الحكومات بالقوانين المحصورة فى نطاق الحماية الإنسانية المجردة لبعض فئات العمال كقانون تشغيل الأحداث وقانون تشغيل النساء وقانون التعويض عن الإصابات. ولم تخط بهذه القوانين خطوات محسوسة نحو التنظيم الاقتصادى والعدالة الاجتماعية .

•

وبداية التشريع العمالى فى الدول العربية تكاد تجتمع فى زمن واحد ، إلا أن أسبقية بعض الدول العربية على غيرها فى ميدان التشريع العمالى بأعوام قلائل إنما ترجع إلى اختلاف اتجاهها نحو التصنيع ومدى الخطوات التى قطعتها فى تحولها الصناعى .

فالتشريع العمالى بدأ فى مصر لأنها كانت الأسبق إلى الأخذ بسبيل الصناعة، ثم فى العراق حيث وجدت صناعة البترول مع بعض الصناعات الصغيرة الناشئة، ثم فى سوريا ولبنان إذ ظهرت فى الأعوام الأخيرة المعالم الأولى لنهضة صناعية مقبلة ، ويوم اكتشفت آبار البترول وامتدت بذلك الصناعة إلى المملكة العربية السعودية يوم ظهرت التشريعات العمالية بها فى أواخر عام ١٩٤٧ . هذا ولم تصدر بعد تشريعات عمالية فى شرق الأردن واليمن ونرجو أن تعمل حكومات القطرين على سد هذا النقص فى القريب العاجل .

ومن ذلك نرى أن التشريع العمالى يأتى فى أعقاب النهضات الصناعية ويتقدم بتقدمها .

ولهذا رأينا تشريعات العمل فى الدول العربية لا تظهر إلا بظهور الصناعة، ولا تطبق عنـــد ظهورها على عمال الزراعة رغم حاجتهم الملحة إليها من أجيال مضت !

ويرجع ذلك إلى غلبة نواب الريف وأغلبهم من ملاك الأراضى الزراعية، على المجالس النيابية فى الدول العربية

ولم يقتصر الأمر على استثناء عمال الزراعة من جميع القوانين العمالية . بل روعى فى أحكام هـــذه القوانين تخفيف أعبائها والتزاماتها ما أمكن عن كاهل أرباب الصناعة بدعوى التزام نظرية التدرج ولتجنب إرهاق الصناعة الناشئة .

ولننتقل الآن إلى دراسة مقارنة لقوانين العمل فى الدول العربية وهـــذه القوانين جميعاً باستثناء أحدثها فى المملكة العربية السعودية لم تتح للعمال الزراعيين أن ينتفعوا بما تضمنته من مزايا .

أما بالنسبة لعمال المؤسسات الصناعية والتجارية ففيما يلى ملخص بما تكفله لهم تشريعات العمل من حماية وامتيازات خاصة :

١ — حماية الأحداث ، وسن التشغيل الأدنى :

إن الاتجاه الحديث هو عدم الوقوف عند مجرد الحماية الإنسانية للاحداث لتحديد ساعات عملهم وتنظيم راحتهم اليومية والأسبوعية ووسائل وقايتهم الصحية وسلامتهم من الحوادث الخ .

وإنما العمل على تنظيم التلمذة رفعا لمستوى المران على والفن وصيانة لاتجاه الاحداث نحو مهن أو صناعات تناسب مع ميولهم واستعداداتهم الطبيعية. وجميع تشريعات العمل العربية لا تحقق هذه الأغراض وان كانت تحرم العمل الليلى للأحداث وتمنع اشتغالهم فى بعض الصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة سوى بعد سن معينة وبشروط حددها القانون كاثبات اللياقة الصحية وتوافر وسائل الوقاية فى المصانع الخ ..

أما ساعات عمل الأحداث فتختلف من قانون لآخر ، فهى فى مصر ٧ ساعات للاحداث بين التاسعة والثانية عشرة و ٩ ساعات للاحداث الذين تبلغ أعمارهم الثانية عشرة فأكثر .

أما فى العراق فهى ٤ ساعات للاحداث ما بين العاشرة والثانية عشرة وثمان ساعات للاحداث من فئة سن الثانية عشرة فأكثر .

وفى سوريا حددت ساعات عمل الأحداث بست ساعات فى اليوم وذلك حتى سن السابعة عشرة .

أما سن التشغيل الأدنى أى الذى لا يصرح قبله باشتغال الأحداث فهو فى مصر ١٢ سنة فى أغلب الصناعات و ٩ سنوات فى صناعات قلائل .

بينما هو فى سوريا ١٣ سنة والعراق ١٢ سنة مع جواز خفضه إلى ١٠ سنوات فى بعض الصناعات .

وفى المملكة العربية السعودية ١٠ سنوات مع جواز رفعه فى بعض المناطق .

وهذه المقارنات تبين لنا مدى انخفاض سن التشغيل الأدنى فى الدول العربية بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة ، حيث الاتفاقات الدولية أرقام ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ الخاصة بتشغيل الأحداث فى الأعمال البحرية والصناعية والأعمال غير الصناعية على التوالى قد حددت سن التشغيل الأدنى بخمسة عشرة سنة بينما حددته الاتفاقية

الدولية رقم ١٠ بأربعة عشرة سنة فى الزراعة :

وأعود فأكرر هنا ما دعوت إليه فى أكثر من مناسبة من ضرورة العمل على رفع سن التشغيل الأدنى إلى ١٥ سنة تمشيا مع الاتفاقات الدولية المذكورة ومنعا لاستغلال الأحداث ولما لاقبال أصحاب الأعمال على عملهم الرخيص من أثر سيء على أجور البالغين ، وصيانا لاستكمال الجيل الجديد لفرص التعليم والمران الكافية لمواجهة مشا كل الحياة بنجاح ، فضلا عن أن هذا الرفع من وسائل علاج مشكلة البطالة .

٢ — حماية النساء العاملات :

نظمت قوانين العمال فى مصر والعراق وسوريا ولبنان تشغيل النساء وكفلت حمايتهن فيما عدا قانون العمل فى المملكة العربية السعودية الذى لم يتعرض لموضوع العاملات لأن التقاليد هناك لا تسمح بتشغيلهن .

والقوانين الأربعة تحرم العمل الليلى للنساء وتمنع تشغيلهن فى بعض الصناعات الخطرة .

وقد حدد القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ ساعات عمل النساء بتسع ساعات يومياً ، بينما لم تحدد قوانين الدول العربية الأخرى ساعات عملهن لأنها حددت ساعات العمل بثمانى ساعات لجميع فئات العمال ذكورا واناثا :

وقد نصت هذه القوانين على امتيازات خاصة بالحمل والولادة فنص القانون اللبنانى على منح العاملات أجازة عند الولادة لمدة ٤٠ يوما بأجر كامل :

وحدد قانون العراق هذه الأجازة بثلاثة أسابيع قبل الوضع وثلاثة أسابيع بعد الوضع أى بمعدل ٤٢ يوماً فى الجملة .

وفى سوريا حددت الأجازة بخمسين يوماً بأجر كامل للعاملات اللائى تزيد

مدة خدمتهن على ثلاث سنوات وبنصف أجر بالنسبة العاملات ممن تتراوح مدة خدمتهن بين سنة وثلاث سنوات .

أما القانون المصرى فحدد أجازة الوضع بشهر قبل الولادة ونصف شهر بعدها .

ولا تتقاضى الوالدة سوى نصف الأجر عن نصف الشهر التالى .

وواضح هنا أن قانون تشغيل النساء المعمول به فى مصر يجب تعديله بحيث تكون أجازة الوضع كلها بأجر كامل .

٣ — ساعات العمل اليومى والأجر الاضافى :

حددت قوانين العمل فى سوريا ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية ساعات العمل بثمان ساعات فى اليوم أو بثمان وأربعين ساعة فى الأسبوع كقاعدة عامة .

أما مصر فمتأخرة عن شقيقاتها فى هذه الناحية إذ أن المشرع اقتصر على تحديد ساعات العمل اليومى بتسع ساعات فى التجارة ودور العلاج (القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٦) وفى بعض الصناعات الخطرة (وقد حددها القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ وقراراته الوزارية التى صدرت تباعا بخمس وخمسين صناعة) .

فكأن ساعات العمل فى الصناعات الخطرة فى مصر أعلى منها فى جميع الصناعات فى الدول العربية بل أن بعض هذه الدول كسوريا خفضت ساعات العمل اليومى إلى ٧ ساعات فى الصناعات المرهقة .

مما سبق يتضح أن ساعات العمل فى الصناعات غير الضارة بالصحة وغير الخطرة مازالت دون تحديد وهذا وضع يجب تعديله سريعاً . وتنظر وزارة الشئون الاجتماعية الآن فى هـذا التعديل بإصدار قانون يحدد ساعات العمل بثمان فى الصناعة والتجارة الخ . . . بصفة عامة . تمشيا مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بذلك والتى تحدد ساعات العمل بثمان وأربعين ساعة فى الأسبوع فى التجارة والصناعة وبأربعين ساعة فى صناعة النسيج والأشغال العمومية .

وتجيز قوانين العمل فى مناسبات أو فى حالات استثنائية معينة تشغيل العمال لمدة أطول من الساعات المحددة على أن يصرف لهم أجر إضافى بمعدل ٢٥٪ زيادة على الأجر العادى فى مصر وسوريا والعراق و ٥٠٪ فى لبنان .

٤ — الراحة الاسبوعية :

ينص القانون العراقى والعربى السعودى على أن يمنح العمال يوماً للراحة الأسبوعية بأجر كامل . ويحدد القانون السورى الراحة الأسبوعية بأربعة وعشرين ساعة متوالية والقانون اللبنانى بـ ٣٦ ساعة متوالية وذلك بدون أجر . أما التشريع المصرى فيقصر الراحة الأسبوعية وبدون أجر على عمال التجارة ودور العلاج (القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٦) أما عمال الصناعة فلا يوجد فى القوانين القائمة ما يكفل لهم هذا الحق وهذا نقص يجب تداركه عاجلا فى تشريع العمل المصرى .

٥ — الاجازات السنوية المدفوعة :

تتفاوت مدة الأجازات السنوية بأجر التى يمنحها القانون للعمال فى الدول العربية المختلفة . فهى فى لبنان ١٥ يوماً فى السنة بأجر كامل لـكل من تزيد

مدة خدمته على سنة . وهى فى سوريا أسبوعان بأجر كامل بالنسبة لعمال المؤسسات التى تستخدم ١٠ عمال فأكثر . ويجوز للعمال الحصول على أجازة إضافية بدون أجر لمدة ١٠ أيام فى السنة . ولعمال العراق الحق فى أجازة سنوية بأجر كامل متجمعة بواقع يوم واحد عن كل شهر . وإذا لم يأخذ العامل أجازته السنوية المدفوعة كان له الحق فى استرداد متجمد أجر ما يقابلها عند ترك الخدمة علاوة على مكافأته . وفى المملكة العربية السعودية أعطى القانون للعمال الذين يعملون فى مؤسسات صناعية تستخدم ١٠ عمال فأكثر الحق فى أجازة سنوية بأجر كامل لمدة ١٠ أيام فى السنة . هذا عدا أيام العطلة الرسمية التى يمنح فيها العامل أجازات بأجر ، بعكس الحال فى مصر حيث لم تنص المادة ٣٧ من قانون عقد العمل الفردى على عدم خصم أيام العطلة الرسمية من الأجازة السنوية المدفوعة . وإن كان المفهوم ضمناً والمفروض منطقياً أن لا تخصم هذه الأيام من الأجازة السنوية لأنها لا تحقق أغراضها من حيث الراحة والاستجمام إلا إذا أخذت متصلة غير مجزأة ، إلا أن أكثر أصحاب الأعمال المصريين يستغلون هذا النقص الذى فات على المشرع المصرى تداركه ، فى تجزئة أجازات العمال وخصم أيام الأجازات الرسمية من أجازاتهم السنوية المدفوعة ، فضلا عن ضآلة مدتها بالنسبة لمثيلاتها فى الدول العربية الأخرى فهى كما حددتها المادة ٣٢ من قانون عقد العمل الفردى ٧ أيام فى السنة لعمال المياومة إلا من يشتغل منهم بعمل خطر أو ضار بالصحة فترفع أجازته إلى ١٠ أيام فى السنة . أما عمال الشهرية والموظفون فحددت المادة أجازتهم بخمسة عشر يوماً فى السنة .

٦ — الاجازات المرضية :

تكفل قوانين العمل فى الدول العربية لعمالها الحق فى أجازة مرضية تختلف

مدتها وفئات أجرها من دولة لأخرى. فهى فى مصر ٣٠ يوما فى السنة بنصف أجر ، وفى العراق بمعدل ٤ أيام عن كل ٣ شهور بأجر كامل ، وفى سوريا شهر كامل ونصف شهر بنصف أجر و ٥ شهور بدون أجر، وفى لبنان شهر بأجر كامل وشهر بنصف أجر ، ولمن تزيد مدة خدمتهم على حد معين تزداد مدة الأجازة إلى ٢ ½ شهر بأجر كامل و ٢ ½ شهر بنصف أجر . أما فى المملكة العربية السعودية فتمنح الأجازات المرضية بواقع ١٥ يوما فى السنة بأجر كامل .

٧ — التعويض عن اصابات العمل :

كفلت التشريعات العمالية فى الدول العربية حق العامل فى التعويض عن إصابات العمل . وقد حددت فئات التعويض فى مصر بأجر ١٠٠٠ يوم بين حدين أدنى وأعلى وهما ١٥٠ و ٤٠٠ جنيه على التوالى وذلك فى حالة الاصابات التى تؤدى إلى وفاة العامل ، وبأجر ١٢٠٠ يوم بين حدين أدنى وأعلى وهما ١٨٠ جنيه و ٧٠٠ جنيه فى حالة العاهة الكلية . أما بالنسبة للعاهات الجزئية فتختلف نسبة التعويض تبعا لدرجة العاهة . ومن جهة أخرى يكفل القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ تعويض العمال عن أمراض المهنة بفئات مماثلة لفئات التعويض عن حوادث العمل .

وفى العراق يدفع التعويض بواقع أجر سنتين أى أجر ٧٣٠ يوماً فى حالة الوفاة أو العجز الكلى وتدفع تعويضات مناسبة عن العاهات الجزئية وأمراض المهنة .

وفى سوريا يقدر التعويض بأجر ٥٠٠ يوم فى حالة الوفاة أو العجز الكلى وذلك على أساس أن عمر المصاب ٦٠ سنة ، فإذا قلت سنه عن هذا الحد أضيف

إلى التعويض أجر شهر عن كل سنة من عمر المصاب حتى الثامنة عشرة . وتختلف تعويضات العاهات الجزئية تبعاً لدرجة العاهة .

وفى لبنان يقدر التعويض بأجر ١٠٠٠ يوم فى حالة الوفاة وبأجر ٨٠٠ إلى ١٢٠٠ يوم فى حالة العاهة الكلية تبعاً لعمر العامل . ويتحمل صاحب العمل ثمن الأطراف الصناعية فى حالة العاهة الجزئية بالإضافة إلى تعويض مناسب .

وفى المملكة العربية السعودية يدفع التعويض بواقع ١٢ ألف إلى ٢٧ ألف ريال فى حالة الوفاة أو العجز الكلى . وتختلف التعويض عن العاهة الجزئية تبعاً لدرجتها

٨ — المكافأة عن مدة الخدمة :

نظراً لعدم وجود نظم للتأمين الاجتماعى فى الدول العربية تتضمن التأمين ضد البطالة ، حرص المشرع فى الدول العربية على أن يحتفظ للعمال بالحق فى مكافآتهم عن مدة الخدمة ، إذا استغنى صاحب العمل عن خدمتهم ، وذلك ليستعينوا بالمكافأة على العيش إلى حين حصولهم على عمل آخر ، أو لاستثمارها بعد تقاعدهم .

وتتفاوت فئات المكافئات فى الدول العربية وأقلها وأكثرها تعقيداً الفئات المنصوص عليها فى التشريع المصرى . فهى فى لبنان بواقع أجر شهر عن كل سنة خدمة ، مع الإبقاء على حق العامل فى مكافأته إذا اعتزل فى سن الستين أو بعد ٢٥ سنة خدمة . ويفتقر التشريع المصرى إلى مثل هذا النص إذ يسقط حق العامل فى المكافأة إذا ترك العمل من تلقاء نفسه أياً كانت مدة خدمته ، ونأمل أن تراعى مصلحة العمل هذا عند تعديل القانون عقد العمل الفردى ، مع اعطاء المكافأة أيضاً لمن يتركون عملهم للقيام بعمل آخر .

وتحتسب المكافأة فى مصر بواقع ١٠ أيام عن السنة للعمال المشتغلين بأجر اليوم أو الأسبوع أو القطعة ، بحيث لا تزيد على أجر ست شهور كحد أقصى . أما بالنسبة لعمال الشهرية فتحتسب بواقع أجر نصف شهر عن كل من السنوات الست الأولى . وأجر شهر عن السنوات الباقية بحيث لا تزيد على أجر ٩ شهور كحد أقصى . ويرفع هـذا الحد إلى ١٢ شهراً لمن تتجاوز مدة خدمتهم العشرين سنة .

وفى العراق تحتسب المكافأة بواقع أسبوعين عن كل سنة خدمة وذلك بشرط انقضاء ٤ سنوات على العامل فى خدمة المؤسسة .

وفى المملكة العربية السعودية تحتسب بواقع ١٥ يوماً عن كل سنة بالنسبة للعمال المشتغلين بأجر الأسبوع أو القطعة . أما بالنسبة لعمال الشهرية فبواقع نصف شهر عن السنوات الست الأولى ثم بواقع شهر عن السنوات التالية .

٩ — النقابات وحرية التنظيم النقابى ، والمجالس المشتركة

اعترفت قوانين العمل فى مصر وسوريا والعراق ولبنان بحق العمال فى تأليف نقابات تدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتعطى القوانين المذكورة للنقابة الشخصية المعنوية بشرط تسجيلها فى وزارة أو مصلحة الشئون الاجتماعية . وقد حدد القانون المصرى العدد الأدنى لتأليف النقابات بخمسين عضواً بينما حدده القانون العراقى بعشرين عضواً ولم يتعرض القانونان السورى واللبنانى لمثل هذا التحديد الذى لا ينص عليه غالباً فى التشريعات النقابية .

ويحرم القانون المصرى اشتغال النقابات بالمسائل الدينية منعاً للمنازعات الطائفية ، كما يحرم اشتغالها بالمضاربات المالية منعاً لتبديد أموال النقابة ، وكذلك

يحرم اشتغالها بالمسائل السياسية إلا أن هـذا لا يمنع أن يزاول أعضاء النقابة بصفتهم الشخصية وكأفراد ما شاءوا من النشاط السياسى دون اقتحام النقابة كتنظيم جماعى فى نشاطهم . وللنقابات أن تؤلف اتحادات مهنية أو صناعية . وستعد لائحة الاتحاد العام كقمة الهرم فى التنظيم النقابى .

وقد خطت سوريا خطوة أبعد نحو تحقيق التعاون بين نقابات العمال ونقابات أرباب الأعمال ونحو تأليف ما يقترب من نظام المجالس المشتركة ، إذ نص قانونها على أنه متى تألفت فى المحافظة نقابة عمال ونقابة أرباب أعمال لإحدى المهن ، تشكل فى البلدة التى عينت مركزاً للنقابات لجنة مشتركة تسمى « لجنة المهنة المختلطة » لها شخصيتها المعنوية وتتوخى الاهتمام بالمصالح العامة للمهنة وتوثيق عرى التضامن وأوامر الأخاء بين العمال وأصحاب الأعمال وأخيراً التوفيق أو التحكيم فيما يحيله عليها الفريقان من خلافات فردية أو جماعية ولا يوجد نص يماثل هـذا فى التشريعات العربية الأخرى . وتدرس مصلحة العمل الآن موضوع إدخال هذا النظام فى مصر على نطاق واسع .

١٠ — التوفيق والتحكيم :

تتناول تشريعات العمل فى الدول العربية هيئات ووسائل وإجراءات التوفيق والتحكيم وهى على اختلافها شكلا تتفق جميعاً فى قيامها على النظام الثلاثى أى على تمثيل الحكومة والعمال وأصحاب الأعمال . وفى اشتمال هيئات التوفيق والتحكيم على العنصر القضائى الذى يتولى رئاستها . والتحكيم هو الدرجة التالية للتوفيق فى حالة فشله . وقد حرم الاضراب خلال مباشرة إجراءات التوفيق أو التحكيم ، وفى المنافع العامة كمبدأ .

١١ — التدابير العامة للسلامة والوقاية الصحية :

نص القانون اللبنانى على اتخاذ التدابير العامة للسلامة والوقاية الصحية التى تطبق على جميع المؤسسات فيما يتعلق بتدابير الوقاية من الحوادث ووسائل الإنارة والتهوية وامتصاص أو إخراج الغبار والدخان وإنشاء المغاسل الخ . . . وفى العراق يحدد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٩ الشروط الصحية والهندسية الواجب توافرها فى المؤسسات الصناعية ، وهو يماثل قانون المصنع فى الدول الغربية ويتمشى مع الاتجاهات الحديثة لهذا التشريع الحيوى الذى لم تأخذ مصر به مع الأسف ولئن كانت لائحة الرخص التى تشرف مصلحة الرخص على تنفيذها تتضمن بعض هذه الاشتراطات الصحية والمتعلقة بالسلامة إلا أنها قاصرة على مرحلة التصميم والإنشاء ولا تفى بالغرض . وقد ألفت فى مصلحة العمل أخيراً لجنة لإعداد قانون للمصنع على ضوء أحدث القوانين المماثلة فى الدول الأخرى وأنماط الوقاية الدولية .

١٢ — مكاتب التخديم :

نص قانون العمل السورى على إنشاء مكاتب تخديم عامة مجانية وعلى إلغاء جميع مكاتب التخديم بأجر .

كما نص القانون اللبنانى على إنشاء مكاتب لتسجيل المتعطلين وللعمل على إيجاد أعمال مناسبة لهم مع توجيههم تبعاً للاحتياجات الإقتصادية .

وفى العراق نص القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٦ على إنشاء مصلحة رسمية

لتسجيل وتخديم العمال المتعطلين وقد جعل القانون المذكور تسجيلهم اجباريا وأوجب على أصحاب الأعمال أن تكون تعييناتهم عبر وكالة الاستخدام مع حريتهم فى الاختيار من بين من ترشحهم الوكالة أما فى مصر فتزاول مكاتب التخديم عملها بدون قانون ينظمها .

وقد كان تنظيم القوى العاملة محل دراسة مستفيضة خلال العام الماضى واستعانت المصلحة فى ذلك بخبير دولى وأعدت مشروعاً بقانون ينظم الاستخدام احاله مجلس العمل الاستشارى الأعلى على لجنة فرعية :

١٣ — الحد الادنى للاجور .

اختلفت الآراء فى جدوى التشريعات الخاصة بالحد الأدنى للأجور والاتجاه الدولى الآن يقوم على تأليف لجان خاصة بتحديد الأجور لما يتميز به هذا النظام من مرونة وقدرة التكيف تبعاً لظروف الصناعات المختلفة وتقلبات الأحوال الاقتصادية . ويقضى قانون العمل السورى بتأليف ٥ لجان لتحديد الأجور فى الصناعة والتجارة والمهن الحرة وذلك فى دمشق وحلب وثلاث مناطق أخرى . وتشكل هذه اللجان من مندوبين حكوميين وآخرين عن نقابات العمال وأصحاب الأعمال . ونص القانون اللبنانى على تأليف لجان مماثلة ، على أن يعاد النظر فى تحديد الأجر الأدنى كلما دعت الظروف الاقتصادية لهذا .

أما فى مصر فلا يوجد نظام مماثل لتحديد الأجور وقد تألفت لجنة بمصلحة العمل لدراسة هذا الموضوع .

وتوجد الآن بضعة أوامر لتحديد الحد الأدنى للأجور إلا أنها قاصرة على مهن معينة وفى مناطق محددة .

١٤ — الالتزامات الاجتماعية لأصحاب الأعمال قبل عمالهم :

نصت قوانين العمل المصرية والعربية السعودية على مثل هذه الالتزامات. ويتلخص ما نص عليه القانون السعودى منها فى إنشاء كنتينات ومطاعم ومغاسل وأندية وحدائق ومساكن صحية للعمال مع عدم جواز إسكان أكثر من عاملين من العزاب فى غرفة واحدة مساحتها ١٢ × ١٥ قدما ؛ وهذه الالتزامات الاجتماعية مقتبسة من التشريع المصرى حيث أوجبت المادة ٣٤ من قانون عقد العمل الفردى توفير العمل الصحى الملائم وتقديم وجبات الغذاء وتيسير وسائل الانتقال لعمال المصانع البعيدة عن العمران ، كما أوجبت على صاحب العمل الذى يستخدم أكثر من مائة عامل رعاية عماله صحياً بعلاجهم من المرض مع صرف الدواء بالمجان .

١٥ — التأمين الاجتماعى :

التأمين الاجتماعى أرقى وأهم التشريعات الاجتماعية والعمالية إلا أنه لم يطبق بعد للأسف فى أى من الدول العربية وإن كانت سوريا قد حرصت على تضمينه فى دستورها الجديد حيث نصت المادة على أن :

« لكل مواطن حق فى أن تكفله الدولة وتكفل أسرته فى حالات الطوارىء والمرض والعجز واليتم والشيخوخة والبطالة غير المتعمدة .

ولتحقيق هذا يوضع نظام للضمان الاجتماعى تساهم الدولة والمؤسسات والأفراد فى توفير المواد الكافية له » .

أما فى مصر فقد أعد فى العام الماضى نظام نهائى للتأمين الاجتماعى تضمن

التأمين ضد المرض والعجز والحوادث والشيخوخة ، مع إرجاء التأمين ضد البطالة إلى حين استكمال إنشاء أداة استخدام كافية فعالة ؛ إلا أن هذا المشروع أوقف مؤقتا ليفسح الطريق لمشرع آخر رؤى أن يبدأ به أولا لإنقاذ فئات أمس حاجة وأتعس حالا ، ألا وهو مشروع الضمان الاجتماعى القائم على التزام الدولة بكفالة الأيتام والأرامل والعجزة والمسنين ، وهو أقرب ما يكون إلى قانون متواضع الفئات محدود النطاق للمساعدات العامة .

ولا شك أن من التجاوز تسميته بالضمان الاجتماعى ، لأن معنى الضمان من الاتساع بحيث يشمل التأمين الاجتماعى ونظام المساعدات والرعاية الصحية العامة .

***

كلمة ختامية

من هذه العجالة يتضح لنا أن تشريعات العمل العربية تحتاج إلى الكثير من الاستكمال والتعديل ، كى تتمشى مع الاتجاهات الحديثة للتشريع الدولى للعمل ، ولكى تحقق المساواة الواجبة بين عمال العالم .

قد يقال إن الشرق العربى لم يصل إلى درجة التقدم الاقتصادى والاجتماعى الذى بلغها الغرب ؛ وقد يرى دعاة التدرج فى هذا سنداً للابقاء على ما فى تشريعات العمل العربية من نقص ، إلا أننا نرد على ذلك بأنه من المستحيل أن نطبق على عمالنا تلك القوانين البالية التى كانت تطبق على عمال الغرب منذ

نحو قرن إذا كنا نريد للشرق العربى أن يتحول تحولا صناعيا ناجحا، ويتقدم اقتصاديا وسياسيا . وذلك فضلا عن الاعتبارات الآتية :

١ — إن التشريع العمالى قد تقدم بتقدم الفكر الاقتصادى ، فيجب أن نأخذ فى قوانيننا العمالية بما يتفق مع أحدث النظريات الاقتصادية وأنجحها تطبيقا فى الدول المتقدمة .

٢ — يجب أن يتقدم التشريع العمالى جنبا لجنب مع تقدم الوسائل الفنية للانتاج ، ومع اطراد زيادة كفاية إنتاج العامل وما تفرضه عليه من جهد عصبى يستلزم تحسين ظروف عمله وتوفير وسائل الراحة له ، ونحن هنا فى الشرق العربى يجب أن نبنى تحولنا الصناعى على أحدث الوسائل الفنية إذا أردنا له النجاح والصمود فى وجه المنافسة الأجنبية فإذا أخذنا بأحدث الوسائل الفنية كان لزاما علينا أن نأخذ بأحدث تشريعات العمل ، ولن يكون فى هذه التشريعات ما يضر صناعتنا الناشئة بل هى على العكس من عوامل تقدمها ورواجها . ولا يتسع المجال لشرح هذا تفصيلا ، فقد عالجته فى الفصل الأخير من كتاب نحو « الرشد الاقتصادى » ، حيث اعتبرت تأخر التشريع العمالى والاجتماعى فى طليعة عوامل إعاقة امتداد حركة الترشيد إلى مصر .

٣ — إن تأخر التشريع الاجتماعى والعمالى كثيراً ما يؤخذ علينا فى المحافل الدولية ، ولعل أفضل وسائل الدعاية لنا فى الخارج أن نعمل على استكمال هذا التشريع .

هذا ولا ندعو إلى تعديل القوانين القائمة بما يتفق مع الاتجاهات

الدولية الحديثة كتشريع العمل فحسب ، بل ندعو إلى أن تحذو الدول العربية حذو سوريا الناهضة فتضمن دساتيرها بنوداً خاصة بحق العمل كما هو المتبع فى الدساتير الحديثة ، فقد نصت المادة ٢٦ من الدستور السورى على أن : « العمل حق لجميع المواطنين ، وواجب يمليه الشرف ، وهو أهم العناصر الأساسية فى الحياة الاجتماعية ، وعلى الدولة أن توفره للمواطنين . وأن تضمنه بتوجيه الاقتصاد الوطنى والنهوض به » . ولا شك أن فى تضمين الدساتير مثل هذا النص التقدمى أهمية اجتماعية واضحة .

الصناعة فى سوريا

حاضرها ومستقبلها

بقلم : رفيق الكسم

بكلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

وعضو جمعية شئون الشرق الأوسط

أخذت سوريا فى السنوات الأخيرة تنحو نحو التصنيع ، ويرجع تأخرها فى هذا الميدان إلى الظروف والأسباب الآتية : —

١ — العامل الطبيعى ، والذى يتصل بتركيب الأراضى السورية من حيث عدم وجود الحديد والقوى المحركة .

٢ — عامل يعود بنا إلى الماضى البعيد ، وهو كشف رأس الرجاء الصالح الذى حول سير القوافل التى كانت تمر بسوريا فى طريقها إلى الشرق الأقصى ، والعائدة منه ، وبذلك فقدت البلاد سوقا كبيرة لها ، وهى القوافل التجارية التى كانت تمر بها وتحط فيها مدة من الزمن ، تشترى نسبة كبيرة من المصنوعات السورية من أقمشة وأسلحة ، وبذلك بدأ النشاط الصناعى والتجارى فى سوريا يتضاءل .

٣ — العامل السياسى ويتميز بمرحلتين :

(ا) كون سوريا إحدى الولايات التابعة للامبراطورية العثمانية ، والتى لم تكن لا ترغب فى تقوية إمكانيات سوريا الاقتصادية ، وخاصة الصناعة

---

(١) كاتب هذا البحث من أبناء سوريا .

خوفا من أن تصبح قوية وتطالب بالانفصال عن هيكل الامبراطورية . أضف إلى أنه فى تلك الفترة الممتدة من ١٨٠٠ إلى ١٩٠٠ ظلت أسواق سوريا مفتوحة أمام البضائع الأوربية الرخيصة الثمن .

ويدعم ذلك ماجاء به كتاب « الدولة و النظم الاقتصادية فى الشرق الأوسط » ترجمة الدكتور **راشد البراوى** صفحة ٢٤٤ و نصه « إن المصانع السورية التى انتجت حوالى ١٣٠٠ قنطار من الأقمشة الحريرية المنتجة فى ورش حلب ودمشق وطرابلس وحماه وبيروت ودير القمر اضطرت إلى أن تخلى مكانها للمصنوعات البريطانية » .

كما أن المستشرق الفرد فون كريمر الذى زار دمشق عام ١٨٥٠ قال إن استيراد البضائع البريطانية والسويسرية كان ضربة قاصمة فى صميم الصناعة السورية وما امتازت به دمشق من صناعة نسيج الحرير فى ذلك الوقت لأن هذه الأقمشة المستوردة أرخص ثمنا بمقدار الربع عن مثيلتها الدمشقية وإن كانت أقل متانة ، فأقبلت الطبقات الفقيرة على شرائها .

ب — كون سوريا تحت سيطرة الانتداب الفرنسى إذ عملت فرنسا على الحد من نشاط السوريين فى أكثر من ناحية من نواحى التطور ، فأخذت تنادى أن سوريا بلد زراعى ويجب أن تختص بالزراعة لملائمة المناخ والتربة . . . الخ ، وأخذت تضع تعريفة جمركية مخفضة على الواردات وخاصة على السلع الفرنسية والكمالية على وجه الخصوص والتى تستهلك بسرعة ، فكانت سوريا بذلك سوقا مفتوحا أولا أمام السلع الفرنسية الكمالية وثانيا أمام باقى السلع الأوربية .

« فى شهر أيار (مارس) سنة ١٩٢٨ انعقد فى بيروت مؤتمر التجارة

والصناعة السورية اللبنانية وخرجوا بوضع مطالب دقيقة بغية إنعاش الصناعة جاء فيها « تبين من هذا الدرس يا حضرة المفوض السامى أن زيادة الرسوم الجمركية على الصادرات أصابت فى الصميم تجارة إعادة التصدير التى كانت قديما مورداً من أكبر موارد الثروة فى البلاد وأن فرض الرسوم الفاحشة على المواد الأولية ، بالإضافة إلى السياسة التجارية اللبنانية والممتدة فى فلسطين والتى نحن مقيدون معها باتفاق تجارى يعمل لمصلحتها ، يؤول إلى خراب صناعاتنا وأن السياسة الاقتصادية التى تتمشى عليها السلطة المنتدبة بدلا من أن تشجع تجارة هذه البلاد وصناعاتها تجرها إلى خراب أكيد » كما أيد هذه النتائج ، الأستاذ غبرئيل منى رئيس جمعية الاقتصاد السياسى فى بيروت فى كتابه « الإنشاء للاقتصاد اللبنانى وإصلاح الدولة » .

٤ — عامل الهجرة « وذلك لأن المهاجرين السوريين فى أغلب الأحيان يحملون ما يملكون من أموال فتخسر سوريا رجال الأعمال والأيدى العاملة والأموال مما عرقل إنشاء صناعات مختلفة فى سوريا نفسها .

كما أن المهاجرين كانوا فى سن الشباب سن الفعالية والنشاط وكانوا طبعاً مستهلكين لصناعات مختلفة كثيرة محلية ، وهذا كله عكس ما ظهر فى انجلترا أوأمريكا فقد كانت انجلترا مهبط الهاجرين الممولين والفنيين من بلادالأراضى المنخفضة وفرنسا ، كما أنه فى أمريكا بلغت التجارة الخارجية ٢٥٪ من الانتاج فقط أى السكان يستهلكون ٧٥ ٪ من الإنتاج .

وهذاجدول نشرته مجلة تصدر فى أمريكا الجنوبية منذ بضع سنين .

١٩٠٣	١٩٣٣	ثم تبدأ بالتناقص حتى عام ١٩٤١
٦٠٢ نسمة	١٤٫٢٦٤ نسمة	

وقد بلغ المجموع خلال نصف قرن (١٨٩٠ — ١٩٤٠) ٢٠٫٥٢٢

نسمة . هذا فى أمريكا الجنوبية وحدها ولكن هناك مهاجرين موجودين فى أفريقيا والهند واليابان وانجلترا ومصر وغيرها ولا يقل عددهم عن ١٥ ألف أو ٢٠ ألف نسمة أيضا .

والآن نعرض فى شئ من التفصيل للصناعات الموجودة اليوم ، من يدوية وآلية .

الغزل والنسيج القطنى :

وهذه الصناعة أصبحت الأولى لا بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج فحسب بل بالنسبة لمكانة الصناعات التى كانت قديما والتى أوجدت حديثاً ، وذلك بدلالة الأرقام الآتية .

عدد المغازل الآلية	إسم المدينة	عد الأنوال الآلية
٤٠٢٠٠	دمشق	٠٦٦٠
٨٠٠٠٠	حلب	٢٠٠٠
—	حمص	١٤٠

وأغلب هذه المغازل والمناسج أقيم بعد الحرب الأخيرة . كما أنها تابعة لشركات متعددة ، خاصة ومساهمة ، وكلها من أموال وطنية .

ففى دمشق «شركة المغازل والمناسج المساهمة» التى أسست سنة ١٩٤٤ ورأسمالها ٧٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠ ليرة سورية (١) يضاف عليها قرض من الحكومة قدره ٥٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ ليرة سورية ؛ ثم شركة التجارة والصناعة المتحدة سنة ١٩٤٥ التابعة لأفراد قلانل ، والتى رأسمالها يقدر بثلاثة أضعاف رأس مال الشركة المساهمة السابقة ، وفيها معمل للغزل وآخر للنسيج وثالث للحلج والصباغة والتوضيب . كما أنه بكلا الشركتين معمل لتوليد القوة المحركة للمغازل والمناسج ، وهى

(١) الجنيه المصرى = ٦٫٢٥ ليرة سورية .

الكهرباء بواسطة البترول ، ولم أتمكن من الحصول على رقم يمثل قوتها المحركة حقيقة ، ولكنى أجزم بأنها تزيد على القوة المحركة التى تنتجها شلالات التكية قرب الزبدانى التابعة لدمشق ، أضف إلى ذلك وجود بعض أنوال النسيج الآلية المتفرقة بين ١ و ١٠ أنوال .

أما فى حلب فشركة الغزل والنسيج تعد من أضخم الشركات السورية وقد سجلت نجاحاً عظيما ، وهى شركة مساهمة برأس مال وطنى ، أسست عام ١٩٣٣ قبل الحرب ؛ أضف إلى ذلك وجود عدد كبير من الأنوال اليدوية الذى لا يزال يشق طريقه خلال مشقات كثيرة ، والذى يبلغ أكثر من ٥٧٠٠ نولا فى حلب ، ٣٦٠٠ نول فى دمشق ، ٤٠٠٠ نول فى حمص ،٤٧٥ فى حماه ، ٧٠ فى اللاذقية .

وهذه الصناعة التى كانت تعتمد على القطن المستورد من مصر والهند ، أصبحت تعتمد على القطن المحلى ، وكان الإنتاج من القطن الطويل التيلة ، ففى سنة ١٩٤٩ لم تعتمد صناعة الغزل والنسيج إلا على جزء قليل من القطن الأجنبى ، أما فى سنة ١٩٥٠ فكان المحصول وافراً بحيث سد حاجة الاستهلاك وصدر من القطن ما قيمته ٦٠ مليون ليرة سورية إلى مختلف البلاد ، وقد لاقى قبولا حسناً من قبل المستوردين .

وهنا بالمناسبة أقول إن هناك أملا كبيراً فى زيادة عدد مصانع الغزل والنسيج فى سوريا ، لأنه من الأفيد لها أن تصدر القطن الخام بشكل غزل وأقمشة . وقد نشأ عن تقدم زراعة القطن وانتشارها صناعة جديدة وهى حلج القطن ؛ والتى نشأ أغلبها بالقرب من مزارع القطن فى مناطق الجزيرة والفرات وسهول حمص وحماه وحلب ودمشق وغيرها .

وتبلغ المحالج الموجودة إلى هذا الوقت ٢١٥ محلجا ، وهى من المحالج الكبيرة التى تدور بقوة الكهرباء .

غزل ونسج الحرير

اشتهرت دمشق وحلب على الأخص بصنع أنواع لطيفة ورفيعة الصنع من نسيج الحرير الطبيعي ، وهذا النسيج كان يغزو أسواق أوربا لما يتميز به ، وكانت تشتهر باسم الأقمشة الدمشقية .

إلا أن نسيج الحرير الصناعي والأقمشة المصنوعة منه ، والأقمشة القطنية الممتازة ، كادت أن تطغى عليها لما فيها من الشبه ورخص الثمن ، ولكن إلى الآن توجد أحراج من شجر التوت في حمص وطرطوس واللاذقية تربي عليها دودة القز ، كما أنه لا يزال هناك عدد كبير من الورش التي تجهز خيوط الحرير من الشرانق .

وهنا أعود — للدلالة على ذلك — إلى ما ذكرته سابقاً عن كتاب «الدولة والنظم الاقتصادية» من أن المصانع السورية أنتجت حوالي ١٣٠٠ قنطار من الأقمشة الحريرية ، مع العلم بأن القنطار السوري يساوي خمسة قناطير مصرية ونصف ، أما الآن فأغلب الحرير الطبيعي يصدر على شكل خيوط لبلاد مختلفة أهمها العراق . وبلغ الصادر ١٢٣٫٥٤٨ كغ عام ١٩٤٨ .

هذا المقدار يصنع في ورش حمص واللاذقية وطرطوس ، وقد بلغ عدد الأنوال الحريرية ٢٠٩٠ أو ٣٠٠٠ نول لا يوجد الآن منها إلا القدر النزر الذي ينتج منسوجات فاخرة تغذي الاستهلاك المحلي فقط ، وهذه الأنوال موجودة في دمشق وحلب وحمص .

أما بالنسبة للحرير الصناعي فشركة الصناعة والتجارة المتحدة للغزل والنسيج بدمشق قد ألحقت بمصنعها ما يقرب من ٤٠٠ نول آلي ، كما أن هناك أنوالا كثيرة في حلب وحمص علاوة على ما هو قيد التجهيز ، وكل هذا رغم آلاف الأنوال اليدوية المتفرقة التي تشتغل بالحرير الصناعي أيضاً وهي منتشرة في كل مكان تقريباً .

غزل ونسج الصوف :

فى سوريا مراع واسعة خصبة تربى بها قطعان الإبل والماشية ، ولذلك تنتج كمية لا يستهان بها من الصوف ، ولكن للأسف لا تزال المراعى السورية بدائية وغير منتظمة تقريباً وغير معدة لمواجهة الشذوذ الجوية من برودة وحرارة . ففى كل سنة تأتى على سوريا لفحة من البرد القارس تتلف ألوفا من الغنم .

وعلى كل ذلك تصدر البلادسنويا ما يقرب من ٧٩٥ر٦٨٤ كغ من الصوف المنسول والصوف المضغوط ، ولا أظن أن هناك مغازل تذكر لغزل الصوف إذ لم أذكر المغازل الريفية أو المنزلية التى تغذى بعض الصناعات البدائيـة فى دمشق وحلب وحماه ودير الزور وبعض القرى .

إلا أن هناك معملين لنسج الجوخ فى دمشق ومعملا آخر فى حلب وثالثا قيد التجهيز فى الأخيرة أيضاً ، وكلها مملوكة لأفراد ، أى أنها مشاريع خاصة . أما الغزل الصوفى الذى تعتمد عليه فكله أجنبى ، ومعظمه يأتى من انكلترا التى تشترى من سوريا أغلب صوفها الخام ، وهذه المعامل منشأة قبـل الحرب الأخيرة ، ولذلك كان لها نشاط واسع أثناء فترة الحرب ، لا سيما أنها تنتج جوخا يقارب الجوخ الإنجليزى .

وهناك أنوال يدوية لصنع بعض المنسوحات الثقيلة والمعدة للقرويين وبدو الصحراء ، كما أن أغلب المدن القريبة من البادية لا تخلو من ورش لصنع الخيام وذلك فضلا عن عمل السجاد فى كل من حلب وحمص وحماه ، وقليل منه فى دمشق .

٤ — التريكو والجوارب :

كانت هذه الصناعة قبـل الحرب تعتمد على الغزول الأجنبيـة ، ولذلك

عجزت عن سد حاجات الاستهلاك المحلى . أما بعد الحرب فقد نشطت وأخذت الأنوال تتزايد حتى صارت تزيد على ضعف الموجود قبل الحرب . ففى دمشق وحلب من الأنوال التى تنتج التريكو الممتاز والجوارب وإنتاجها يكفى تقريباً حاجة الاستهلاك المحلى إذا وضعت تعريفة جمركية حامية ضد الواردات الأجنبية المماثلة .

٥ — الصباغة :

وهذه موزعة فى أغلب المدن الرئيسية حيث توجد معامل الغزل والنسج على الأكثر وإلى فترة ما قبل الحرب الأخيرة كانت كلها تتبع الطرق القديمة وتعتمد على بعض الأصبغة الأجنبية ، وخاصة الألمانية منها ، كما أنها كانت تستخدم بعض فضلات النباتات فى عملية الصباغة ، أما بعد الحرب فقد وجدت بعض المصابغ الفنية الحديثة .

وقد أنشىء فى حلب مصبغة فنية حديثة برأسمال وطنى قدره خمسة ملايين ليرة سورية .

٦ — الدباغة :

فى السنوات التى سبقت الحرب الأخيرة جرى توسيع كبير فى هذه الصناعة وأنشىء عدد كبير من المدابغ الفنية الحديثة . ففى دمشق مدبغتان كبيرتان فنيتان ، كما أن هناك مدبغة كبيرة فى حلب ، فضلا عن انتشار المدابغ الصغيرة وقد بلغ إنتاج الجلود المدبوغة حوالى ٨٠٠ طن ، وهى كمية لا تكفى الاستهلاك المحلى ، إلا أن امكانيات التوسع كبيرة . فسوريا تصدر إلى أمريكا وفرنسا وانجلترا جلودا غير مدبوغة تبلغ ١٫٠٦٢٫٠٠٠ قطعة مختلفة من جاموس وبقر وغيرها .

٧ — صناعة الزيوت النباتية :

إن احراج الزيوت ووفرة محاصيل البذور النباتية الزيتية مما جعل هذه الصناعة منتشرة فى كل مدينة بل وفى كل قرية تقريبا حيث توجد مزارع البذور الزيتيـــة أو احراج الزيتون ، ففى كل من دمشق وحلب وأولب واللاذقية والقرى المجاورة لها معاصر لاحصر لهـا ، ولـكن أغلبها يتبـع الطريقة الإنتاجية البدائيـة واليدوية ويدار بقوة الحيـوانات ، إلا أن هناك ثلاثة معامل آلية فى دمشق وحلب .

وأهم أنواع الزيوت وأ كثرها زيت الزيتون ، وتليه زيوت مختلفة من بذر الـكتان والسمسم وبذر الشمس ودوار القمر ، وحديثاً بذرة القطن . ويبلغ إنتاج سوريا ولبنان ٢٠٫٠٠٠ طن من زيت الزيتون فقط مع العلم بأن الاستهلاك المحلى لايزيد عن ١٢٫٠٠٠ طن .

وفى دمشق معمل واحـد ، وهو بالإضافة إلى انتاجه زيت بذر القطن ينتج الزيت النباتى وبعض منتجات الـكحول ، كما أن هناك معملا مشابها ملحقا بمعمل السكر الموجود فى حمص .

٨ — صناعة الصابون :

نظراً لتوافر المادة الأولية يجب أن تقوم صناعة الصابون على نطاق واسع وإننا لنجد الآن الصابون السورى من النوع الممتاز ؛ وأغلب المصابن مملوكة للافراد ، وتتبع طريقة الصنع العادية البسيطة ، إلا أنه أنشىء حديثاً فى دمشق مصبنتان حديثتان ، وواحدة فى حلب تعتمد على قوة البخار .

والمنتج الحالى فى سوريا يزيد عن حاجة الاستهلاك المحلى ، والفائض منه يغذى أسواق البلاد المجاورة ، ويقدر إنتاج دمشق بنحو ١٠٫٠٠٠ طن وحلب بـ ٤٫٥٠٠ طن . ولـكن تفتقر هذه الصناعة إلى مادة أولية رئيسية ؛ وهى

الصودا والصودا الكاوية التى لا وجود لصناعتها فى دمشق بصورة تسد حاجة معامل الصابون من هذه المادة . ولذلك فإننا نجد أن هناك مجالا واسعا لقيام هذه الصناعة .

٩ — صناعة الملح والصودا :

مجال استخراج الملح فى سوريا من البحر أو الصحراء واسع جداً ، فمنطقة جبرور وتدمر وغيرها مليئة بجبال كاملة من الملح ، وكلها قابلة للاستغلال على نطاق أوسع من الموجود وبشكل يسمح بالتصدير إذ الموجود من الملاحات حالياً لا يكفى سوى الاستهلاك المحلى فقط ، أما الصودا والتى تعتمد على الملح فالإنتاج منها قليل جداً ، ولذلك من الواجب إنشاء معامل لتكرير الملح واستخراج الصودا الكاوية ومشتقاتها للزومها لصناعة الصابون والورق والزجاج الموجودة فى سوريا .

١٠ — صناعة حفظ المأكولات وتجفيف الفواكه :

إن وفرة إنتاج الفواكه وعظم شهرتها جعلتها شهيرة بتصدير المحفوظ منها . فهناك شركة مساهمة كبيرة لحفظ الخضر والفواكه فى دمشق . وبعض المؤسسات الفردية المماثلة .

ويبلغ إنتاج الفواكه والخضر المحفوظة ما يقرب من ٥٠٠,٠٠٠ طن سنوياً ، ولكن هناك إمكانية للانتاج أكثر من ثلاثة أضعاف هذا الرقم ، ولكن عدم توافر الصفيح يكاد أن يوقف المعامل الموجودة عن الانتاج فى بعض الأحيان ، وخاصة أثناء فترة الحرب ، هذا وإن كل المعامل الموجودة فى الصناعة منشأة قبل الحرب الأخيرة ؛ وفى دمشق الآن شركة مساهمة للتبريد .

١١ — صناعة الخمور وعصر العنب :

بسوريا صناعة واسعة للخمور وعصر العنب وإنتاج العسل من العنب (دبس) . وصناعة الخمور لا تزال تتبع الطريقة العادية فى الإنتاج ، ولبنان يأخذ النصيب الأكبر منها .

١٢ — مطاحن حديثة لطحن عرق السوس والدقيق .

كانت سوريا قبل الحرب تصدر جذر السوس بكميات كبيرة على هيئة مادة خام ولكن بعد الحرب أنشئت فى دمشق عدة مطاحن حديثـــة تدار بقوة البترول لطحن عرق السوس ، وبذلك أصبحت تصدر دقيق السوس عوضاً عن جذره ، وبلغ الصادر من المطحون ١٫٠٤٢٫٦٧٧ طنا يصدر أغلبه إلى إنجلترا وسويسرا وفرنسا . وهذه المادة تعتبر كمادة أولية رئيسية فى تحضير الكثير من العقاقير الطبية . وهناك مجال أوسع لهذه الصناعة أضف إلى قيام صناعة كيمائية لتحضير بعض الأدوية التى تصنع من هذه المادة .

كما أن فى سوريا كثيراً من المطاحن العادية لطحن القمح وتصدر قسما كبير من حبوبها بشكل دقيق . وقد أنشىء بعد الحرب عدد كثير من المطاحن الحديثة ، ففى دمشق ما يقرب من ٢٠٠ مطحنة وفى حلب ٢٣ وفى حمص مطحنة واحدة تعد أضخم مطحنة فى سوريا .

١٣ — صناعة النشاء .

إن وفرة الحبوب فى سوريا وكونها تصدر منه كميات كبيرة مما جعلها تشتهر بصناعة النشاء من لب بعض الحبوب وأهمها القمح والشعير ؛ ففى دمشق

لا يكاد يخلو حى من أحياء المدينة من معصرة لتجهيز النشا فضلا عن الموجود المماثل فى حلب وحمص وغيرهما . والانتاج يزيد عن الاستهلاك المحلى .

١٤ — صناعة التبغ واللفائف :

يعد التبغ المنتج فى سوريا من النوع الممتاز وأشهر مناطقه اللاذقية وتصدر كميات كبيرة بشكل مادة خام إلى أمريكا وكثيراً ما يمزج بتبغ فرجينيا ويعود إلى سوريا نفسها بشكل لفائف . وقد بلغت كمية الصادر منه ٣و١٤٧و٥٩٦ كغ سنة ١٩١٧ مما يدل على أن هناك إمكانيات واسعة لإنشاء مصانع للتبغ ليصدر التبغ مصنوعا عوضاً عن تصديره كمادة خام رغم وجود معملين كبيرين أحدهما فى دمشق والثانى فى حلب . وهناك ورش فى اللاذقية لصنع وتجهيز الدخان واللفائف وقد زادت الصناعة فى أربع سنوات بمقدار الضعف فقد كان إنتاج اللفائف فى سوريا ولبنان ١و٢٨٩٠٠٠ كغ فى سنة ١٩٤٠ وأصبح ٢و٤٥٩٠٠٠ كغ عام ١٩٤٤ ولا يزال هناك مجال أوسع من ذلك لهذه الصناعة .

١٥ — صناعة الكبريت .

وهى صناعة واسعة جداً فى سوريا ولبنان فالإنتاج يشبع الاستهلاك ويسمح بالتصدير . فقد بلغ ٤٠ مليون علبة ؛ ولو وجدت السوق لتصريف المنتج لاستطاعت سوريا أن تنتج ١٠٠ مليون علبة ولكن إلى الآن تصل بعض المنتجات الأجنبية الأرخص ثمنا فى ظروف أنسب ، وخاصة من إيطاليا .

١٦ — صناعة الاسمنت ومواد البناء . .

أنشىء فى سوريا معمل ضخم لصنع الأسمنت ومختلف مواد البناء فى دمر إحدى ضواحى دمشق والتى يمر بها خط حديدى ؛ وهو على شكل شركة مساهمة تأسست عام ١٩٣٣ برأس مال وطنى . غير أن إنتاجه وقد بلغ ٤٧ ألف طن سنة ١٩٤٧ لا يكفى حاجة استهلاك دمشق وضواحيها فقط ، وقد أنشىء حديثا فى حلب معمل مماثل وبوشر فى توسيع مصنع دمشـــق . وبعد افتتاح معمل حلب أظن أن المنتج لا يكفى الاستهلاك المحـلى أيضاً ، وبمـا أن هناك جبالا هائلة تحوى حجارة صالحـة لتجهيز الأسمنت فإن هنـاك امكانية واسعة لتوسيع هذه الصناعة الضرورية . أما الآن فتعتمد على الوارد الأجنبي .

كما أن فى دمشق وحلب وغـيرها بعض المعامل الصغيرة التى تقوم بصنع بعض أنواع الموزاييك والبلاط وغيره من مواد البناء ، مثل الطوب المشوى والانتاج يكفى حاجة الاستهلاك المحلى .

١٧— صناعة الاخشاب والاثاث :

دمشق شهيرة من قديم الزمان بصناعة الأخشاب ، والأثاث الفاخر . والموبيليا ، وخاصة مايسمى منها بالموزاييك تلك الصناعة التى تنفرد بها سوريا فى العالم وتليها فى ذلك الهند ، فهى تغذى بعض الأسواق الخارجية المجاورة . كما أن هذه المصنوعات وصلت إلى الأسواق الأوربية كسويسرا .

وهذه الصناعة التى يشتغل بها الألوف من العمال تعتمد فى أغلب الأحيان على الأخشاب المحلية ؛ لأن سوريا تنتج خشب الجوز الممتاز . والذى ينفرد بصنع نوع فاخر من الموبيليا .

وفى سوريا منه ما يكفى حاجتها ، كما أنه فيها من الأحراج ما يغذى الصناعات الخشبية الأخرى بالإضافة إلى ما تستورده من الأخشاب المهيأة من الخارج .

ومن المأمول أن تقوم صناعة واسعة للأخشاب ، سيما وقد قامت وزارة الزراعة بمشروع تحريج بعض المناطق الجبلية فى البلاد .

وصناعة الفحم الخشبى بالقرب من الاحراج والمنتج منه يزيد عن حاجة الاستهلاك المحلى وتصدر كميات كبيرة منه إلى فلسطين وشرق الأردن .

١٨ — صناعة الزجاج :

كانت صناعة الزجاج حتى نهاية الحرب العالمية الأخيرة فى دمشق وحلب منتشرة بصورة كبيرة ، ولكنها كانت كلها يدوية ، وتعتمد على الزجاج الخردة ؛ ولكنها استطاعت أن تسد الثغرة أثناء فترة الحرب وأشبعت الاستهلاك المحلى ؛ وقد شجعت كثيرا ، لأن الزجاج الأجنبى انقطع سبيل وصوله أثناء الحرب .

ورغم كل ذلك فقد شعرت الحكومة ؛ كما شعر بعض رجال الأعمال بضرورة إنشاء معامل حديثة تقوم بصنع الزجاج ومنتجاته على اختلاف أنواعها ؛ فقاموا بمشروع ضخم لإنشاء معمل حديث وذلك بعد الحرب مباشرة ؛ وهذا المشروع أسس بشكل شركة مساهمة برأسمال قدره سبعة ملايين ليرة سورية يضاف اليه قرض حكومى قيمته ٥٠٠ر٥٠٠ر٥ ليرة سورية

وقد أنجز تجهيزه منذ سنتين تقريباً لباشر الإنتاج ، وقد أعد ليكون من

أضخم معامل العالم لإنتاج الزجاج والصيني . وقدر أن إنتاجه يكفي حاجة سوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن وفلسطين والمملكة العربية السعودية من هذه المادة ؛ ومعنى ذلك أنه بحاجة إلى أسواق واسعة لتصريف انتاجه ليقوم بإنتاج ذي تكلفة مناسبة .

ونظراً لعدم وجود تلك الأسواق مفتوحة أمامه ؛ فقد قامت أمام هذا المشروع الجبار صعاب عديدة جعلته يتأخر عن إظهار انتاجه على نطاق واسع بأفرانه الثلاثة حيث اقتصر حتى الآن على استثمار فرن واحد ؛ والمادة الأولية لهذه الصناعة موجودة بكثرة بالقرب من مركز وجود المعمل المذكور .

١٩ — صناعة السكر :

نظرا لعدم توافر السكر خلال الحرب الأخيرة اتجهت الأنظار نحو إقامة هذه الصناعة ، فأقيم مصنع كبير لانتاج السكر وبعض المنتجات الزراعية سنة ٩٤٥ برأسمال وطني قدره ١٢٩٠٠٠٠٠٠ ليره سورية ويستخرج السكر من البنجر . وبجانب إنتاج السكر فيه مولد للكهرباء ومعمل لإنتاج الكحول من فضلات البنجر ومعمل آخر للفليكوس ولعصر الفواكه وللزيت المستخرج من فول الصويا . والبنجر يزرع في سهول حمص مركز إنشائه وسهول حلب ؛ وقد دلت تجارب زراعة البنجر قبل انشاء ذلك المعمل الضخم على أن التربة والمناخ يساعدان على انتاج البنجر بكميات تكفي حاجة ذلك المصنع ولكن بعد أن تم انتاجه جاءت حشرة كادت أن تقضي على المحصول ، وأظن الآن أنه لا يستثمر قوته الإنتاجية كلها ويكتفي بعملية تكرير السكر الخام الوارد من الخارج .

٢٠ — مقاشر الارز :

بعد أن أصبحت زراعة الأرز من الزراعات الهامة فى سوريا وأصبح الأرز المنتج يكاد يكفى الاستهلاك المحلى فقد نشأت صناعة جديدة وهى مقاشر حديثة بعد انتهاء الحرب الأخيرة .

٢١ — صناعة الاسفلت :

توجد فى سوريا مناجم كبيرة للاسفلت فى محافظتى الجزيرة والفرات وخاصة فى جبل سنجار ، وانتاجها يكفى الاستهلاك المحلى ويزيد عن ذلك .

وهناك صناعات حديثة متعددة تكاد لا تشبع حتى ولا جزء يسير من الاستهلاك المحلى كصناعة الكرتون وصناعة سحب الخيوط الذهبية والفضية حيث يوجد ثمانية آلات ميكانيكية لذلك وعشرة آلات يدوية كما أن هناك مصنعاً لاسطوانات الفونوغراف .

٢٢ — بعض الصناعات المعدنية الخفيفة والخردوات المختلفة :

فى سوريا عدة معامل وورش لعمل بعض الأدوات المعدنية وقطع التبديل وتعتمد طبعا على المعادن الخردة فق دمشق ثلاثة معامل صغيرة لصنع الخردوات ومعمل آخر يقوم بصنع قطع تبديل للقطارات والسيارات وآخر لصناعة الأسلحة الخفيفة والخرطرش فى منطقة القدم قرب دمشق وهناك ما يماثل هذه الورش فى حلب وقد بلغت واردات الورشة التابعة لادارة الخط الحجازى بالقدم مايقدر بـ ٧٠ ألف ليره سورية شهرية ثمنا لما تنتجه من قطع للتبديل وأجور تصليح للقطارات أو السيارات .

ولا يخفى أن هناك بعض صناعات التعدين والتى تكاد لا تذكر فى ظاهرها ولكن فى الحقيقة تشكل فى مجموعها كتلة من العمال الذين يعملون فى تكييف المعادن وصهرها وصبها لعمل بعض الآلات والأدوات المختلفة من منزلية وصناعية وزراعية ، والتى تكاد تكفى حاجة الاستهلاك المحلى كما أنه بدمشق وحلب أسواق خاصة بصناعة نقش الأوانى النحاسية والفضيةوالمنقوشة نقشاً فنيا دقيقا .

كما أن صناعة النحاس الرملى منتشرة بكثرة فى أغلب المدنالسورية.

أكون بهذا قد تطرقت إلى ذكر أغلب الصناعات الموجودة فى سوريا دون ذكر أى شىء عن بعض الصناعات الثقيلة وذلك لعدم وجود المعادن فى سوريا كما يقول رجل الشارع ولكن إذا أردنا الحقيقة لا نستطيع أن نجزم بذلك القول لأن المعادن لا تنادى بوجودها بل هى بحاجة الى من يبحث عنها ولكن سوريا فقيرة فى الفنيين المتخصصين الذين يستطعون القيام بهذه المحاولة .

فطالما أن سوريا تستدعى بعض الخبراء الأجانب ليقوموا بالبحث والتنقيب عن بعض خامات معدنية يمكن استغلالها استغلالا اقتصاديا وطالما تقف وتعتمد على ذلكاللون من النشاط فطبعا لن يرجى للنشاط الاقتصادى السورى وخاصة الصناعى أى تقدم ، وعلى سبيل المثال أذكر أن الحكومة السورية منذ سنتين خلت دعت شركة الاسكندر جيب الأمريكانية لدرس أحوال سوريا الاقتصادية ودرس مناطقها درساً اقتصاديا فى جميع وجوهه .

وصدر تقرير فى أكثرمن ٩٠٠ صفحة يشير إلى أن لدى سوريا مستقبلا زراعياً كبيرا ولديها مشاريع مختلفة من رى وتنظيم ما يجعلها فى مقدمة الدول

الزراعية ولم يتطرق التقرير إلى أن هناك بعض الخامات المعدنية أو يتحدث عن وجود البترول وغيره .

وتقدم كثير من الخبراء والفنيين وعرضوا خدماتهم على الحكومة السورية للتنقيب عن المعادن فى سوريا بشرط أن يكون لهم حق امتيازات باستغلال ما يوجد فرفضت العروض وسنت قانوناً خاصاً بالتنقيب عن المعادن واستغلالها.

وفى بعض الفترات ظهرت بعض الأفكار عن وجود الحديد والنيكل فى جبل الشيخ جنوبى سوريا .

أما عن البترول فيقول بعض الخبراء بأن هناك بعض الآبار المفتوحة من الموصل إلى العراق والتى تمتد إلى أواسط الأراضى السورية ، ويقال إنه إذا أقيمت حفريات بالقرب من الحدود السورية العراقية فسوف يظهر البترول بلا شك ، ولكن هذا البترول هو من نفس البئر الذى يستثمر فى الموصل وقد قيل إنه إذا تم استخراج البترول من سوريا فسوف يكون نصيب بئر الموصل الجفاف التام لأن المنطقة السورية أقل ارتفاعا من المنطقة العراقية ولذلك توجد ممانعة تامة من قبل انكلترا إذا ما قامت الحكومة السورية باستخراج البترول فى أراضيها .

أما عن القوى المائية فهناك شلالات تل شهاب لم تستغل إلى الآن وذلك فى منطقة قريبة من دمشق جنوب سوريا وهى احدى مدن محافظة حوران لو استثمرت لأعطت قوة تعادل قوة شلالات التكية . واعتقد بوجود بعض المعادن فى هذه المحافظة مما يجعلنى استبشر خيرا لها بأن تكون منطقة صناعية لها قيمتها فى المستقبل القريب أو البعيد .

كما أن هناك بعض مشاريع لتنظيم الرى فى سوريا ينتج عنها توليد طاقة كهربائية كبيرة مثل مشروع الخابور أحد روافد نهر الفرات ومشروع

إنشاء سد على نهر الفرات ومشروع مماثل على نهر العاصى . وأظن أن مشروع الفرات قيد الدرس الآن .

وبعد ذلك يمكننى أن أقول إن نشاطا صناعياً أوسع سوف يحدث فى حياة سوريا الاقتصادية وليس من المستبعد قيام بعض الصناعات المختلفة ومنها الثقيلة إذا ما جرى البحث عن المعادن فى كل مكان وبالاعتماد على الاستيراد أيضاً وعلى المعادن الخردة التى تصدر حالياً إلى أمريكا وانجلترا بأثمان بخسة .

وأما عن الصناعات التى سوف يظهر فيها النشاط الصناعى فانى أذكر :

صناعة الورق التى تستهلك منها كميات كبيرة وفى نفس الوقت أغلب المواد الأولية متوفرة فى سوريا ، ويمكن قيام صناعة كبيرة على استخراج الملح والصودا الكيماوية وكربونات الصوديوم ، كما أن «الكاولين» موجود أيضاً ، وهناك من الخشب وفضلات النباتات وبواقى الحبوب وغيره ما يكفى لسد حاجة البلاد من الورق .

ثم بعض الصناعات الكيماوية وصناعة الأدوية والعقاقير الطبية التى تعتمد على الأعشاب والبذور الموجودة فى سوريا وخاصة عرق السوس المتوفر بكثرة والذى يصدر ثم يستورد بشكل أدوية ، وذلك يستدعى وجود الخبراء الكيمائيين والفنيين بهذه البحوث ليقوموا بمثل هذه الصناعات إذا ما توفرت الأموال والقوة المحركة .

صناعة الملح والصودا ومشتقاتها :

الأدوات القرطاسية حيث ما يستورد من هذه السلع يشكل قسما كبيرا من ميزان الواردات .

صناعة الروائح العطرية وذلك لأن تربة سوريا ومناخها تساعدها على إنتاج أنواع ممتازة.

غزل ونسج الصوف، نظرا لتوفر الصوف الذى يمكن أن يكفى حاجة البلاد الاستهلاكية، فعوضاً عن الغزول التى تستورد من انكلترا، فلتستورد سوريا المغازل التى تصنع الصوف عوضاً عن الصوف نفسه.

صناعة الأقمشة القطنية الممتازة، هذا بعد أن تقدمت صناعة المنسوجات القطنية فى سوريا وتوفر لديها قطن طويل التيلة.

صناعة الطوب المستوى وذلك لوجود المغضار الكاولين بكميات كبيرة فى الفرات والجزيرة وخاصة كون هذه المناطق خالية من الصخور.

توسيع صناعة الدخان واللفائف وتوسيع صناعة حفظ الفواكه.

إمكانية توسيع صناعة الألبان على شكل فنى وبنسبة واسعة حتى تتمكن من التصدير حيث بسوريا كثير من المراعى الخصبة الغير مستثمرة.

صناعة الأسمدة الآزوتية والكاربيد وغيره من الصناعات المختلفة وكل ذلك كنت قد وجدته فى تقرير لكبير المهندسين فى مديرية المعادن وشركات الامتياز فى سوريا المهندس احسان الجابرى.

وبهذا أستطيع أن أقول إن هناك فترة من التقدم الصناعى، تجتازها سوريا، لا بأس بها، وخاصة وإذا ذكرت أن وزن السلع المعاد تصديرها بعد مرورها فى عمليات صناعية فى سوريا بلغت ٠٠ و٣٠٤٦٨ طن كما أن توازن الميزان التجارى يدل على الحد من الاستيراد وخاصة بالنسبة للسلع التامة الصنع وذلك فى سنة ١٩٥٠. وبعد ذلك لا بد لى من أن أذكر شيئاً عن أثر المواصلات فى سوريا.

إن المواصلات في سوريا لا تكفي وذلك :

لأنه لا وجود للملاحة النهرية أبداً رغم غزارة نهر العاصي والفرات وذلك لأن مجراهما غير مستوى مما لا يساعد على الملاحة فيهما .

ثم لا يوجد فى سوريا شبكة من السكك الحديدية الواسعة بالمعنى المفهوم حديثا عن السكك الحديدية الموجودة فى بعض البلاد المتقدمة اقتصاديا رغم وجود شركتين كبيرتين للخطوط الحديدية .

والشركتان هما شركة الخط الحجازى وشركة بغداد — حماة الاقتصاد اللتين لهما من الخطوط الحديدية ما يصل سوريا بشرق الأردن وفلسطين ومن ثم إلى مصر ، وسوريا بالعراق وسوريا بتركيا فأوربا علاوة على بعض الخطوط الداخلية التى تربط المدن ببعضها .

ولكنى عيبها الواضح البطء فسرعتها فى الغالب لا تزيد على ٢٥ إلى ٤٠ كم فى الساعة .

أما عن الطرق البرية فإلى قبيل انتهاء الحرب الأخيرة كانت لا تذكر . ولما دخل الجيش البريطانى سوريا قام بتنظيم بعض الطرق وترقيتها وذلك لحاجته العسكرية .

ومع ذلك أقول انه أيضاً حتى الطرق البرية غير كافية ، أو أنها ليست كما ينبغى ، ومما يدل على ذلك أنه بعد الانفصال الاقتصادى عن لبنان . اضطرت سوريا الى نقل محاصيلها الزراعية المعدة للتصدير إلى ميناء اللاذقيين فكانت تكاليف نقلها إلى هذا الميناء باهظة جدا . وذلك إما لطول طرقها أو لعدم سلوكها ، لذلك يتعين إيجاد شبكة واسعة من الخطوط الحديدية السريعة لربط المدن ببعضها بالميناء السورى الجديد ، وخاصه بعد إجراء التنقيب عن

بعض الخامات الممكن استثمارها اقتصاديا لتكون هذه الخطوط التى ربما تنشأ موافقة للحاجة المباشرة .

الحالة الاجتماعية والاقتصادية العامة والصناعة

إن ظاهرة تأثر الحالة الاجتماعية بالتطور الصناعى هى ظاهرة عامة ظهرت فى كل بلد تطورت فيه الصناعة ولكن بصورة نسبية لكل بلد . ففى سوريا من هذة الناحيـة أقول انه لوقت قريب كانت أغلب الصناعات ريفية ومنزلية وخاضعة تقريباً لنظام يشبه نظام الطوائف . فلا يزال فى سوريا بعض عمال النسيج اليدوى ، أو عمال تجهيز خيوط الحرير الطبيعى ، لا يزال الكثير منهم يملك النول كل فى بيته ، فيأخذون المواد الأولية ويجرون عملية الصناعة فى بيوتهم ، ومن ثم يعيدونها تامة الصنع .

ولكن ما أن بدأت تظهر الصناعات الآلية ، وما أن بدأت حركة إنشاء المصانع وتكفل تكتل العمال فى كثير من المدن والمناطق الصناعية حتى أخذت كل كتلة تنظر لصالحها . فقبيل انتهاء الحرب الأخيرة بدأنا نسمع أسماء هيئات جديدة لم يكن لها أى أثر سابق ، فقد ظهرت نقابات لكل فئة من العمال تدافع عن أعضائها وتهيىء لهم الجو الصالح للعمل وتعمل على زيادة أجورهم . ورتبت لهم تأمين تعويضاتهم المختلفة إلى ماهنالك من المساعدات . وأخذنا نسمع بين الفينة والأخرى أن نقابات عمال النسيج قد قررت اضرابا أو أن نقابة عمال الأخشاب قد قدمت اعتراضاً إلى وزارة الاقتصاد الوطنى بشأن كثير من مصالحها . . . ولكن هـذه النقابات رغم اتصالها الوثيق ببعضها وأمثالها فى مختلف المدن لاتزال فى مرحلتها الابتدائية من التنظيم كما لا تزال فقيرة من الناحية المالية نسبيا .

ومن جهة ثانية نجد أن أرباب العمل قد أوجدوا فيما بينهم نقابات بالمثل ليبحثوا عن مصالحهم العامة مجتمعين يسلكون منهجا واحدا تجاه الحكومة أو تجاه العمال ، ولكن لم تقم تجاه الصناعة بواجبها كما ينبغى . كذلك حديثا نرى أنه قد أسست غرف صناعية فى المدن الرئيسية بجانب الغرف التجارية والزراعية .

ولما وجدت الحكومة أنها قوبلت فى المدن الأخيرة بجيش من العمال أخذت تعمل على العناية بهم وتحقق أكبر رفاهية ممكنة فأنشأت مصلحة خاصة تابعة لوزارة الاقتصاد الوطنى باسم مصلحة الشئون الاجتماعية وخصصت معظم نشاطها لشئون العمال . كما أن الدستور السورى الجديد حسن من قانون العمل الموجود سابقا وأجرى بعض التعديلات عليه ، وقلل من موقف العداء بين العمال وأصحاب الأعمال من جهة ، وبينهم وبين الحكومة من جهة ثانية . فحدد ساعات العمل والأجور الدنيا مع جميع التعويضات المختلفة ، وميز بين الأولاد والنساء والرجال من العمال . فحدد سن الأولاد بـ ١٤ سنة كما أنه لم يجز العمل ليلا للنساء . . . وبذلك نجد بسوريا طبقة من العمال إلى جانب طبقة من الممولين وأرباب العمل ، ولكن تكتل الأولى جعلها تتمتع بمستوى من العيش مرتفع نسبيا ، فتراوحت أجور عمال النسيج اليومية مثلا مختلفة حسب مهارتهم من الـ ١٥٠ قرش سورى إلى ٤٠٠ قرش ، أى مايعادل الـ ٢٠ إلى ٥٠ قرش مصرى ، وقد يصل أحياناً إلى ٨٠٠ ، ١٢٠٠ قرش سورى .

ونلاحظ فى السنين الأخيرة نشاطاً اقتصاديا عاما ، ملموساً فى مختلف الأوجه ، فمع زيادة فئة المنتجين من أصحاب الأعمال والعمال نجد زيادة بالمثل

فى فئة الوسطاء والتجار ، وأصبح هناك اتجاه عام تقريباً من الشباب المثقف نحو الصناعة والتجارة ومختلف أوجه النشاط التجارى .

وقد ظهرت نتائج التقدم الصناعى على ميزاننا التجارى الذى مال إلى الاعتدال ، وما ذلك إلا لاستغنائنا عن كثير من السلع المصنوعة التى كانت تمثل جانبا ضخماً منه .

تمويل المشروعات

انتهت الحرب العالمية الأخيرة ، وكل منا لا شك قد اكتوى بنارها فعم اتجاه عقلية السكان جميعاً وعلى اختلاف طبقاتهم من سياسيين واقتصاديين ، وعامة الشعب إلى امكانية ايجاد بعض الصناعات التى تكفيهم شر الشح إذا ما وقعت الواقعة واشتعلت نارالحرب الثالثة .

ولذلك نرى أن بعض الاقتصاديين الذين وجدوا مؤازرة كبيرة من الحكومة قد اتجهت أنظارهم إلى التفكير فى إنشاء بعض المعامل التى تنتج ضروريات العيش ، وعلى رأسها كان مشروع معمل السكر والزجاج والتبريد والإنشاء والتعمير والغاز والهواء السائل وغير ذلك بالإضافة إلى معامل النسيج العديدة .

وقد وجدوا أن لدى كثير من طبقات الشعب مدخرات مجمدة لها قيمتها إذا ماجمعت ، فعملوا على تمويل هذه المشاريع بطريقة الاكتتاب بأسهم على أساس شركات مساهمة والتى لاقت إقبالا لامثيل له من قبل الجمهور ، فكثير من النساء أقدمن على بيع حليهن واكتتبن كل حسب ما تملك وسرعان ماغطيت رؤوس أموال هذه الشركات . ولكن لمزيد الأسف

ظهرت البلوى العامة فى رجالات الشرق ، وطغت المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ، وأخذت تسير الشركات المنشأة سيرا سلبيا بعد أن سجلت أسهمها فى السوق بما يزيد عن ضعف قيمتها الاسمية تقريباً بينما رأينا بعض المشاريع التى قامت على سواعد بعض المموليين الكبار ولحسابهم الخاص أخذت فى النجاح بشكل يبهر النظر .

مدى تدخل الحكومة فى الشئون الصناعية

بالرغم من عدم التفرع الكافى للشئون الداخلية أستطيع أن أقول إن الحكومة السورية لم تهمل هذا الجانب ، وخاصة الثقافى ، ثم الاقتصادى بما فى ذلك الصناعة ، بل أعطته أكثر ما يتمكن من العناية ، وخاصة فى هذه الفترة حين بدأت تطبق نصوص الدستور الجديد المعتدلة ، كايجادها لقانون العمل ، وقانون التنقيب عن المعادن وشروط استثمارها ، وغير ذلك من القوانين ...

وفى الشهور الأخيرة بدأت توجه وترشد وتؤهل وتؤم مشاريع صناعية تملكها شركات أجنبية كانت تعمل بموجب امتيازات ، أعطيت فى عهد الاستعمار ، كشركات الكهرباء والتبغ والتنباك ، كما أن الحكومة فى السنة الماضية أخذت على عاتقها إنشاء مرفأ اللاذقية بشكل شركة مساهمة وأرباحها لا تقل عن ٥ ٪ سنويا . وبخلاف ذلك لم تتدخل بعد فى أى مشروع آخر بصورة مباشرة ، وإنما لاتدع أى فرصة لتشجيع الشركات والأفراد فى المضى بتقدمهم الاقتصادى الصناعى ، وقد أعدت أخيرا مشروعاً لإنشاء بنك صناعى ضخم على غرار البنك الصناعى فى مصر ، بجوار البنك الزراعى والعقارى .

ويظهر تدخل الحكومة أيضاً بصورة جلية فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية وعلاقتها بالصناعة . فبعد جلاء الجيوش الإفرنسية عن سوريا ، عدلت الحكومة من التعريفة الجمركية من الشروط والقيود والرسوم ما يجعلها حامية لبعض الصناعات ومانعة بالنسبة لبعض المنتجات، ومتبعة طريق الحرية التامة بالنسبة لاستيراد السلع الإنتاجية وبعض المواد الأولية الضرورية والآلات الزراعية . ولكن أعظم عمل قامت به الحكومة لصالح المنتج السوري هو تقريرها الانفصال الاقتصادي عن لبنان ووضعها تعريفة جمركية جديدة مرتفعة على الكماليات ومخفضة على الضروريات ومشجعة للسلع الانتاجية مما بعث في الاقتصاد السوري نشاطاً لم يره من قبل ولا أدل على ذلك أكثر من تعادل الميزان التجاري السوري في العام المنصرم ولأول مرة في حياة سوريا .

وأخيراً إذا ما أدرجت الإحصائية الحديثة عن الدخل القومي لسوريا في سنة ١٩٥٠ يتبين لنا ما أصاب الصناعة خاصة، وكافة عناصر النشاط الاقتصادي من تقدم ويجب أن نذكر ان الدخل القومي في السنوات السابقة لسنة ١٩٥٠ الربع فقط .

(بالملايين الليرة السورية)

زراعة	٥٥٣
أرباح تجارية	١٦٥
صناعة	١٢٥
نقل ومواصلات	١١٣
ملكية عقارية	٦٤
أسهم وسندات	٩٠
أرباح إنشاءات	٤٠
أرباح فنادق	٢٤
أرباح متفرقة	٧٤
المجموع	١٢٤٠

التسليف وعلاقته بالتصنيع

ونظام التسليف الصناعي في مصر

بقلم

حامد محمد أبو الخير

كلية التجارة (جامعة فؤاد الأول) وعضو جمعية شئون الشرق الأوسط

كانت الصناعات قبل بدء الثورة الصناعية يدوية ، يقوم عليها العمال الفنيون ، والمصنع الذى كانوا يعملون فيه كان أقرب إلى مجموعة عائلة ، وكان العامل الصناعى يملك أدواته . ولديه كل الفرص لتكوين مصنع يديره لحسابه الخاص ويعاونه فيه أفراد عائلته . وكانت الصناعة اليدوية منتشرة فى المدن والقرى على السواء ، وكثيراً ما كان أفراد الأسرة الصناعية يزاولون الزراعة والصناعة معاً فى وقت واحد (وهو ما نشاهده حالياً فى قرى البلاد العربية وفى أغلب مدنها) .

وكان العامل إما صبياً يتمرن ليصير يوما صاحب عمل مستقل يزاول مهنته لحسابه ويبيع إنتاجه لعملائه ، كما لم تكن المنافسة قاتلة كما هو حادث الآن ، بل لم يكن لها أثر يذكر بين هؤلاء الصناع ، وكان من الميسور أن ينقل الصانع أدواته ويشد رحاله إلى جهة أخرى تقل فيها المنافسة .

وظلت الصناعة اليدوية طويلا على هذا النحو ، ولكن لم يكد القرن الثامن عشر ينتصف حتى تمكن رجال العلم والبحث والاختراع من تمهيد

السبيل لاستغلال القوة الطبيعية ، وسجل جيمس وات فى سنة ١٧٦٩ اختراعه فى استخدام البخار كقوة محركة ، ومن ذلك التاريخ تبدأ الثورة الصناعية .

وتتابعت الاختراعات ، وغيرت هذه الثورة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بصورة شاملة ، فكبرت أحجام المشروعات وصارت كثيرة الأعباء والتكاليف وصار من غير المستطاع قيام فرد واحد بشراء آلاته فى عهد الصناعات الكبرى فتكاليف الآلة ومصاريف صيانتها والمكان الذى ستقام عليه أصبح يكلف كثيراً من المال ، وقد حال ذلك بين الصناع اليدويين واستعمال الآلات الكبيرة .

وإزاء ذلك أخذت تتكون شركات الأشخاص ، ثم شركات الأموال . وبالرغم من قيام هذه الشركات فهناك من فضل الاستقلال ، ولجأ إلى الطريقة المبسطة (الاقتراض) فتكونت شركات خاصة بذلك فى المانيا وفرنسا وانجلترا وغيرها .

هذا وصف لحالة العالم الغربى قبل أن ننتقل إلى الظروف القائمة فى البلاد العربية ، وهنا تطالعنا مقدمة تقرير المؤتمر الاقتصادى الإسلامى المنعقد فى كراتشى فى ٢٥ نوفمبر سنه ١٩٤٥ .

« إن الطابع الذى يتميز به اقتصاد الشرق الأوسط ينحصر فى افتقاره إلى التنوع ، فبلاد هذا الإقليم تستمد الشطر الأعظم من دخلها القومى عن طريق الزراعة وإنتاج المواد الخام الأولية ، أما الصناعة فتلعب دوراً ضئيل الشأن فى اقتصاد هذه البلدان ، ولا يشتغل بها إلا نسبة ضئيلة من سكان الإقليم » .

ثم فى فقرة أخرى يقول : « وبالرغم من ارتفاع معدل الوفيات ، فالزيادة

فى عدد السكان سريعة ، وهذه الزيادة السريعة فاقت سرعة التقدم الاقتصادى مما زاد من الضغط على الموارد الحالية وسبب انحطاطاً متزايداً فى مستوى المعيشة » .

ولتفسير هذه الظواهر نجد أنه لو نظرنا إلى البلاد العربيـــة لوجدنا التوزيع كالآتى :

يبلغ مجموع السكان (طبقاً لإحصائيات عام ١٩٤٣ / ٤٤) نقلا عن كتاب « الأرض والفقر فى الشرق الأوسط » ٢٨ر٩٤٨ر٨٠٤ يقيم منهم بالريف ١٩ر٤٨٢ر٠٠٠ ومعنى هذا أن الذين يعتمدون على الزراعة يبلغون حوالى ١٧ — ١٨ مليوناً ، ولما كانت مساحة المحصول حوالى ٣٠ مليوناً من الأفدنة ، وضح لنا ارتفاع متوسط الكثافة بالريف من أرض المحصول بالنسبة للفرد الواحد ، مع ملاحظة أن هذه الكثافة عالية جداً فى مصر ، وتفوق مثيلاتها فى البلاد الأخرى بهذا الإقليم إذ قدر عدد أهل الريف عام ١٩٤٣ باثنى عشر مليوناً ، وكانت مساحة المحصول ٨ر٤٣٨ر٠٠٠ من الأفدنة ، بينما تبلغ مساحة المحصول فى العراق ٦ ملايين من الأفدنة مقابل ٣ر٥ مليوناً من الأنفس يستوطنون الريف . فإذا أضفنا هذا العامل إلى ضعف الإنتاجية بدا لنا أحد الأسباب الرئيسية فى انخفاض مستوى المعيشة . ومن الوسائل الرئيسية لحد هذه المشكلات الأخذ بسياسة التصنيع .

إن بالبلاد العربية موارد معدنية لم تمتد إليها بعد يد الكشف والاستغلال إلا بشكل محدود ، لأن النهضة الصناعية ما زالت فى بدايتها (مع استثناء مصر) .

ولابد للصناعة من القوة المحركة ، ويمكن تعويض الافتقار إلى الفحم باستنباط القوة الكهربائية من مساقط المياه ، وبخاصة أنهار النيل والأردن والفرات ودجلة ويقدرون أنه عند إتمام مشروع خزان أسوان سيزاد مقدار ما تحصل

عليه البلاد من الكهرباء بنحو ٢٠٠٠ مليون كيوات — ساعة فى السنة ؛ وقد زاد انتاج الكهرباء فى فلسطين من ٩٠ مليون سنة ١٩٣٩ إلى ٢٥٠ مليونا سنة ١٩٤٨ .

وثمت مصدر آخر للقوة المحركة ، ونقصد به البترول ، وقد بلغ الإنتاج منه ٧٠٫٨٣٠٫٠٠٠ طن سنة ١٩٤٩ (١) ، وقدر الخبراء الاحتياطى بما يقرب من ٤٠٫٩ ٪ من احتياطى العالم كله .

ويلاحظ أن أهم الصناعات القائمة بالشرق العربى متصلة بالمواد الأولية المتوفرة ، ومن ذلك المنسوجات والسكر والأغذية والأسمنت . وكان للحرب الأخيرة أثرها فى تنشيط الصناعة ، فتقدمت الصناعة المعدنية ولو بدرجة يسيرة فى مصر وفلسطين ، وكذلك الصناعات الكيماوية .

وهنا مسألة ينبغى للبلاد العربية الاهتمام بها ، ذلك أن التقدم الصناعى بالغرب قد قام خلال القرن التاسع عشر على أكتاف بعض الأفراد والشركات مزودين من مال مؤسسات التسليف التى نشأت حينذاك لتمويل الصناعة .

فلا بد إذن من أن يتجه الشرق العربى نحو إنشاء مؤسسات التسليف الصناعى ؛ ونرى لزاما أن نفرق بين التسليف الصناعى وغيره ، فالتسليف الزراعى يهتم بتمويل الزراعة ويمتاز عن غيره بقصر مدته ووسائل ائتمانه ، كما أن التسليف العقارى يمتاز بطول مدته وطرق إشهاره التى تستلزم مصاريف ترفع من معدل سعر فائدته ؛ أما التسليف التجارى فهو أقصر الأنواع وأسهلها فضمانا ته شخصية أو برهون حيازية فى بعض الأحوال . ولكن التسليف الصناعى مزيج من هذا جميعه .

ولم يكن بالعالم العربى أداة خاصة للتسليف الصناعى ، ولهذا فكلما احتاج

(١) دكتور راشد البراوى : حرب البترول فى الشرق الأوسط ص ٣٣

رجال الصناعة إلى الاقتراض لتوسيع أعمالهم الصناعية وزيادة قوتهم الإنتاجية أو لمجرد سير أعمالهم اليومية (كدفع الأجور) حتى تتصرف منتجاتهم الصناعية لاقوا فى ذلك أقصى الصعوبات .

وإزاء ذلك رأت الحكومة المصرية فى عام ١٩٢٢ (تنفيذاً لتوصية تقرير لجنة الصناعة سنة ١٩١٨) ضرورة تشجيع الصناعات القائمة بطريق الإقراض ولكنها فكرت فى هذا التشجيع بقيود .

أولا : حرصها على مالها حتى لا يضيع منه شىء . فأودعت لدى بنك مصر المبالغ التى خصصتها للسلف الصناعية ، على أن يقوم هو بإقراضه لأرباب الصناعات تحت مسئوليته .

ثانياً : المبالغ التى كانت لم تتجاوز ألف جنيه فى أية حالة على أن يكون ذلك للصناعات الصغيرة ، لا تزيد على خمس سنوات .

واستمر العمل بهذا النظام حتى سنة ١٩٢٧ ، واتضح خلال هذه المدة صعوبة التسليف لأرباب الصناعات الصغيرة للأسباب الآتية :

(ا) الضمانات التى كان يطلبها البنك تأميناً للمبالغ المقرضة قلما كان يتيسر لطالب السلفة توفيرها .

(ب) ماكينات المصنع لا تصلح ضمانا لاعتبارها منقولا غير للرهن التأمينى الذى لا يتم إلا على العقار . وقد حدث فى بعض الحالات أن كانت الماكينات داخلة ضمن الرهن ، وقصر المدين فى السداد ، وصدر ضده حكم البيع الجبرى وعند البيع وجد أن المدين قد تصرف ببيع الماكينات ، فلم يبق للبنك سوى المكان الذى كان المصنع قائما فوقه .

(ج) اجراءات الرهن العقارى طويلة وتستدعى نفقات تجعل فى بعض الأحيان فائدة الاقراض باهظة .

(د) صغر الصناعات وعدم تنظيمها تنظيما يساعد على ضمان حسن التصرف بالنقود المقترضة لتحسين أسباب هذه الصناعات فهى صناعات أربابها كثيرا ما تنقصهم الخبرة الصناعية أو ملكة التنظيم الادارى والتجارى وليس بين أربابها من التعاون ما يساعد على اقراضها بضمان المجموع .

وهنا تم الاتفاق بين بنك مصر ووزارة المالية على أن لا يقف التسليف الصناعى عند حد الصناعات الصغرى بل يتجاوزها إلى الصناعات الكبيرة بمبالغ تزيد عن ألف جنيه ولمدة تزيد عن خمس سنوات ولهذا زيدت المبالغ المودعة لحساب السلف الصناعية تدريجيا من ١٠٠٫٠٠٠ جنيه إلى ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه

وبالرغم من ضآلة هذه المبالغ لبلد يسعى نحو التصنيع وبالإضافة إلى أن التسليف الصناعى من أموال الحكومة يتضمن اعترافا من الدولة بوجوب تشجيع الصناعات عن طريق الاقراض ، فإننا إذا نظرنا إلى النظام المتبع فى التسليف الصناعى من أموال الدولة لاستخلصنا النتائج الثلاثة الآتية .

أولا — أن السلف الصناعية التى اعتمدت لبعض الصناعات الكبيرة المنظمة فى صورة شركة مساهمة قد أفادت هذه الصناعات فائدة تذكر لانها عاونتها على توسيع أعمالها بفائدة معقولة دون حاجة عاجلة إلى زيادة رأس المال .

ثانيا — أن البعض الآخر من أرباب الصناعات الصغيرة استخدم المبالغ المقرضة فى أعمال شخصية غير مرتبطة بتحسين أسباب صناعته فترتب على هذا التصرف عدم ادخال أى تحسين فى عمله الصناعى واثقال كاهله بالدين مع عجزه عن السداد .

ثالثا — غير أن بعض أرباب الصناعات الصغيرة استفاد من السلف التى قدمت له لحسن صناعته .

وظل نظام الاقراض الصناعى عن طريق الأموال الحكومية والتى بلغت ١٫١٣٧٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٣٨ وفى أغسطس سنة ١٩٤٠ حيث تدخلت الحكومة المصرية فى أمر البنك وحددت أعماله فى القيام بأعمال بنوك الودائع والأعمال دون التدخل فى الشئون الصناعية والمنشئات المتخصصة فى الصناعات المختلفة . وهنا شعرت البلاد بالحاجة إلى إيجاد بنك صناعى مصرى برأسمال مستقل وإدارة مستقلة وروح صناعيـــة . وقد تألفت فى مصر لجان لدراسة مشاكل الحرب العالمية الثانية وما يجب عمله للنهوض بالبـلاد اقتصاديا فأجمعت هذه اللجان على ضرورة انشاء البنك الصناعى المصرى .

وقد ذكرت مذكرة الشـــيوخ عن مشروع قانون بالترخيص للحكومة بالاشتراك فى بنك صناعى بأن الحكومة عنيت بتمويل الصناعة قبل أن تهيأ لها وسائل تشجيعها وحمايتها عن طريق النظام الجمركى فعملت على تسهيل إنشاء صناعات جديدة أو النهوض بالقائم منها بأن خصصت جانباً من أموال الدولة لمد الصناعات بحاجتها من المال ، وإنه قد بدأ نظام التسليف الصناعى سنة ١٩٢٢ عندما خصصت وزارة المالية مائة ألف جنيه عهدت بها إلى بنك مصر على أن يقوم بعملية التسليف بشروط خاصة ، وأنه لما أنشئت وزارة التجارة والصناعة سنة ١٩٣٥ قرر مجلس الوزراء أن يرجع إليها فى كل ما يخص بالتسليف الصناعى ، وأنه قد تدرجت المبالغ المخصصة للسلف الصناعية فى الزيادة حتى بلغت سنة ١٩٣٨ ٨٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى وبحكم القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بتدعيم بنك مصر نفذت الاعتمادات الخاصة بالتسليف الزراعى . فلم يبق ثمة مجال تستطيع الصناعات القائمة سد حاجاتها منه وظل الحال كذلك حتى يونيو سنة ١٩٤٧ كما تقول أيضا لجنة الشيوخ . على أن ذلك النظام لم

يسفر عن النتيجة المرجوة نظراً لانعدام الاشراف الفنى على السلف الصناعية سواء أكان ذلك قبل منح السلفة للتأكد من ضرورتها وتحديد الأغراض التى ستنفق فيها ، أم بعد منحها للتثبت من أنها أنفقت فى الأغراض التى منحت من أجلها . ولذلك رأت الوزارة أن المصلحة العامة تقضى بالتعجيل بانشاء البنك الصناعي على أن يكون بنكا مستقلا متخصصا فى التمويل الصناعى ، وقائما على أسس مصرفية فنية بحتة . وكانت مبررات ذلك تنحصر فى الأمور الآتية : —

(١) توافر الأموال وهذه الوفرة مما ينبغى استغلاله .

(٢) حاجة المصانع القائمة إلى مؤسسة من هذا القبيل ، لتدبير حاجاتها المؤقتة أو الموسمية ، ولذلك يستقيم حال المصانع والاستثمار فى الصناعات المصرية .

(٣) حاجة الصناعات الصغيرة التى لديها رأس مال كاف الى التوسع فى الإنتاج ، أو الى استكمال معداتها .

(٤) حاجة المصانع المتخصصة فى الإنتاج الحربى إلى التحول صوب الإنتاج المدنى ، وما يستلزمه ذلك من معونة مالية .

(٥) مساهمة البنك الصناعى فى انشاء المشروعات الصناعية ذات المنفعة العامة .

وقد درست اللجنة التى كونها مجلس الشيوخ مشروع البنك الصناعى ، وبحثت الأسس التى يقوم عليها من حيث رأس مال البنك ومن حيث تقديم السلف الصناعية والاشتراك فى دعم المؤسسات الصناعية ، فضلا عن معاونة خريجى المدارس الفنية . وأعدت اللجنة المرسوم ، فصدر القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ ونشر بالوقائع الرسمية فى العدد (٧٠) بتاريخ ٢٨ يولية سنة ١٩٤٧ وهو مكون من ست مواد خلاف الديباجة .

وتقضى المادة الأولى بالترخيص للحكومة بالاشتراك فى إنشاء شركة مساهمة مصرية لإنشاء بنك صناعى غايته النهوض بالصناعة المصرية والقيام بالأعمال الخاصة بها ، وقد وضح القانون تلك الأعمال فى الفقرات ا ، ب ، جـ ، د للمادة الأولى ، وحددت هذه المادة نسبة الحكومة فى أسهم الشركة بـ ٥١٪ .

وترخص المادة الثانية للحكومة ضمان ربح أدنى قدره ٣٫٥ ٪ لحملة الأسهم من قيمتها الإسمية ، كما تضمن الحكومة سداد السندات التى يصدرها البنك على ألا تتجاوز خمسة أمثال رأس المال مع عدم جواز إصدار سندات على البنك قبل سداد قيمة الأسهم المكتتب بها . وترخص أخيراً تلك المادة للحكومة أن تقدم للبنك قروضاً لا تزيد فى مجموعها عن مليونين من الجنيهات .

والمادة الثالثة خاصة بتنظيم إدارة البنك ، مع تفويض الحكومة فى الموافقة على عقد الشركة .

أما الفقرة الرابعة لهذه المادة فقد أعطت وزير التجارة والصناعة الحق فى طلب إعادة النظر فى أى قرار يصدره مجلس إدارة البنك أو الجمعية العمومية يرى فيه الوزير إضراراً بمصالح البنك .

والمادة الرابعة خاصة بامتياز القروض التى تقدمها الحكومة .

أما المادة الخامسة فهذا نصها : « تحصل المبالغ المطلوبة للبنك بطريق الحجز الإدارى طبقاً لأحكام الأمر العالى الصادر فى ١٥ مارس سنة ١٨٨٠ » .

وفى ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧ عقد اجتماع لتأسيس البنك ، وقدر رأس المال بمليون جنيه ونصف مليون موزعة على ٣٧٥ ألف سهم قيمة كل منها ٤ جنيهات .

وطبقاً لأحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ أعلن الوزير اكتتاب الحكومة بنصيبها وقدره ٥١٪ من الأسهم .

وفى سنة ١٩٤٨ صدر القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٤٨ باستثناء البنك من أحكام القانون رقم ١٢٨ بشأن الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ، وفيما يلى أهم نصوصه :

(مادة ١) استثناء من أحكام المادة السادسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٣٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة يكون الاكتتاب فى رأس المال للبنك الصناعى كالآتى :

١ — ٥١٪ قيمة اشتراك الحكومة فى أسهم البنك وفقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ .

٢ — ٣٠٪ تخصص لاكتتاب الأشخاص المعنوية أو الطبيعية

٣ — ١٩٪ تطرح للاكتتاب العام بعد صدور المرسوم بتأسيس البنك وتخصص للافراد من المصريين .

(مادة ٢) استثناء من أحكام المادة العاشرة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ سالف الذكر يعفى أعضاء مجلس البنك الصناعى النائبون عن الحكومة من شرط ضمان الإدارة المنصوص عليه فى تلك المادة .

وفى ٦ ابريل سنة ١٩٤٩ بعد أن تم الاكتتاب فى جميع أسهم البنك ، وقعت وزارتا المالية والتجارة والصناعة على العقد الابتدائى للشركة الذى جاء فيه أن أغراض البنك تتخلص فى الآتى :

أولا : النهوض بالصناعة المصرية والقيام بالأعمال المصرفية الخاصة بها عن

طريق الاشتراك فى إنشاء وتدعيم المؤسسات الصناعية .

ثانياً : مساعدة الصناعة فى إمدادها بالمواد الخام والآلات اللازمة أو بغير ذلك من وسائل المساعدة بضمان عينى أو شخصى .

ثالثاً : تقديم سلف بضمان عينى على الوجه الآتى :

(ا) سلف لآجال قصيرة لا تزيد على اثنى عشر شهراً بضمان خامات أو مواد مصنوعة أو بضاعة فى الطريق مؤمن عليها أو اسهم أو سندات أو غير ذلك من الضمانات .

(ب) سلف لآجال متوسطة لا تزيد على عشر سنوات لمساعدة الصناعات القائمة بضمان عينى .

(ج) سلف لآجال طويلة لا تزيد على عشرين سنة لإنشاء صناعات جديدة أو متفرعة من صناعات قائمة أو مكملة بنفس الشروط .

رابعاً : معاونة خريجى المعاهد الفنية على القيام بالمشروعات الصناعية بمنحهم سلف لا تزيد مدتها على خمس سنوات بضمان عينى أو شخصى .

خامساً : استثمار الفائض من الأموال فى شراء أسهم وسندات الشركات الصناعية .

كما أن العقد أجاز لمجلس إدارة البنك أن ينشىء له فروعاً فى مصر والخارج وحدد المدة التى يزاول فيها عمله بخمسين سنة قابلة للتجديد .

وحدد رأس المال بمليون جنيه ونصف مليون كما سبق أن بينا وتم الاكتتاب حسب النسب التى قررها القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٤٨ . وفى ١٨ ابريل سنة ١٩٤٩ صدر المرسوم الملكى المرخص بإنشاء البنك الصناعى ونشر بالجريدة الرسمية فى ٢ مايو سنة ١٩٤٩ ، وزاول البنك نشاطه الفعلى ابتداء

من أول أكتوبر ١٩٤٩ . وقد قدم البنك أخيراً تقريراً عن أعماله حتى نهاية سنة ١٩٥٠ يتبين منه أنه مد صناعات جديدة باعتمادات بلغت ٦٠٥ر٦١٤ جنيه بخلاف مبلغ ٦٨٦ر١٠٤ جنيه مصرى لم يتم صرفه بعد لحين إتمام الإجراءات القانونية اللازمة ، كما أنه ساهم فى إنشاء بعض الشركات الصناعية تبين له أن الصناعة التى تقوم بها تبشر بالنجاح .

وقد أشار التقرير إلى عيب خطير يجب أن يتدارك بسرعة بسن قانون تنظيم مهنة المحاسبة وإلزام التجار والصناع بإمساك دفاترهم إذ يقول : «لم يتمكن البنك فى كثير من الأحوال من الوقوف على حقيقة المركز المالى لبعض المنشآت التى تقدمت إليه لعدم وجود حسابات منظمة » .

وأما عن ميزانيته فقد بلغ صافى الأرباح مبلغ ١٢٦ جنيه مصرى ، ١٢٠ مليما وهى على قلتها طبيعية لمنشأة حديثة فى بداية عهدها ، والحق أن نشاط البنك لم يبدأ إلا بعد انقضاء فترة من تأسيسه تحمل البنك خلالها المصروفات العمومية المعتادة دون أن يواجه الصرف فى أول الأمر بإيراد يذكر .

ذكرنا فيما تقدم التطورات التى تمت فى مصر حتى إنشاء البنك الصناعى المصرى ، ويهمنا أن ننوه أن العراق قد سبقت مصر إلى إنشاء بنك صناعى يتولى تمويل الصناعات العراقية .

وأحب أن أشير هنا الى أنه قبل حرب فلسطين أنشئت شركة عرفت باسم (الشركة العربية العقارية) لإنقاذ أراضى فلسطين بشرائها ، وقد ساهمت فيها جميع حكومات الجامعة العربية وضمنت ربحاً لأسهمها مقداره ٥٪ ، غير أنها أصبحت اليوم غير ذات موضوع . فلتحول هذه الشركة إذن إلى « بنك صناعى عربى » وإن فى شرط البنك الصناعى المصرى فى أن ينشىء له فروعاً فى الخارج ما يشجع على انضمام هذه الشركة للبنك الصناعى ، وبه من

الخبراء الاقتصاديين والصناعيين الى جانب من ينضم اليهم من رجال الاقتصاد والصناعة من العرب .

وأرى لزاماً أن أبين أهم الشروط التي يجب أن تتوافر حتى يحقق التسليف الصناعى غايتــه دون ضياع ماله ، ولذلك ينبغى وضع قواعد ثابتة تسير عليها البنوك الصناعية عند التسليف . وأهمها :

أولا — العمل الصناعى الذى يجب أن يتمتع صاحبــه بمزايا التسليف الصناعى هو كل عمل الغرض منــه تحويل المواد الخام إلى أشياء مصنوعة فى أية درجة من درجات الصناعة ، أو تحويل العمل المصنوع من درجــة إلى درجة أخرى من درجات التحويل الصناعى ، كغزل القطن بعد حلجه مثلا ، سواء ببلوغ الخام إلى نهاية آخر درجات تحويله كنسج القطن وطبعه وإعداده للبيع ، أو بإعداده للاتمام الصناعى ، كاستحضار الخيوط الصوفية من الخارج لغزلها ، كما يجوز اعتبار بعض الأعمال صناعيــة بالرغم من عدم تناولها أى تحويل لمادة خام إلى مادة مصنوعة أو تحويلها إلى درجة أخرى من درجات الصناعة ، وذلك لأنها تتطلب من الترتيب والتنظيم الدقيق المعقد ما يجعلها فى مرتبة الصناعة . ومثال ذلك أعمال إدارة الفنادق ، وقد أطلق عليها فى البلاد الغربية الصناعة الفندقية .

ثانيا — الصناعات الميكانيكية واليدوية .

ليس من المستحسن فى البلاد العربية أن تقف مزايا التسليف الصناعى على الصناعات الميكانيكية ، بل يجب أن تمتد إلى الصناعات اليدوية .

ثالثاً — لابد من التفرقة بين الصناعات الكبيرة والصغيرة فى التسليف الصناعى حتى يمكننا تحديد مقدار ما يجب مد هذه الصناعة به من قروض ،

وهنا يستحسن أن يكون رأس المال هو معيار التمييز على أن يكون قابلا للتعديل كلما سارت البلاد قدماً فى التصنيع ، وبحسب ماتهدى إليه تجارب العمل .

رابعاً — الضمانات فى الصناعات الكبيرة والصغيرة .

تتكون الضمانات من عنصرين أساسيين ، عنصر الموجودات وعنصر النجاح .

فعند مايقدم صاحب مصنع من المصانع الكبيرة طلباً للحصول على قرض صناعى يجب تقدير موجودات مصنعه من آلات وأرض ومبان .

ويحسن أن يكون هذا القرض برهن عقارى تأمينى ، ولذا نشير بوجوب إضافة مادة إلى القانون المدنى باعتبار الآلات الكبيرة ضمن العقارات لا يصح التصرف فيها إلا وفق شروط الأموال الثابتة ، ولكن لسنا نشير إلى هذا لتقييد العمل وإطالة إجراءاته مما قد يضيع الفرصة على المقترض أحياناً ، ولكنا نطلب أن تبسط إجراءات الشهر والرهن حتى يستفيد منها المقرض والمقترض ، فيضمن الأول سداد دينه ، ويضمن الثانى سرعة الحصول على مايلزمه من مال .

وإذا لم تف العقارات والآلات والموجودات لضمان السداد فهنا يدخل عنصر نجاح المشروع المزمع إقامته ، فيتولى المقرض دراسته من ناحيتيه الصناعية والاقتصادية .

وثمة أحوال قد يحتاج فيها صاحب المصنع إلى جزء غير كبير من المال لتسيير أعماله اليومية وإدارة حركة مصنعه ، فكثيراً ما يرى من مصلحته شراء بعض المواد الخام واختزانها خشية ارتفاع أسعارها أو أن يدفع ثمنها

فوراً بدلا من أن يؤجله تفاديا من ارتفاع السعر المؤجل ، كما أنه كثيراً ما يضطر إلى بيع منتجاته على أن يحصل على ثمنها بعد آجال ، فيترتب على هذا وذاك احتياجه الى مال يدير به حركته .

فلذا يجب أن يكون نظام التسليف مرناً بحيث يسمح بتقديم المال اللازم لشراء الخامات مقابل قطع الكمبيالات عن بيع المصنوعات وتحصيلها فى مواعيدها بشروط أكثر ملاءمة مما تعطيه البنوك التجارية ، وكما يصح منح سلف بضمانات شخصية لآجال قصيرة لاتتعدى اثنى عشر شهراً .

أما عن الضمانات فى الصناعات الصغرى وهى صناعات يقل رأس مالها عن حد معين ، فإن هذه تنقسم إلى قسمين .

القسم الأول :

صناعة ذات آلات قائمة فوق أرض يمتلكها صاحب المصنع ، أو أن صاحب المصنع يملك عقاراً يرغب فى تقديمه ضماناً للسلفة .

وفى هذه الحالة ، وهى لاتفترق عن حالة الصناعة الكبرى ، يجوز منح صاحب المصنع السلفة المطلوبة ، ولكن ليس من المستحسن الاكتفاء بالضمان بل من الواجب اشتراط حق المراجعة والتفتيش الدورى على الصناعة للتأكد من سير العمل فى الطريق المرسوم مع إرشاد صاحب المصنع إلى أخطائه ووجوب إصلاحها .

القسم الثانى :

إذا كان طالب السلفة الصناعية صاحب مصنع ذى آلات قائمة فى غير ملكه وكان غير مالك أرضاً أو عقاراً يقدمه ضماناً ، فإنه يجوز التسليف فى

هذه الحالة أيضاً بضمان آلاته ان كانت لها قيمة تقوم بها على شرط أن يؤخذ عليها اختصاص بمنع تداولها إلا بعد استصدار شهادة معينة من مصلحة الشهر أو البنك بأنها غير ضامنة لسلفة صناعية أو خلافه .

وكما لا يجوز منحه السلفة بضمان شخصى ، يجب فى الحالتين خضوعه للتفتيش الدورى . أما إذا عجز صاحب الصناعة عن تقديم الضمان سواء الشخصى أو العينى فمن المستحسن بث روح التعاون بين أصحاب الصناعة المماثلة وتكوين جمعيات تعاونية للانتاج الصناعى .

خامسا — المدة فى التسليف الصناعى :

إن التسليف الصناعى يشمل جميع المدد التى تمنح فى أى فرع من فروع التسليف فى المدة القصيرة والمتوسطة والطويلة .

فالمدة القصيرة هى التى يكون التسليف فيها لحاجة العمل الصناعى الدائر كشراء مواد خام أو دفع نفقات سائرة كأجر العمال حتى يتم تحصيل المنتظر من إيرادات المصنع .

والمدة المتوسطة هى التى يقصد بها إجراء اصلاحات أو تحسينات لا يمكن استهلاك نفقاتها فى مدة قصيرة ولا يحتاج الحال فيها إلى مدة طويلة أو لزيادة رأس المال . وأما القروض طويلة الأجل فهى التى تدعو إليها ضرورة توسيع نطاق العمل بانشاءات جديدة يراد بها زيادة الإنتاج عما هو عليه والتى تكون نفقاتها بحيث لا يتيسر للمصنع المقترض سدادها بأقساط سنوية لمدة طويلة من الزمن تتراوح بين عشرة أعوام وعشرين عاما وقد تزيد فى بعض الأحيان ؛ ولكن لا تصح أن تطول مدة التسليف الصناعى عن عشرين سنة .

وتفضل الشركات الصناعية القروض لمدة طويلة بدلا من زيادة رأس مالها

لأن القروض تكون فائدتها ثابتة تدفع قبل توزيع الإرباح والباقى يوزع على المساهمين . ومتى تم استهلاك القرض فإن القسط المخصص لإستهلاكه يتحول إلى أرباح للمساهمين فتزيد حصتهم بخلاف ما إذا زيد رأس المال .

سادسا — إصدار السندات الصناعية .

السندات الصناعية هى مستندات بأيدى أصحابها يدين المؤسسة المصدرة السندات مقابل فائدة محدودة يتقاضونها كل عام قبل توزيع أى ربح من الأرباح على المساهمين .

وفائدة السندات الصناعية أنها أوراق مالية قابلة للتداول بسهولة وبفضل صفتها هذه يستطاع تحويل الأموال الثابتة فى الصناعة إلى ثروة منقولة تتناولها الأيدى بالتبادل وينشأ عن هذا التبادل تحريك للثروة الثابتة تنتفع به الصناعة إذ أن الدائن لصناعة من الصناعات قد لايستطيع أن يدينها لمدة طويلة بما يلزمها من أموال قد يحتاج إليها بعد إقراضها ولكن إذا تمثل الدين بسندات صناعية جاز له أن يطرحها فى السوق ويحصل على ماله أو أن يرهنها لدى أحد البنوك إذا اراد الاحتفاظ بها ويحصل على ما هو فى حاجة إليه .

وبفضل السندات الصناعية يمكن لأرباب الصناعة أن يطمئنوا إلى وجود الأموال التى يحتاجونها لمدة طويلة .

ولا يغرب عن البال أن السندات الصناعية لاتكون ثروة جديدة ولكنها تمثل ثروة موجودة جعلتها منقولة بدلا من أن تكون ثابتة . والثروة التى تحيلها السندات الصناعية هى نفس موجودات الصناعة كما أنها من الوجهة القانونية ضمان السندات .

وأرى أن الوقت قد حان ليطرح البنك الصناعى سندات صناعية لاقراض

الصناعات الجديدة وتمويلها وبذا يساعد على تخفيف حدة التضخم الحالى وتشغيل الطبقة العاملة ورفع مستواها وتخفيف وطأة الغلاء .

سابعا — المخاطرة وعدم التأكد .

تختلف الأعمال الصناعية عن غيرها من الأعمال من حيث ظروف تكوينها ومدى أمل نجاحها . وقد سبق أن أوضحنا أن عنصر نجاح المشروع يجب أن يدخل فى حساب المقرض وبما أن التسليف أساسه الثقة إلا أن التسليف الصناعى يحتاج إلى أن تكون الثقة قائمة على بيانات صريحة عن حالة المؤسسة طالبة القرض ، ولكن ليس على البنك المقرض أن يخشى على أمواله ما دامت دراسة خبرائه رجحت له كفة النجاح إلى حد كبير ومادام نظام التفتيش الدورى من طريق البنك المقرض قد قبل من المقترض فليس هناك محل للخوف على الأموال المقرضة فلذا يجب أن تعطى الأموال المطلوبة والتى قد توفى غيرها بفضل تعاون صاحب العمل مع البنك وبهذا وحده يمكن للصناعة أن تقوم وتنشط .

علاقة ازدياد السكان

بالتقدم الاقتصادى فى البلاد العربية

بقلم محمد صدقى العزونى
عضو جمعية شئون الشرق الأوسط

إن ازدياد السكان فى أى بلد من البلاد مشكلة لها خطورتها التى تتمثل فى ناحيتين كل منها تبدو لأول وهلة مستقلة عن الأخرى ، ولكنها لا تلبث أن تتصل بها ، ذلك أن الناحية الأولى تتصل بالباعث الاجتماعى ، والناحية الأخرى تتعلق بالباعث الاقتصادى . وإذا كان الغرض من الناحيتين إسعاد الأمة وزيادة رفاهيتها فان ذلك لا محالة متعين فى النهاية التى يرمى إليها كل من يتعرض للبحث فى مشكلة السكان خصوصاً فى مثل البلاد العربية حيث أول ما يطالع الباحث فى أحوالها ذلك الفقر والبؤس المخيمين عليها .

لقد كانت مسائل السكان متأثرة فى الماضى فى بحوث الأقدمين بالطابع الاجتماعى والطابع الحربى ولكن مقياس السكان فى وقتنا الحاضر أصبح مرتبطاً بتأثير الزيادة فى مستوى المعيشة ، وعما إذا كان المجتمع يسعى دائماً لاستيعاب هذه الزيادة فى النواحى الاقتصادية المختلفة ، فلا تؤثر هذه الزيادة على مستوى المعيشة أم أنه العكس كما يرى « روابوليو » فى نظريته التى ترى أن عدد المواليد يتجه اتجاهاً عكسياً مع درجة الحضارة .

وبالرغم من تلك الزيادة الملموسة بالعين المجردة فى عدد السكان فى الدول العربية فى الربع قرن الأخير — بالرغم من ذلك لم تبدأ الدول العربية فى

الاهتمام بدراسة موضوع السكان وعلاقته بالثروة إلا حينما أحست بشدة الأزمة الاقتصادية التى اجتاحت العالم عام ١٩٣٠ ، فأخذت فى بحث العلاقة بين زيادة السكان والتقدم الاقتصادى الذى هو موضوع هذا البحث : —

نظرة إلى الكتاب السنوى الديموغرافى للأمم المتحدة لعام ١٩٤٨ نجد أن الدول العربية الست التى يتناولها هذا البحث قد بلغ تعداد سكانها ٣٤ مليونا موزعين كالآتى :

البلاد	تقديرات السكان منتصف ١٩٤٧	البلاد	تقديرات السكان منتصف ١٩٤٧
مصر	١٩ر١٧٩ر٠٠٠	لبنان	١ر١٧٩ر٠٠٠
العراق	٤ر٨٠٠ر٠٠٠	المملكة العربية السعودية	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠
الأردن	٤٠٠ر٠٠٠	سوريا	٣ر٦٦٢ر٠٠٠

ومن الواضح أن ثمة خلافات واسعة بين نسبة الكثافة فى السكان وذلك بالنسبة لمساحة هذه البلاد . فالأردن أقلها كثافة فى السكان فالكيلومتر المربع نصيبه أربعة أشخاص فقط بينما تبلغ كثافة السكان فى لبنان أقصاها فالكيلومتر المربع نصيبه مائة شخص . على أن تقدير كثافة السكان على هذا النحو تقدير غير دقيق وخاصة فى البلاد التى توجد منها مناطق شاسعة غير مأهولة وربما لا يمكن — على الأقل بالنسبة للوقت الحاضر — إسكانها بالناس .

وثمة تفاوت آخر بين سكان المدن وسكان الريف فعدد سكان المدن فى بلد

كمصر لا يزيد عن ربع السكان بينما يزداد عددهم فى لبنان وسوريا بالنسبة للبلاد العربية الأخرى .

وبالنظر فى نفس الكتاب السالف الذكر نجد أن نسبة المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية للسكان فى البلاد العربية نسبة عالية والأرقام الرسمية لمصر فى هذا الصدد كمثال لبقية الدول الأخرى هى كالآتى :

النسبة لكل ١٠٠٠ شخص	النسبة السنويه ١٩٣٢–١٩٣٧	١٩٤١–١٩٤٥
نسبة المواليد	٢٥ر٥٠	٢٢ر٨٠
« الوفيات	٥٣ر٠٠	٤٩ر٨٠
« الزيادة الطبيعية	٢٧ر٥٠٠	٢٧ر٠٠

ومثل هذه النسب لاشك مرتفعة جداً بالمقارنة مع مثيلاتها فى البلاد الأخرى وبخاصة فى أوربا الشمالية الغربية وأمريكا الشمالية ، ويبدو منها أن نسبة المواليد فى تقلص ضئيل جداً . وإن كانت نسبة الوفيات لم يعتورها تغير كبير ، ويرجع ذلك إلى الفقر وانتشار الامراض المعدية ونقص الوسائل الصحية والخدمات الطبية . وتلك كلها ماهى إلا مظاهر الاقتصاد الزراعى الذى لم يتقدم بدرجات كافية . وكذلك من أهم أسباب هذه الزيادة فى نسب الوفيات تفشى الأمية بنسبة عالية مما يجعل تعريف الشعب وخاصة الامهات بالوسائل الناجعة الأثر فى العناية بالصحة أمرا من الصعوبة بمكان .

أسباب الزيادة :

وإذا نظرنا إلى نسبة المواليد كان علينا أن نلمس شرح الأسباب المؤدية

إلى استمرارها ، ذلك أن الزواج يتم فى سن مبكرة ،وأن نسبةمن يتزوجن من النساء مرتفعة ، وإنه ينظر غالباً إلى الحمل والولادة على إنها واجب خلق ، وأن الأطفال الذين يستمرون على قيد الحياة بعد سنواتهم الأولى ، يصبحون مورداً اقتصادياً لذويهم فى سن مبكرة - وهذا بخلاف الحال فى الدول الأوربية المتقدمة إذ أن وضعها كبلاد صناعية وازدحام السكان فى مدنها وارتفاع مستوى المعيشة فيها بوجه عام ، كل ذلك من العوامل الاساسية التى ارتبط بها ذلك الهبوط التاريخى فى معدل المواليد بالنسبة لهذه البلاد ، فقد أدت هذه العوامل إلى تضاعف الحاجات المادية ، وإلى تغير مركز المرأة ، وزيادة تشغيل النساء وارتفاع التكاليف اللازمة لإنشاء الأسرة ، وإلى قيام الرغبة فى أن ينال الاولاد نصيباً وافياً من التعليم ، وأن يهيأ لهم كل ما يمكن من الظروف المواتية ، ومن ثم أدى ذلك كله إلى زيادة مستمرة فى تضيق نطاق الأسر بتأجيل الزواج وممارسة التحكم فى النسل بعد الزواج .

بعض أوضاع خاصة بالسكان :

يمكن تقسيم السكان حسب السن بتوزيعهم على ثلاث فئات :

(ا) الأطفال دون الخامسة عشرة الذين يمثلون بوجه عام الطائفة التى لا تعول نفسها وإن كان الكثير منهم فى البلاد العربية يشتركون بنسبة محدودة فى النشاط الاقتصادى .

(ب) الأشخاص الذين تتراوح أعماوهم بين ١ - ٦٠ سنة وهم الطائفة التى تتألف منها الغالبية العظمى من ذوى النشاط الاقتصادى من السكان فى جميع الأقطار ، والتى تشمل فى الواقع كل عناصر السكان القادرين على إنجاب النسل.

(ج) الاشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة وأغلبهم عاجز جزئياً عن بذل أى نشاط اقتصادى ويعتمد على غيره فى شئون معاشه ونسبة هذه الفئات الثلاثة إلى مجموع السكان فى بلد كمصر كالآتى :

الأعمار	النسب المئوية
أقل من ١٥ سنة	٣٩٫٣
١٥ - ٦٠	٥٧٫١
٦٠ فأكثر	٣٫٦
نسبة الأعمار جميعا	٢٢٫١

ولعل أبرز ظاهرة تفيدنا فى هذا التقدير هى النسبة العالية للأطفال الذين وإن كانوا يساهمون فى الإنتاج فى سنهم المبكرة ، إلا أن هذا الإنتاج الذين يساهمون به أقل مما يستطيعه البالغون من ناحية. ومن ناحية أخرى أهم أنه إنتاج فى الواقع على حساب التعليم الذى هم فى حاجة إليه لزيادة الطاقة الإنتاجية والتقدم الإقتصادى ، وهذا فى الواقع عقبة كأداء فى سبيل التقدم الاجتماعى .

السبيل إلى علاج هذا التضخم :

إن مشكلة تضخم السكان فى البلاد العربية ليست مشكلة وقتية فحسب . بل هى أيضاً مشكلة تتعلق بزيادة السكان فى المستقبل . وحلها يتطلب الأخذ بعين الاعتبار إمكانيات زيادة مساحة الأراضى المزرعة وغيرها من موارد الثروة ، والحد من زيادة السكان الآخذة فى النمو السريع فى الآونة الحاضرة — وفيما عدا سوريا والعراق — نجد أن المشكلة معقدة شائكة لا تحل بتدبير واحد .

فقد تحل المشكلة حلا جزئيا بزيادة الأراضى الصالحة للزراعة عن طريق الرى والتجفيف والإمكانيات من هذا القبيل فى سوريا والعراق عظيمة الشأن ولكنها فى بقية الدول الأخرى كمصر ولبنان والاردن والمملكة العربية السعودية محدودة . وثمة ملاحظات يجب وضعها نصب أعين الحكومات هى الاحتراس كل الاحتراس من حصر الفوائد والمنافع فى هذه المشاريع العمرانية فى أيدى كبار الملاك بل يجب وينبغى أن تشمل سواد الشعب بأجمعه .

وثمة حل جزئى آخر لمشكلة تضخم السكان وذلك عن طريق الهجرة ولكن تحديد الهجرة فى البلدان التى يقل فيها عدد السكان يجعل هذا الحل الذى يتوخى إيجاد منفذ للفائض من السكان محدود النطاق . أما فى سوريا والعراق القطرين اللذين يستطيعان استيعاب أكبر عدد من الناس ، فهناك على مايبدو ميل إلى الاحتفاظ بالزائد عن الأرض للزيادة المنتظرة فى عدد السكان مستقبلا . وهناك حل جزئى آخر للتخفيف من ضغط السكان المتزايد هو تحديد النسل ، وتحديد النسل أمر شائع فى جميع البلدان المتقدمه حتى تلك التى تشكو من كثرة السكان ، أما فى الأقطار العربية فانه يخشى أن تلقى الدعوة إلى تحديد النسل معارضة عنيفة ، علما بأن تحديد النسل لايمس العقائد الدينية لامن قريب ولا من بعيد .

على أن الحل الأمثل لمعالجة هذه الزيادة فى عدد السكان هو التصنيع فالصناعة فضلا عن أنها تفسح المجال أمام الزائد من السكان للعمل فانها تزيد من الطلب على المحاصيل الزراعية وتعمل على تنويع الأعمال الإقتصادية لما يتصل بها من أعمال النقل وحرفة التجارة وبالتالى فانها تؤدى الى تنشيط الانتاج وتثبت الاقتصاد الوطنى .

فالصناعة وسيلة هامة تحل مشكلة زيادة السكان ، فالزراعة لم يعد إيرادها يكفى لرفع مستوى المعيشة الذى لابد لرفعه من تحويل البلاد العربية من بلاد زراعية بحتة إلى بلاد زراعية صناعية .

والسبيل أمامنا ممهد لتصنيع البلاد العربية . فالمتطلبات الأولية للصناعة الخفيفة — والثقيلة الى حد ما — متوافرة فى البلاد العربية بما فى ذلك كثرة من المواد الخام والأيدى العاملة ومقادير لا بأس بها من المال المتجمع معظمه من أرباح الحرب وعدد لا بأس به من العمال الحاذقين .

ويمكن أن تخطو البلاد العربية خطوات سراع نحو التقدم الصناعى إذا أسست كل منها شركة مساهمة للتحويل الصناعى (خطت مصر خطوة فى سبيل ذلك ، ونقصد بها إنشاء بنك التسليف الصناعى ، وهى خطوة مباركة الا أن نطاقها محدود)ذات فروع فى المراكز الصناعية ، وتجمع هذه الشركات مالها من الجمهور بما فى ذلك البنوك الوطنية على أن تساهم الحكومة بالقدر الذى يعجز عنه الأفراد وعن طريق إصدار سندات مالية تكفل الحكومة قيمتها وفائدتها . كذلك يمكن الحصول على أموال إضافية من المصرف الدولى للانشاء والتعمير لسد حاجات المشاريع المقبولة والغرض من تأسيس مثل هذه الشركات .

١ — مد البيوت الصناعية المرجوة النجاح بحاجاتها من المال الاستثمارى .

٢ — تأسيس أو المساهمة فى تأسيس الصناعات الجديدة التى تحتاج إليها البلاد .

٣ — المساعدة فى توجيه رأس المال العام فى البلاد .

هذا بالنسبة لكل دولة عربية على حدة إما بالنسبة لها كمجموع فإنها إذا كانت قد نحت فى السنين الأخيرة نحو التكتل فيما بينها على شكل ما يسمى

بالجامعة العربية ، فيجب أن تضع نصب عينها أن التعاون الاقتصادى فيما بين دولها يعتبر أهم دعامة بالنسبة لوحدتها بمعناها السياسى المنشود ، والسبيل إلى ذلك تيسير التبادل الصناعى والتجارى فيما بينها ويكون ذلك على صورة :

١ — تخفيف الإجراءات والرسوم الجمركية فيما بينها كذا أجور النقل .

٢ — اتباع سياسة التفضيل العربى على نمط سياسة التفضيل الإمبراطورى .

تلك السياسة التى كانت وما زالت تتبعها بريطانيا مع الدول التى تدور فى فلك امبراطوريتها .

٣ — تبادل الاشتراك فى استغلال المرافق العامة وتنميتها بمعنى أن تشترك رؤوس الأموال العربية فى مثل هذه المشروعات إن لزم الأمر .

على أن ذلك كله لن يكون مجديا ، ولن يؤتى الثمرة المرجوة منه لما سنذكره فيما يلى : ذلك ان النظم الاقتصادية التى تسير عليها معظم الدول العربية ان لم يكن لها من وضع الاستعمار الأجنبى ليكون اقتصاد الدول العربية ومرافقها جزءاً من اقتصادياته ومسخرا لمصلحته . وفى أحضان هذا النظام ولدت المشاكل الاجتماعية ونمت وترعرعت . وان منطق الواقع يقضى بالعدول عن هذه الأنظمة التى أدت إلى هذة النتائج التعسة . ويقضى أن تتبع الدول العربية فى سياستها الاقتصادية المبدأ الحديث ، وهو أن يكون اقتصادها القومى وحدة متماسكة الأجزاء متناسقتها يسير وفقاً لتصميم الوضع على الأسس العالية المثالية يشمل الاقتصاد القومى فى مجموعه وتفصيله بالنسبة لكل دولة فى المشروعات وتنفيذها وكمية الإنتاج لكل وحدة ، وأن يكون كل هذا مقدراً محسوباً فى وسائلة وفى زمنه ، وأن يكون التصميم شاملا للاقتصاد القومى فى مدة معينة تعتبر فترة تاريخية فى الحياة القومية لكل دولة .

